البحر المتوسط
في عملية التوازن الدولي

أمين هويدي

شغل عددا من المناصب العسكرية والمدنية الهامة في مصر . له عدد من المؤلفات منها « الامن العربي في مواجهة الامن الاسرائيلي » . و« اضواء على اسباب نكسة ١٩٦٧ وعلى حرب الاستنزاف » و« حروب عبد الناصر » .

ليس من هدفنا على الاطلاق أن نتعرض للناحية التاريخية لهذا الموضوع الخطير رغما عن أنها سهلة ميسرة لا تحتاج الى عناء . ولا يرجع ذلك إلى عدم إيماننا بضرورة العودة إلى التاريخ لنستقي منه الدروس والعبر ، ولكن لاعتقادنا بأن التاريخ هو « سياسة الأمس » له مدونوه ومسجلوه .

ولكن هناك ملاحظة عابرة :

فلعلنا نتفق معا على أن من العرب من يميلون الى الانفصال عن الحاضر ليعيشوا في الماضي السحيق بأمجاده وانتصاراته . وربما يتمادون في ذلك إلى الحد الذي يحول بينهم وبين الرؤية الواضحة للحاضر والمستقبل ، الأمر الذي يحتاج دائما الى القدرة على التخيل والتصور واعمال الفكر والابداع .

أهمية دراسة هذا الموضوع من وجهة النظر العربية

الموضوع في حد ذاته بالغ الأهمية لا أظن أبدا أن بالامكان تغطيته بحديث عابر ، أو بمحاولة فردية سريعة وربما متسرعة . لأنه موضوع يتعلق بالمستقبل والمصير . ومثل هذه الموضوعات تحتاج في معالجتها الى التأني والى مجهودات جماعية متخصصة من مراكز البحث والاستقصاء تسير في أبحاثها تبعا لخطط تفصيلية محددة .

ولكن هذا شيء وخطورة الموضوع شيء آخر . فليس أقل من سبع دول عربية ، وهي المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر ولبنان وسوريا ، تقع على شاطئيه الجنوبي والشرقي على طول مسافة لا تقل عن ٣٠٠٠ ميل .

واذا اعتبرنا ان خط الجزر قبرص ــ كريت ــ صقلية ومالطا ــ كورسيكا وسردينيا ــ البليار يقسم البحر المتوسط عرضا الى قسمين شمالي وجنوبي ، فيمكننا أن نقول أن الدول العربية تتحكم ــ أو يمكنها أن تتحكم ــ بالجزء الجنوبي ، بينما تتحكم دول جنوب أوروبا ــ أو يمكنها أن تتحكم ــ بالجزء الشمالي منه بفارق كبير بين هذا وذاك ، إذ أن الفرص المتاحة للبلاد العربية أكبر وأكثر . فالساحل الجنوبي أكثر استواء وأقل تعاريج وفيه كثير من الموانىء الصالحة التي يمكن مضاعفة إمكانياتها دون حائل ، علاوة على أن الطقس اكثر ملاءمة ، وأهم من كل ذلك فانه تقع عليه بلاد تتكلم لغة واحدة وتعتنق دينا واحدا والمفروض أن يكون لها مصالح واحدة .

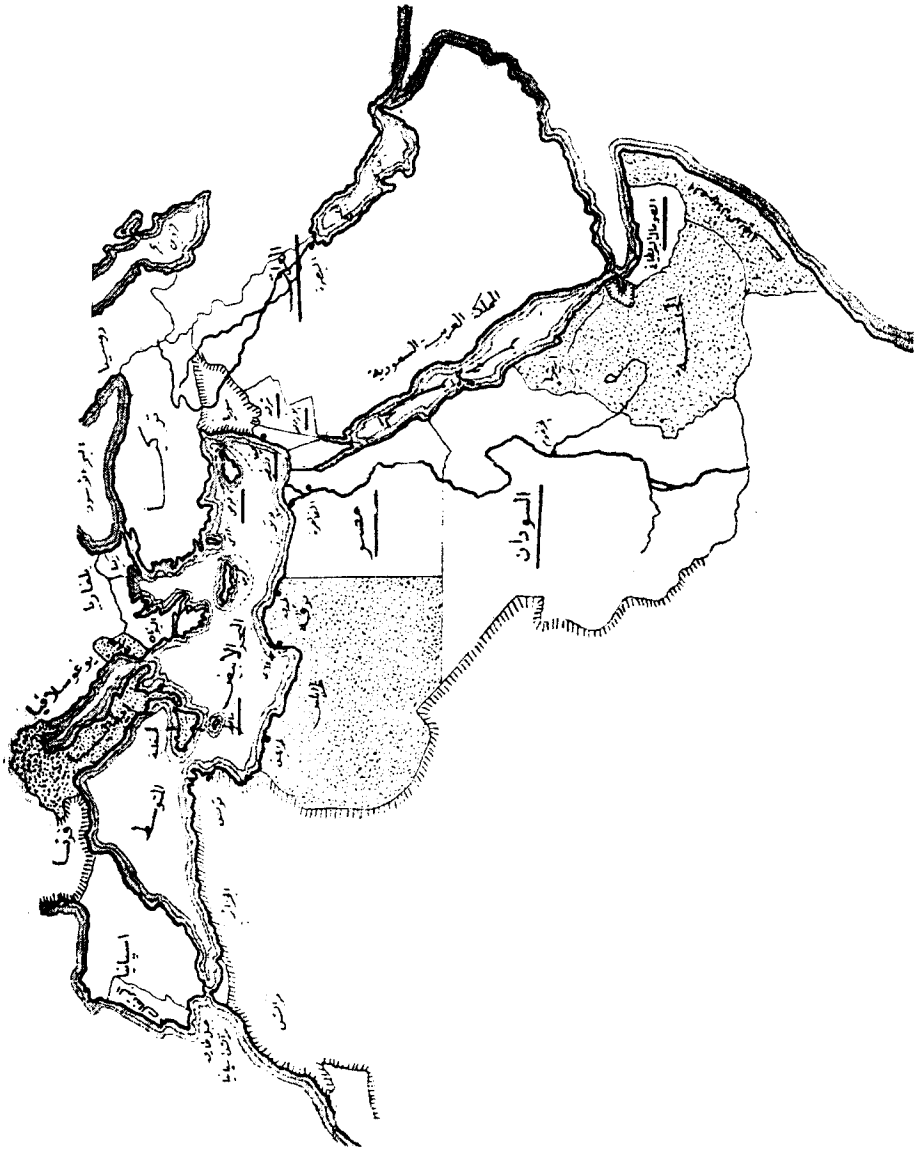

خريطة البحر الأبيض المتوسط

بل يزيد من أهمية وضع البلاد العربية بالنسبة للبحر المتوسط ، باعتباره بحراً مقفلا ، أنها تتحكم بمداخله ومخارجه من ناحية الغرب عن طريق تحكمها بمضيق جبل طارق ، ومن ناحية الشرق عن طريق قناة السويس ، ثم من ناحية الجنوب عن طريق مضيق باب المندب الذي يتحكم بالبحر الأحمر من تلك الناحيـــة ، ومضيق هرمز الذي يتحكم بوسائل المواصلات بين الخليج العربي وخليج عمان ثم الى البحر الأحمر فالبحر المتوسط .

وللبحر المتوسط أهميته البالغة بالنسبة للبلاد العربية التي لا تقع على شواطئه بطريقة مباشرة . فمثل هذه الدول تكاد تعتبره شريان الحياة بالنسبة لها . فالبلاد العربية المنتجة للنفط على سبيل المثال ترسل نفطها من منابعه ، عن طريق خطوط الأنابيب ، الى الشاطىء الشرقي للبحر أو الى مناطق متعددة من الشاطىء الجنوبي له . كذلك عن طريق ناقلات البترول من الخليج العربي ، ثم مضيق هرمز الى خليج عمان ، ثم باب المندب الى البحر الأحمر ، ثم إما عن طريق قناة السويس التي تسمح بمرور الناقلات ذات السعة المناسبة أو عن طريق خط الأنابيب « سوميد » الواصل من البحر الأحمر الى البحر المتوسط مباشرة .

ولا يقتصر الاهتمام بالبحر الأبيض المتوسط على دوله ولكنه محل إهتمام بالغ من القوتين العظميين : الولايات المتحدة الامريكية ، والاتحاد السوفيتي .

فالبحر المتوسط يعتبر الجناح الجنوبي لحلف الناتو كما يعتبر وسيلة الربط بين أوروبا كمسرح متقدم للعمليات وبين إفريقيا وآسيا كعمق طبيعي لمسرح العمليات المتقدم . وكمصدر هام للمواد الخام وأهمها النفط عصب الحياة بالنسبة للعالم الغربي .

واذا كانت هذه هي أهمية البحر المتوسط بالنسبة للمعسكر الغربي فان أهميته بالنسبة للاتحاد السوفيتي كانت الشغل الشاغل لساسة روسيا القيصرية وما زالت تحتل مستوى الاهمية لدى رجال الكرملين في الوقت الحالي . اذ كان الأسطول الروسي يحاول دائماً أن يجد له منفذاً الى البحار الدافئة حتى ولو كان ذلك عن طريق بحر البلطيق دون جدوى لوقوف الاسطول البريطاني حجر عثرة في سبيل ذلك أيام سطوته وجبروته . إلا أن ذلك تغير وتبدل إذ تمكن هذا الاسطول أن يؤمن لنفسه هذا الطريق ، علاوة على أنه أصبح في مقدوره أن يتحرك بحرية كاملة من البحر الأسود الى البحر المتوسط ثم غرباً الى المحيط الاطلسي عن طريق جبل طارق ، أو جنوبا الى البحر الأحمر عن طريق قناة السويس ، ثم الى المحيط الهندي . وهذا تطور هام لأنه إن كانت المسافة من ميناء « نورمانسك » السوفييتي على بحر البلطيق الى المحيط الهندي عن طريق رأس الرجاء الصالح ١٢٠٠٠ ميل فانها من موانىء البحر الأسود الى المحيط الهندي عبر البحر المتوسط وقناة السويس لا تتجاوز ٣٠٠٠ ميل فقط ، وفي هذا توفير في الوقت واقتصاد في استهلاك الوقود .

ولا غرو بعد ذلك أن يكون للبحر الأبيض المتوسط دوره الخطير في لعبة « التوازن الدولي » التي تمارسها كل من الدولتين العظميين .

ولكن علينا أن نحدد بادىء ذي بدء مفهومنا « للتوازن الدولي » .... ماذا يعني ؟ مفهومه ؟ قواعده ؟ .... حتى تكون هناك وحدة فكرية ونحن نعالج هذا الموضوع الشائك .

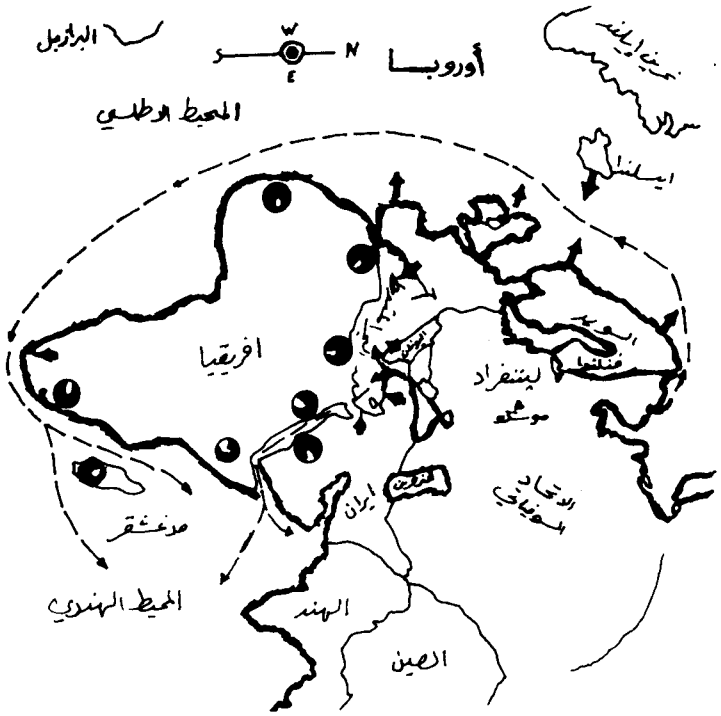

اهمية البحر الأبيض المتوسط وقناة السويس . بالنسبة للاتحاد السوفيتي . من الاتحاد السوفيتي الى المحيط الهندي تكون المسافة : ٣٠٠٠ ميل عبر قناة السويس . ١٢,٠٠٠ ميل حول الرجاء الصالح .

التوازن في ظل الرعب النووي

سنحاول أن ننظر الى الموضوع نظرة تتصل بالتطورات الخطيرة التي حدثت في المفاهيم والمقاييس والمعايير . فقواعد الأمس ما عادت تصلح أبدا بالنسبة لما يحدث اليوم أو ما سوف يحدث في الغد ، وان نحن دأومنا على قياس الأمور بمعايير الماضي تخلفنا عن متابعة المتغيرات وعجزنا عن الاهتداء الى الخيارات المعقولة . « فالتوازن الدولي » على سبيل المثال حدثت به تطورات خطيرة ، سواء من ناحية مفهومه ودلالته او من ناحية وسائل تحقيقه .

فقد كان هدف الأطراف في « لعبة التوازن الدولي » حتى الاربعينات من القرن العشرين هو الحصول على التفوق الساحق الذي يضمن تحقيق الأغراض بكافة الوسائل بما في ذلك الوسائل العسكرية إذا تطلب الأمر ذلك .

كان هذا يحدث في ظل الأسلحة التقليدية التي زادت قوتها التدميرية بصفة تصاعدية بمرور الأيام . والشيء الغريب أن العالم اعتاد نتائج تلك الأسلحة التدميرية رغما عن فداحتها ، ولم يكن يرتجف أو يتردد أمام استخدام « المعركة » كوسيلة من وسائل حسم الموقف بالنسبة لكسب معركة التوازن ، ذلك لأن المعركة لم تكن تهدد « البقاء » أو تقود الى « الفناء » .

ولكن في ظل المظلة النووية التي يعيش فيها عالم اليوم تغير كل ذلك تغيراً شاملا . فالقوة التدميرية الهائلة للأسلحة النووية جعلت استخدام الحرب الشاملة بين القوتين العظميين كوسيلة من وسائل تحقيق الأهداف السياسية أو إحداث تغيير في التوازن أمراً مستحيلا لا يجوز الاقدام عليه . واتخذ الصراع بين القوتين شكلا « استاتيكيا » في الظاهر لاستحالة التصادم المباشر بينهما ، وشكلا

« ديناميكيا » في حقيقة الأمر عن طريق الحروب التقليدية المحدودة التي يسمح بحدوثها في أي ناحية من نواحي العالم ، وهي حروب بالوكالة اذ تقف كل من الدولتين العظميين خلف كل طرف من أطراف النزاع . وتضاف نتيجة التصادم الى الكشف الختامي للحساب أو تحسم منه .

وأصبح من المستحيل أن يبقى مفهوم التوازن كما كان سائداً في ظل الاسلحة التقليدية لأن محاولة تحقيق « التفوق الكامل » أو « النصر الكامل » أو « الأمن الشامل » تحمل في ثناياها خطر « المواجهة الشاملة » ، الأمر الذي تعمل كافة الأطراف على تفاديه . « فالأمن الشامل» لطرف هو « أمن منعدم » أو « تهديد كامل » للطرف الآخر . وما يراه طرف على أنه « عدل كامل » يراه الطرف الآخر « ظلما فادحاً » ولا يمكن لطرف من الأطراف أن يقف موقفا سلبيا من « التهديد الكامل » أو « الظلم الفادح » .

وعلى ذلك فان « التحقيق الناقص » للأهداف هو البديل المعقول عن « الاستسلام » نتيجة للتردد في استخدام القوة أو « الانتحار » الذي يحدث عند استخدامها . «والاستسلام» و « الانتحار » لا يعتبران حلا للمواقف . لذا فقد أصبح من المتفق عليه بين أعضاء العائلة الدولية أن حل التناقضات لا بد وأن ينتهي الى موقف أقل من النصر وأقل من الهزيمة في وقت واحد ، أو الى نقطة وسط بين الهزيمة الكاملة ، والانتصار الشامل . وبذلك اعترف كل طرف للطرف الآخر بحقه في الحياة متجنبين بذلك خلق « الموقف الثوري » الذي لا يصلح لحله ومواجهته الا استخدام القوة وليس الاكتفاء بالتهديد باستخدامها . إذ أن استبعاد وضع « النظم الدستورية » أو ما يعبر عنه « بالشرعية القائمة » كقضية مختلف عليها في « لعبة الأمم »هذه، أثر بدوره على ممارسة لعبة تحقيق التوازن بحيث أصبح من القوانين التي تتحكم في ضبط وقع الاحداث أن يكون التوازن بين القوتين « توازنا عاقلا » لا يميل بشدة إلى جانب أحد الأطراف دون الآخر . وبذلك تحقق الاستقرار النسبي عن طريق الرضاء الناقص للأطراف .

وعلاوة على ذلك فقد حدث تطور خطير في طبيعة القوى،فعلى مر عصور التاريخ كانت القوى توزن بموازين متعددة : حربيا ، واقتصاديا ، وسياسيا . وكان المبدأ المعمول به أن قوة الدولة هي محصلة قواها في مختلف المجالات التي ذكرناها ، ولذلك كان العالم يعيش في ظل ما كان يسمى « بعالم ثنائي الأقطاب » . أما اليوم فقد اختلف الوضع وانتقل العالم من حالة « عالم ثنائيء الأقطاب » الى « عالم متعدد الأقطاب». فزيادة القوة العسكرية ليس معناها بالضرورة زيادة النفوذ السياسي ، فمهما أضاف الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة الىقوتهماالتدميرية فان هذا لن يضيف شيئا الى نفوذهما السياسي الحالي ، ذلك أن كلا منهما وصل الى حالة « الكفاية » أو « حالة التشبع » فأصبح لديه من « مخزون الأسلحة » ما يكفي لتدمير الطرف الآخر أكثر من مرة وما فائدة قتل الفرد أكثر من مرة ؟ . وبالمثل فان العمالقة في الميدان الاقتصادي (مثل اليابان والمانيا الغربية) قد لا يكونون على المستوى نفسه من القوة في المجال العسكري والعكس بالعكس . ويمكن للدولة أن تحقق نفوذا سياسيا أكثر كثيرا من قوتها الحقيقية في المجالين الاقتصادي أو الحربي .

حتى أسلوب تغيير التوازن في عصرنا الحالي اختلف عن الطريقة التي كان يتم بها في الماضي حيث كان مجرد انتقال دولة من معسكر الى آخر يغير من التوازن القائم ، وهو ما كان يعرف «بدبلوماسية المكاتب » . وأصبح هذا الاجراء عديم الجدوى في ظل التسلح النووي الذي يتم فيه التوازن باتباع وسائل مختلفة نتيجة للثورة التكنولوجية التي أنتجت الأسلحة الذرية . وكانت « الأرض » من وجهة نظر العقيدة التقليدية في الماضي هي التي تحقق التوازن في القوة ، بل هي التي تميل بالميزان الى جانب

طرف من الأطراف . فأي دولة يمكنها أن تحقق التفوق على دولة أخرى عن طريق الغزو مما أدى الى تواجد نظريات مثل نظرية « المجال الحيوي » ، وأدى كل ذلك الى نتيجة متناهية في الخطورة وهي أن الاستقرار الدولي يعتمد في بقائه اعتماداً كلياً على تناقص الدول ذات السيادة . وتحت هذا الغطاء انتشر الاستعمار .

ولكن الأمر اختلف الآن اذ يمكن تغيير التوازن عن طريق تطورات تحدث داخل حدود الدولة نفسها . فالصين حققت الكثير لقوتها الحربية بدخولها النادي الذري أكثر مما كانت تحققه لو أنها استولت على جنوب شرقي آسيا بأكمله . وبالمثل فان الاتحاد السوفيتي وصل الى القدر الذي حصل عليه فأصبح إحدى القوتين العظميين عن طريق قوته النووية ، وما كان يمكنه أن يحصل على هذا القدر حتى لو استولى على كل أوروبا ، فانه بفضل قوته الذرية أقوى وهو داخل حدوده منه وهو خارج هذه الحدود دون أن تكون لديه القدرة الذرية . وبذلك فلأول مرة في التاريخ يمكن للتكنولوجيا أن تنقل ميزان القوة بمفردها بتطورات تحدث في دولة أخرى دون أن يؤدي ذلك الى قيام الحرب . فلو أن الاتحاد السوفيتي مثلا حاول في الماضي أن يغير ميزان القوى عن طريق غزو أوروبا لأدى ذلك الى قيام الحرب . ولكن يمكنه الآن أن يغير ميزان القوى داخل حدوده وبطريقة أخطر دون أن يؤدي ذلك الى التصادم المباشر .

ومعنى ذلك أن التوازن في ظل العصر النووي يمكن تحقيقه عن طريق « حرب التكنولوجيا » وليس عن طريق « الحرب التكنولوجية » . وهناك فارق كبير بين الأثنين .... فالحرب التكنولوجية هي جزء من حرب التكنولوجيا ، ذلك لأن الأخيرة تسعى الى فرض ارادة الدولة . فهي اذن تحقق الأمن القومي بينما تحقق الحرب التكنولوجية الأمن الحربي . وان كانت الحرب التكنولوجية تعتمد بثقل على « القوة » فان حرب التكنولوجيا تعتمد بثقل على « القدرة » . وان كانت « قوة الرعب النووي » تفرض قيودا على استراتيجية الحرب التكنولوجية فانه لا يوجد مثل هذه القيود على ممارسة حرب التكنولوجيا . وحرب التكنولوجيا اكثر ديناميكية من الحرب التكنولوجية اذ حركتها دائمة ومستمرة بينما تتحرك الحرب التكنولوجية فقط في فترة الصراع الساخن بين مسلحين .

حتى شكل وطبيعة القواعد العسكرية اختلف وتغير، فبينما كانت القواعد العسكرية في الماضي تنتشر في كل البلدان والقارات لم تعد هناك حاجة ملحة لذلك بعد الصواريخ عابرة القارات التي يمكنها أن تحمل رؤوسها الذرية الى كل بقعة من بقاع العالم . ولم يعد هناك حاجة ملحة الى تواجد « قوة النيران » ممثلة في القانفات الثقيلة بعيدة المدى أو الصواريخ في القواعد الأجنبية اذ يمكن « لقوة النيران » هذه أن تبقى في قواعدها الأصلية في الاتحاد السوفيتي أو الولايات المتحدة محدثة التغيرات نفسها في التوازن الدولي ، واختلفت طبيعة القواعد من قواعد ضخمة بها قوات نيران كبيرة الى قواعد صغرى بها محطات « استشعار من البعد » أو « محطات انذار » أو « أجهزة شوشرة » . بل انتقلت القواعد العسكرية من كونها قواعد « كوكبية » تنشأ من « الكوكب » الذي نعيش فيه الى قواعد « كواكبية » تعمل من الكواكب الأخرى . وأظن أن في هذا الكفاية .

وقبل أن ننتقل الى النقطة التالية نريد أن نحدد عدة حقائق :

- **فالبحر المتوسط منطقة حيوية في لعبة التوازن بين الدولتين العظميين .**
- **وان البلاد العربية دون استثناء سواء المطل منها عليه أو التي تبعد عنه لها مصلحة حيوية لمتابعة ما يدور بهذا الخصوص .**

- **وأن التوازن الحقيقي يجري داخل حدود الدولتين العظميين عن طريق حرب التكنولوجيا وما عدا ذلك فهو إجراء مساعد . وبالرغم من ذلك فان التواجد فيه والتحكم بشواطئه أمر مرغوب فيه من الدولتين .**

- **وأن العالم انتقل من عالم « ثنائي الأقطاب » الى « عالم متعدد الأقطاب » ولم تعد السياسة الدولية تسير في طريق ذي اتجاه واحد ، بل أصبحت الدول ـ بما فيها النامية ـ قادرة على أن تؤثر . وأصبح في مقدورها أن تقوم بردود فعل بل بالفعل نفسه .**

الدور الاستراتيجي للبحر المتوسط في لعبة التوازن الدولي

في حالة تورط العالم في حرب ذرية ـ وهو أمر مستبعد تماما ـ فسوف تزداد مسؤوليات الأساطيل البحرية ومهامها وستغدوا المحيطات العالمية مسارح للعمليات البحرية ، وسوف تزيد قيمة المحيطات عن قيمة البحار المقفولة نظرا لاتساعها ... هذا الاتساع يهيء لها مساحات واسعة تصلح للانتشار ، وهذا الانتشار أصبح حيويا للغاية في الحروب الذرية لأنه يحقق ميزتين :

- ميزة دفاعية باختصار الخسائر الى أقل حد ممكن .

- وميزة هجومية وهي الأهم والأخطر وهي البقاء بعد « الضربة الأولى » بامكانيات قادرة على توجيه « الضربة الثانية » أي أن الانتشار سوف يسمح للقوات المتضادة بتحمل « الضربة الأولى » ثم بقاء قدرة كافية لتوجيه « الضربة الثانية » ، إذ أن العمود الفقري لنظرية الحرب الذرية يكمن في القدرة على « رد الفعل » وليس في « الفعل » .

وستكون المهام الرئيسية للعمليات في المسارح البحرية هي هزيمة الاساطيل المعادية وقطع خطوط مواصلاتها البحرية ، بالاضافة الى توجيه ضربات صاروخية نووية الى الأهداف الساحلية أو الأهداف في العمق ، علاوة على مساعدة القوات البرية ونقل الحمولات المختلفة . وسوف تلعب الغواصات المسلحة بصواريخ ذرية دورا حاسما في تدمير حاملات الطائرات وغيرها من سفن السطح قبل أن تتهيأ لها الفرصة لتوجيه ضرباتها النووية ، ذلك لأن الغواصات أصبحت سلاحا خطيرا لما تتميز به من اكتفاء ذاتي ، وسرعة عالية أثناء السير وهي غائصة تحت سطح الماء . وسوف يتسع نطاق حرب الالغام للدفاع عن السواحل وحصار القواعد البحرية والموانىء والمضايق البحرية .

ومن الواضح في هذه العجالة أن العمل الرئيسي للأساطيل البحرية سوف يكون في المحيطات المتسعة متفادية حصار نفسها في البحار الضيقة . والبحر المتوسط بذلك يفقد اهميته في اي حرب ذرية بالنسبة للدولتين العظميين :

- فهو بحر مغلق يمكن أن يتحول الى مصيدة كبرى لأي أسطول يتمركز فيه خاصة اذا تمت عمليات تلغيم مداخله سواء من ناحية جبل طارق ، أو قناة السويس أو باب المندب .

- وهو بحر ضيق لا يسمح بالانتشار أو حرية المناورة . فعلاوة على ضيق مساحته أصلا بالنسبة للبحار والمحيطات المفتوحة ، فهو عبارة عن عدة بحور صغيرة يشكل كل منها حوضا ضيقا ، فهو في جملته حوضان رئيسيان ، أحدهما شرقي والآخر غربي تفصل بينهما خاصرة تمتد من جنوب ايطاليا الى جزيرة صقلية ثم ساحل تونس وكل حوض من الحوضيين ينقسم بدوره الى أحواض

ثانوية ، وبذلك فهو بحر ضيق فيه كثير من الاختناقات .

وعلى ذلك فاننا نعتقد أن البحر المتوسط لا يشكل قيمة استراتيجية حقيقية عند حدوث مواجهة نرية، بل هو في واقع الحال يشكل مقبرة للاساطيل البحرية التي تتواجد فيه ، وان قيل أن تواجد سفن السطح والغواصات فيه يمكن الطرفين من القيام بضربة نرية ضد الأغراض البرية فانه قول مردود عليه بأن طول مدى الصواريخ يمكن من ضرب أي اهداف في المواقع المختلفة من العالم ، وان الغرض من توزيع الأسطول ليس مضاعفة محطات اطلاق الرؤوس النرية بقدر ما هو نشرها على أوسع مساحة ممكنة لتقليل خسائرها المحتملة .

وعلاوة على ذلك فان العمل في المحيطات أمره ميسر متاح في كافة الأوقات ، فقد أصبح تواجد أساطيل الدولتين العظميين في محيطات العالم حقيقة واقعة ، فطريق الأساطيل الامريكية الى المحيطات والبحار المفتوحة سهل متاح في كل الأوقات والظروف ، وكذلك الحال بالنسبة للأساطيل الروسية فيمكنها الوصول الى المحيط الأطلسي عن طريق بحر البلطيق ، كما يمكنها الوصول الى المحيط الهادي عن طريق موانئها في الشرق عبر جزر كوريل وبحر اليابان وبحر الصين . وفي حالة عملها في المحيط الأطلسي يمكنها تهديد السواحل الشرقية للأمريكيتين والسواحل الغربية لأوروبا وافريقيا ، وفي حالة عملها في المحيط الهادي يمكنها أن تهدد السواحل الغربية للأمريكيتين ثم بدخولها المحيط الهندي يمكنها أن تهدد السواحل الشرقية لأفريقيا والاتصال مع أسطولها الذي يعمل في المحيط الأطلسي .

وهنا يقفز أمامنا سؤال هام يستدعي المناقشة : لم اذن هذه اللهفة على التواجد في مياه البحر المتوسط اذا لم يكن يساعد في كسب جولة الحصول على التوازن بين الدولتين العظميين ؟ وهل معنى ذلك أن البحر المتوسط فقد أهميته من الناحية الاستراتيجية خاصة وانه بحر ضيق ومقفول منذ أجيال وأجيال ؟ وهو سؤال وجيه يحتاج الى نقاش . وقد يساعدنا في الوصول الى نتيجة معقولة واجابة متزنة ان نحدد قدرات الاساطيل البحرية للدولتين العظميين المتواجدة في مياه البحر المتوسط . ان تكوين وتنظيم هذه الاساطيل يحقق لها القدرات الآتية :

- **القدرة على خوض حرب نرية اذا اضطرتها الظروف الى ذلك .**
- **القدرة على خوض حرب تقليدية في حالة حدوث مواجهة بالأسلحة التقليدية بين الدولتين العظميين .**
- **تقديم المساعدة بطريقة أو أخرى عند وقوع تصادمات محلية تستدعي ذلك .**

وقد سبق أن أوضحنا رأينا في أن البحر المتوسط لا يعتبر بحرا مثاليا لتمركز قوات بحرية لخوض حرب نرية ، وأبدينا الأسباب التي دعتنا الى الأخذ بهذا الرأي .

وفي رأينا أيضا أن القيمة الاستراتيجية الحقيقية للبحر المتوسط تزداد دون شك بالنسبة للقدرتين الأخريين اذ أن مساحة مياهه المتاحة تهيىء إنتشارا معقولا في حروب تقليدية كما تحقق حرية مناورة فعالة ، ولن يكون البحر المتوسط مقبرة للأساطيل التي تعمل فيه كما حدث في الحروب الماضية .

وان صدقت إستنتاجاتنا فان الأسطول الأمريكي في البحر المتوسط سوف يجد نفسه في ظل

الظروف القائمة والتي لا ينتظر تغيرها في وقت قريب في موقف أفضل للأسباب الآتية :

- تعاونه مع أساطيل دول « الناتو » المتواجدة في البحر المتوسط .
- توفر الموانىء والتسهيلات في السواحل الشمالية وبعض السواحل الجنوبية للبحر المتوسط بطريقة أفضل من الامكانيات المتاحة للأسطول السوفيتي مما يخفف من مشاكل الاصلاح والامداد والمشاكل الادارية الأخرى .

ويحاول الاتحاد السوفيتي أن يعوض نواحي الضعف هذه بنشاط كثيف في القرن الافريقي وعدن والمحيط الهندي خاصة سواحله الغربية .

في ذلك نرى أن الأهمية الاستراتيجية للبحر المتوسط في لعبة التوازن الدولي تكون بالاسبقيات الآتية :

- **تقديم المساعدة بطريقة أو أخرى عند وقوع تصادمات محلية تستدعي ذلك . (أسبقية أولى) .**
- **القدرة على خوض حرب تقليدية في حالة حدوث مواجهة بالاسلحة التقليدية بين الدولتين العظميين . (أسبقية ثانية) .**
- **القدرة على خوض حرب ذرية اذا اضطرتها الظروف الى ذلك (أسبقية ثالثة) .**

وفي رأينا أننا لن نبعد عن الصواب اذا اسقطنا الأسبقية الثالثة من حساباتنا وسيقتصر هدف الدولتين في هذه الحالة على أمرين بالنسبة للبحر المتوسط : اعتباره منطقة مرور يتم اجتيازها بأكبر سرعة ممكنة الى البحار المفتوحة ، ومنع الدولة العظمى الأخرى من استخدامه في أي غرض من الأغراض .

الدور السياسي للبحر المتوسط في لعبة التوازن الدولي

تزداد أهمية البحر المتوسط من ناحية دوره السياسي كعامل لتحقيق التوازن الدولي . وتلعب « سياسة استعراض العلم » الدور الأساسي في هذا المجال . وان كانت هذه السياسة تمارس في الماضي فانها ما زالت صالحة لممارستها في الوقت الحالي . وتعتمد هذه السياسة على التهديد باستخدام القوة دون اللجوء الى استخدامها بطريقة فعلية . وقد استخدم الأسطول السادس الامريكي في البحر المتوسط سياسة « استعراض العلم » هذه عدة مرات وفي ظروف مختلفة في عالمنا العربي الذي يسوده الاضطراب وعدم الاستقرار .

فعند حدوث أي أزمة محلية يقترب الأسطول السادس من المنطقة المضطربة مصحوبا بحملة دعائية ضخمة كطريقة من طرق حصر الصدام في أضيق حدود ممكنة . وقد حدث ذلك مرارا أيام الاضطرابات التي كانت تحدث في لبنان كما حدث عند وقوع ثورة تموز / يوليو ١٩٥٨ في العراق حينما قام الأسطول السادس بعمليات انزال محدودة على الشواطىء اللبنانية ، ولم تكن عملية الانزال الا استخداماً لسياسة « استعراض العلم » بطريقة غليظة .

ومن طرق « استعراض العلم » رفع درجات الاستعداد في الأسطول السادس ، أو في القواعد البرية الامريكية القريبة من البحر المتوسط . وقد يلجأ الى تعزيز الأسطول بوحدات جديدة كحاملات

الطائرات أو حاملات الهليكوبتر من الأساطيل الأخرى كنوع من أنواع استعراض العضلات .

وقد قام الأسطول الروسي أيضا بدوره في لعبة « استعراض العلم »، فقد كان تواجد الأسطول السوفيتي في بور سعيد والأسكندرية بعد نكسة ١٩٦٧ وأثناء حرب الاستنزاف سببا كافياً لردع الطائرات الاسرائيلية عن القيام بضرب الميناءين علما بأنها كانت تقوم بغاراتها في العمق ولم تكن تفرق فيها بين الأغراض المدينة والعسكرية .

اذا فالتواجد في البحر المتوسط بهذه الطريقة تواجد عسكري في ظاهره ولكنه سياسي في حقيقته ، ومثل هذا التواجد يحتاج الى تسهيلات تساعد في حل المشاكل الادارية ، وهذه التسهيلات تتفاوت بين مجرد التصريح بالزيارة لفترة محدودة الى الموافقة على الاقامة لفترات محدودة أو غير محدودة .

الدور العربي في لعبة التوازن

سبق أن تحدثنا عن الدور الذي يلعبه البحر المتوسط في سعي الدولتين لايجاد « توازن عاقل » بينهما : كما سبق أن تحدثنا عن العوامل التي تحتم علينا ــ نحن العرب ــ الاهتمام بهذا الموضوع . فالبحر المتوسط جزء منا ، وان كان الكثيرون ــ للأسف الشديد ــ لا يشعرون بذلك .

وبالرغم من ذلك فاننا جميعا نلاحظ أن جيراننا في الشمال حاضرون وموجودون في البحر ... حتى الدول الغربية حاضرة وموجودة بل أصبح لها القدح المعلى ... اذن فالكل موجود الا نحن ... نحن وحدنا غائبون غير حاضرين .... يدخل بحرنا من يريد أن يدخل ، ويخرج منه من يريد أن يخرج والكل لا يشعر بوجودنا . صحيح نحن موجودون جغرافيا ولا فضل في ذلك لاحد من الناس . ولكن الوجود بالمعنى الحضاري .... بالمعنى الواقعي .... فلا .

لماذا ؟ هذا هو السؤال كما يقولون . ويحتار المرء حقيقة من أين يبدأ ؟ وكيف يبدأ ؟

بل يشعر المرء بشيء من الحيرة والاضطراب وهو يحاول أن يتحدث عن « دورنا » بينما ينطلق لسانه في ذلاقة ويسر وهو يتحدث عن دور الغير !!! وفي هذا تعبير عما يمكن أن يسمى بالضياع . وتنقلب الحيرة الى نوع من الجزع اذا ما حاول المرء أن يكتب عن « دورنا » في المجالات الأخرى المتعددة . لأن الحيرة هنا سوف تزداد وتتجسم لكثرة ما يحيط بالمرء من فراغ .

وكان في استطاعة المرء ان يسود صفحات وصفحات عن الموضوع ويختم حديثه على عجل ثم يسرع لكي يعالج موضوعا آخر يسود به صفحات وصفحات . ولكنني أرى أن هذا لا يجوز . فالموضوع خطير .. لانه يتعلق بالمصير . ولربما يسأل سائل : هل اتفق العرب فيما بينهم على موضوعات أخرى أبسط وأسهل حتى يمكن طرح مثل هذه الموضوعات ذات الوزن الثقيل ؟ وبلا تردد أجيب بلا .

وقد يسأل آخر : تتحدث عن الدور العربي في البحر المتوسط ولاشك أنك وضعت في اعتبارك أنه لا يلعب الدور إلا القادر، فهل نحن العرب « بوضعنا الحالي » قادرون ؟ بل لنترك القدرة جانبا لكي نتحدث عن الرغبة . هل نحن راغبون ؟ ومع الفارق الكبير بين القدرة والرغبة أجيب بلا تردد بلا مرتين .. لا للقدرة ، ولا للرغبة .

وهنا يطرح سؤال آخر : كيف هذا وكل الظروف مهيأة : الموقع ، والمساحة ، والعمق ، والثروة الطبيعية ، والمال . كيف هذا ونحن نتحكم بالمداخل والمخارج ؟ كيف هذا والجميع يعيشون على ما نملك من مصادر الحياة والتقدم ؟ كيف هذا والجميع لا يمكنهم الحياة الا اذا اعطيناهم ما نملك ؟

وهنا تصبح القضية موازنة بين المظهر والجوهر . وهذه هي القضية الكبرى . فليس مهما أن يكون الموقع متحكما بالمخارج والمداخل ؟ بل الأهم من ذلك هو مدى الحقيقة في هذا القول . المهم في ذلك أن تصبح الحقيقة محل اهتمام وبحث : ما هي مزايا التواجد على المداخل والمخارج ؟ كيف ننميها ونستغلها ؟ ما هي المخاطر التي تنجم عن هذا الوجود ؟ وكيف نتجنبها ؟

وبالمثل فلا يكفي أن نقول أن هناك سبع دول عربية تقع على الساحل الجنوبي للبحر على امتداد ٣٠٠٠ ميل من مدخله في الغرب حتى مخارجه في الشرق . نقول أن هذا لا يكفي رغما عن انه حقيقة واقعة ملموسة نلمسها في الطبيعة ونراها في الخرائط.ولكن تصبح المسألة هي البحث في قيمة هذا التواجد ؟ فائدته ؟ مدى استغلاله ؟ ما الفائدة التي عادت على العرب من أنهم بحكم ظروف لا ارادة لهم فيها أطلوا على البحر ؟ ألا يتطلب هذا الموقع بالضرورة امتلاك الاساطيل البحرية والتجارية ومراكب الصيد ؟ ألا يتطلب ذلك بالضرورة وجود البحارة والقباطنة ؟ ألا يدعو هذا الى وجود موانيء بتسهيلاتها المختلفة ؟ هل هذا موجود ؟ هل هذا غير موجود ؟ ولماذا هو غير موجود ؟ وكيف يوجد ؟ تكاليف ذلك ؟ البرنامج الزمني لتحقيقه .... الخ ؟

إذن فالامكانيات موجودة والظروف مهيـــأة ، الموقع والمساحة والعمق والثروة الطبيعية والمال . وبالرغم من توفر الامكانيات هل نحن مهيأون للعب دور ما في البحر المتوسط الذي نعيش فيه وعليه ؟ هل يمكن أن نؤثر في أدوار الغير لصالحنا ؟ هنا يبدأ الشك وتسود الريبة ويتحرك الجزع .

ومن ذلك نرى أن هناك تساؤلات عديدة تطرح نفسها على المائـــدة ، ربما يقول البعض أنها طرحت وطرحت وطرحت . وهنا يبرز سؤال آخر وهو ثم ماذا ؟ ماذا حدث ؟ وماذا جرى ؟ ان نحن بدأنا في ممارسة طرح الأسئلة والاجابة عليها وطرحنا البدائل والخيـــارات ،نبحثها ونناقشها ثم نخطط لها ونهيء لها البرامج ونتخطى العقبات سيصبح لنا دور ..... وسوف يزداد هذا الدور خطورة كلما طرحنا تساؤلات أكثر وتناقشنا فيها أكثر وأكثر . ولنبدأ في طرح حقائق أخرى :

- فالبحر المتوسط حيوي بالنسبة للتوازن الدولي خاصة بين الدولتين العظميين .
- ونحن العرب جزء من هذا البحر الحيوي وهو جزء منا . هذا أمر لا شك فيه .
- وان التوازن حدثت حوله تفسيرات كثيرة من ناحية المفاهيم والممارسة وانتقل العالم من عالم ثنائي الأقطاب الى عالم متعدد الأقطاب تبعا لاختلاف تقويم القوة كما سبق أن شرحنا .
- وان العالم المتعدد الأقطاب هذا خليط من دول وكتل استمدت قوتها من مصادر مختلفة وهي الولايات المتحدة الامريكية ، والاتحاد السوفيتي ، الصين ، اليابان ، أوروبا الغربية .
- وانه لا يمكن لنا أن نلعب دورنا اللائق بنا الا اذا كنا طرفا عاملا في هذا العالم المتعدد الأقطاب .
- ولن نكون طرفا فعالا في غياب الوحدة التي لا يحول دونها حائل الا ما أعرفه أنا وأنت . ولن نكون

طرفا فعالا في غياب وضوح الهدف واهمال التخطيط وانعدام الدراسات العلمية وتجاهل الحقائق .

وحتى يتم ذلك فلن يكون لنا دور فعال . ولا بأس من طرح بعض الاسئلة . فماذا نريد نحن العرب من هذا البحر ؟ نريده منطقة هادئة تعيش في سلام مبني على أسس وطيدة من العدالة والمساواة . نريده بحرا بعيدا عن الصراعات الدولية والأطماع . نريده منطقة خالية من الأسلحة النرية حتى لا تقع خلافات الدولتين العظميين على رؤوسنا أو رؤوس اولادنا من بعدنا . نريده منطقة ربط مع جيراننا في الشمال على أساس تبادل المصالح لا على أساس « المصنع » و « السوق » ... المصنع الذي ينتج والسوق الذي يستهلك . نريده بحرا مضيافا تدخل اليه الحضارة ووسائل البناء والرخاء .. هذا ما نريده . وهذا ما نحب أن ندعو له ونعلنه . ولكنها مجرد رغبة حيث لا يتوفر لها القدرة .

وما موقفنا من الدولتين العظميين ؟

البعض منا ينادي بشرعية التواجد الامريكي وعدم شرعية الوجود السوفيتي . فهذا الوجود الأخير رجس من عمل الشيطان . وهم لا يريدون الشياطين الحمر في مياهنا . والبعض منا ينادي بعكس ذلك على خط مستقيم . نعم للوجود السوفيتي . ولا للوجود الامريكي . فأمريكا قمة الرأسمالية ورأس الاستعمار ومدبرة الانقلابات وحامية الرجعية .

والشيء الغريب أن الحماس يغلب هؤلاء وهؤلاء فيتطرفون الى أقصى حدود التطرف . يتخاصمون ويتقاتلون ويتهمون بعضهم البعض بالعمالة والخيانة .

ووسط الضجيج والصخب لا يكاد يسمع المرء صوتا خافتا يتساءل عن الوجود العربي ؟ ووسط زحمة الحياة ومشاكلها لا يتوقف أحد ليبحث عن هذا الوجود أو بالاصح عن هذا الغياب .. ما أسبابه ؟ ما هي العقبات التي تحول دون المشاركة الفعالة ؟ هل هي عقبات تتعلق بالرغبة أم بالقدرة ؟ وعلى أي حال ولحين نعثر على دور لنا فمن الحكمة الا نشجع طرفا دون الآخر على الاستئثار بالوجود في البحر لأن انفراد أحدهما فيه شر كبير .. اما وجودهما ففيه شر صغير .

والمهم . علينا أن نبحث لنا عن دور ...وألا نكتفي بمجرد المشاهدة بل نسعى الى المشاركة . والا تقدم الجميع الى الامام فيتواجدون ويشاركون وتبقى القلة حيث هي لا تتقدم إلا الى الوراء . إن منا نحن العرب من يميل كثيراً الى فلسفة عيوبنا ونواقصنا ويغرق في ذلك لدرجة يسمى بها التقهقر والتخلف تسمية رومانسية « هي » التقدم الى الوراء .

وان نحن تقدمنا الى الوراء لن نصل الى البحر لأن البحر ـ بعكس ما قال طارق بن زياد ـ موجود في الأمام □

الوحدة والثقافة والتعليم

ملاحظات أوليـــة*

د . سعدون حمادي
رئيس مجلس امناء مركز دراسات الوحدة العربية .

إن جذور حركة الوحدة العربية تغوص في اعماق النهضة العربية الحديثة التي بدأت بشكل دعوة لتجديد المجتمع العربي واجراء اصلاح جذري في أوضاعه من جميع الوجوه . وكان ظهور هذه الميول نتيجة لبعث التراث العربي وخاصة الآداب العربية بما في ذلك اللغة العربية . فنمو الوعي القومي كان ملازماً لانتشار الثقافة العربية واتساع رقعة المطلعين عليها وازدياد عدد المثقفين العرب . ولم يكن احياء الآداب والثقافة العربية بحد ذاته هو السبب في انتشار الوعي القومي بل للأفكار التي كانت تلك الآداب تغرسها في نفوس المثقفين العرب . فالآداب والثقافة العربية ــ خاصة الشعر العربي ــ كانت تحمل لجيل المثقفين العرب روح الماضي بكل امجاده وعظمته وتنقل لهم المثل العليا التي سادت المجتمع العربي أيام تحقق تلك الأمجاد والعظمة .

إن مفعول الأدب والثقافة هو مقارنة الماضي بالحاضر بكل ما يصاحب ذلك من مقارنة تستيقظ الضمير ، وهو نقل الافكار التي أدت إلى التجديد في الماضي وهي أفكار المثل العليا والاصلاح الاجتماعي الجذري . تلك هي العلاقة المباشرة بين ظهور الوعي القومي وبعث التراث العربي . صحيح أن العلاقة بين هذه المسألة وفي عموم مسائل البحث الاجتماعي هي علاقة متقابلة يكون كل طـرف فيها سببـــا ونتيجة بنفس الوقت إلا أن **حقائق التاريخ والتحليل المنطقي تتفق تماماًعلى أن ظهور الوعي القومي كان في الأساس نتيجة لتجديد الثقافة العربية وادابها** . ومن علاقة من هذا النوع بين القومية والثقافة تتضح مكانة التعليم .

لعل من أكثر المواضيع تعقيداً في البحث هو تحديد العلاقات السببية أي معرفة الاسباب والنتائج. والمعرفة في هذا المجال ــ كما هو واضح ــ مقصودة لأهداف عملية لأن تشخيص الاسباب والنتائج هو الخطوة الأولى والمهمة في عملية رسم البرامج العملية للتغيير المطلوب في الاوضاع السائدة . إن ظواهر الامور في الغالب توحي بأن الأسباب والنتائج متقابلة العلاقة ولكن تلك هي وظيفة البحث العلمي ــ الغوص الى ما وراء الظواهر لمعرفة الحقيقة . وفي هذا المجال حققت العلوم الطبيعية اشواطاً

(*) القى هذا البحث في « الندوة الفكرية لدور التعليم في الوحدة العربية » التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في بغداد ما بين ٢٨ ــ ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٧٩ ، بالتعاون مع الجهاز العربي لمكافحة الامية وتعليم الكبار التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والتعليم ومع نقابة المعلمين في العراق .

أكبر في عملية اكتشاف القوانين التي تحكم الأشياء مما حققته العلوم الاجتماعية ، الأمر الذي جعل الأولى أقرب الى العلم من الثانية .

نقول ذلك لنستخلص : إذا كان صحيحاً ان علاقة سببية موجودة بين تجديد الثقافة العربية وبعث التراث القومي العربي وبين نمو الوعي بالقومية العربية اذن فالنتيجة العملية لذلك هي أن نهتم بالتعليم كوسيلة لتقوية نمو الوعي القومي وتسريع عملية النهضة ، وبذلك يكون هذا الاختيار للوسائل علمياً وليس كيفياً .

ـ ٢ ـ

خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة كانت المكتبة العربية مليئة بالأدبيات المنمية للوعي القومي ، منها بشكل غير مباشر ككتب ومجلات الأدب والشعر والسيرة والتاريخ ومنها بشكل مباشر كالكتب التي تبحث في مقومات وأهداف القومية العربية والوحدة العربية . ومن دون شك أن لتلك الأدبيات أثر واضح في تكوين الجيل، ومن قلب ذلك الجيل خرج الاتجاه السياسي الداعي للوحدة العربية . وقد أدى التعليم دوراً مهماً في تكوين ذلك الاتجاه وكلنا يتذكر الوعي القومي الذي كان يطبع مدارس العراق ومدارس البلاد العربية عموماً ولو بدرجات متفاوتة ، فقد كانت مادة التعليم في المدارس بكل ما تنطوي عليه من توجيه تغرس فكرة الوحدة العربية كما كان المحيط الثقافي العام خارج المدارس منسجماً مع ذلك الاتجاه . صحيح كانت هناك اتجاهات فكرية مضادة أهمها الاتجاه الأممي المختلط بالميول الشعوبية إلا أن تلك الاتجاهات السلبية لم تكن تخلو من اثار ايجابية غير مقصودة فهي بتشكيلها قوة للتحدي قد ساعدت على زيادة اليقظة وتقوية التمسك بالقومية العربية . تلك كانت بداية نمو الوعي القومي وظهور الدعوة للوحدة العربية وكان ذلك الوعي وتلك الدعوة بطبيعة الحال مجرد شعور عام ، أي مجرد فكرة عامة تسندها العاطفة القومية ويقظة الوجدان العربي وخلاصتها الحرص على الكيان العربي والرغبة في توحيده وتقويته .

وعندما عبر ذلك الشعور عن نفسه سياسياً بشكل منظمات وأحزاب استطاع ان يؤدي دوراً اكبر ولكن الى حين إذ سرعان ما ظهرت الحاجة لوضوح الفكرة . فالتنظيم السياسي عمل يقصد منه تحقيق المبادئ وتحقيق المبادئ يعني تحمل مسؤولية بناء المجتمع الجديد عن طريق الحصول على السلطة السياسية . وهكذا ظهرت الحاجة لنظرية القومية العربية . وبتحقيق تقدم مهم في هذا المجال انتقل الفكر السياسي العربي لمرحلة أخرى جديدة . وهنا أيضاً لعبت الثقافة ، ولعبت مؤسسات التعليم من مدارس وكليات دوراً مهماً في ذلك .

ـ ٣ ـ

ولكن الاتجاه الوحدوي وان كان في خط صاعد إلا أن ذلك الخط لم يكن مستقيماً. فقد شهد الوعي من أجل الوحدة العربية بعض الهبوط خلال السنوات القليلة الماضية وكان ذلك بسبب عوامل داخلية وعوامل خارجية . وأهم العوامل الداخلية هو فشل الوحدة بين سورية ومصر ونكسة الخامس من حزيران . أما العوامل الخارجية فكانت نتيجة للاحتكاك بثقافات الدول الكبرى . إن ثقافة الغرب بطبيعة الأمور تقاوم الوحدة العربية وتحاول ابقاء الواقع على ما هو عليه بشتى الطرق ، **وجهود الغرب الثقافية في هذا المجال معروفة تؤكد دوماً على ابقاء واقع التجزئة والتخلف والتبعية للغرب لأطول ما يمكن من الزمن** . أما ثقافة الشرق وأعني بها المعسكر الاشتراكي فهي الأخرى لا تصب في تيار الوحدة العربية من حيث تأكيدها الأمسي من جهة واعتبار القضية الاجتماعية ـ لا القضية القومية ـ هي القضية الأولى . وبتظافر العوامل الداخلية وما أفرزته من أدبيات مع العوامل

الخارجية وما افرزته هي الأخرى من أدبيات ـ خاصة الأدبيات الماركسية ـ تكون اتجاه لا يؤكد على أهمية الوحدة العربية بل يجلب الانتباه لما هو معاكس لتيارها . إن الجيل الجديد الذي ينال التعليم الآن في المدارس لا يجد في المكتبات الثقافة القومية وأدبيات الوحدة العربية كما كان الحال في الماضي، **كما أن التعليم في المدارس على العموم قد أنشد بسبب عوامل متعددة للعناية بواقع التجزئة بدلا من تفنيده لصالح الوحدة العربية .**

إن ملاحظة نبديها عن الميول اللاوحدوية ليست خارج الصدد . هناك ميول قطرية تترشح من وجود الدولة القطرية بحد ذاته، فالدولة تنظيم اجتماعي يحتاج من أجل أن يستمر ويدافع عن بقاءه إلى عصبية، أي تعلق الشعب به خاصة في عالمنا المضطرب الحالي حيث أصبحت قضية المحافظة على الاستقلال من المهمات الشاقة . الدولة القطرية تحتاج للعصبية وان لم تكن العصبية موجودة عند قيامها فهي تعمل تلقائياً وبمجرد مرور الوقت على خلقها . ان الزمن وحده يخلق العصبية للدولة وكيفما تكون الدولة تكون عصبيتها فان كانت قومية كانت عصبيتها قومية وان كانت قطرية كانت عصبيتها قطرية .

ولكن هناك نوع آخر من الميول القطرية هو النوع الناتج عن تصميم مسبق وافكار لا قومية تعتنقها الدولة وتسعى لغرسها ونشرها بين جماهير الشعب . ان هذه الافكار المسبقة تستعمل الدولة مختلف مؤسساتها وامكانياتها ـ ومنها التعليم ـ من أجل نشرها وتعميمها .

في الحالة الاولى الميول اللاوحدوية توجه الجيل في خط غير الخط القومي ولكنها تدفعه في خط معاد للخط القومي، أما في الحالة الثانية فالقضية ليست قضية خط مختلف بل قضية خط معاد . وبالتالي يترتب على ذلك أن معالجة النوع الأول من الميول اللاوحدوية عن طريق التربية والتعليم مهمة ايسر من معالجة النوع الثاني . تلك كانت علاقة التعليم والثقافة بالوحدة ايجابياً وهذه هي علاقتها الآن سلبياً .

ـ ٤ ـ

عن طريق التعليم نستطيع غرس الايمان بفكرة الوحدة ، والفكرة هي نقطة البداية في العمل . ويحتاج هذا القول لشيء من التوضيح ، إذ مما قد يتبادر للذهن ان غرس الافكار عن طريق التعليم طريقة تنطوي على الفرض وعدم فسح المجال لحرية الاختيار، وتدخل في هذا المجال أمور عديدة معقدة كتعريف الحرية وتطبيق التعريف في الواقع وعلاقة ذلك بالتقدم الاجتماعي وكل مسألة العلاقة بين البحث النظري المجرد والبحث العلمي المفيد . وبالرغم من كل هذه التعقيدات بامكاننا أن نشير الى مسألة جوهرية هي أن التعليم المتجه لغرس المثل العليا في ثقافة الجيل لا ينتقص من حرية الاختيار بل على العكس فهو عن طريق تقوية المجتمع وتحقيق نهضته وبناء الجيل يؤدي إلى تعزيز الحرية . إن المجتمع الذي يحقق النهضة والتقدم هو المجتمع الذي يمتلك حرية الاختيار والعكس صحيح . إن غرس المثل العليا في الجيل ان هو إلا ايقاظ للجانب المثالي الروحي في الانسان والوحدة العربية كمثل اعلى بالنسبة لأمة مجزأة كأمتنا تعتمد نهضتها ومستقبلها لا بل وجودها على تحقيق تلك الوحدة . **إن غرس الايمان بالوحدة هو كغرس الايمان بالحرية وبالاستقلال وهي كغرس الايمان بقيم العدالة واستقامة السلوك وبقية القيم الروحية .** من ذلك يتضح أن غرس الايمان بهذه القيم ان هو إلا عملية ايقاظ للضمير وتغليب للجانب المثالي في الطبيعة البشرية على الجانب الحيواني . لذلك فغرس الايمان بالوحدة ليس فرضاً على الانسان بل هو في الحقيقة تحرير الانسان ، وبين ذلك وبين التعصب فرق شاسع . **إن تحقيق الوحدة العربية ليس من قبيل الأهداف السياسية اليومية بل**

هي مثل أعلى وهي في حياتنا الحاضرة أعلى تلك المثل .

إن هجوم الثقافات الأجنبية ـ والمعادية في أغلب الأحيان ـ قد أدى من جملة ما أدى إليه ـ إلى شيوع مفاهيم مخطوءة عن قضايا دور التعليم والثقافة وحرية الفكر إذ يتصور خطأ ويقول البعض الآخر عن غرض ـ أننا يجب ان نترك الجيل الجديد ينشأ بدون توجيه ليختار هو بنفسه بعد أن ينمو ما يشاء لنفسه من أفكار واتجاهات . إن مثل هذا الفهم الخاطيء (أو المغرض) لحرية الفكر يعني تطبيقه ان الجيل يجب ان ينشأ بدون مثل عليا ، فهل تعني حرية الفكر ذلك الفهم الميكانيكي المجرد الذي يقضي بأن يؤجل تكوين الثقافة إلى ما بعد سن معينة أو مرحلة دراسية معينة ؟ إن التعليم كما قلنا ان هو إلا عملية غرس الايمان بالمثل العليا وايقاظ الجانب الروحي في الانسان فهل يجب تأجيل ذلك واعتباره عملا محددا لحرية الفكر ؟ والجانب العملي في ذلك مهم أيضاً . هل هناك مثل واحد في الماضي أو الحاضر على تطبيق حرية الفكر على هذا النحو بما في ذلك المجتمعات التي تنتمي اليها هذه الأفكار ؟ ان الفكر الغربي يعكس أوضاع الغرب ، وهي أوضاع تكونت على أساس أهمية الجانب الفردي في الانسان ومن هنا كانت الرأسمالية ومن هنا كان الاستعمار .المصلحة الذاتية، والمادية منها على وجه التحديد، هي القيمة العليا ومنها تتفرع كافة الاعتبارات والأفكار الأخرى . لذلك كان الغرب في الأساس معادياً للنهضة العربية التي انبثق تيارها في وجه نفوذه في هذا الجزء من العالم . فهو يمثل القديم ويقف بجانب الاوضاع الموجودة . لذلك فثقافته لا تنبع من أساس موضوعي بالنسبة لنا بل من اغراض مسبقة .

وثقافة المعسكر الاشتراكي هي الاخرى تحفر في اتجاه مضاد ، فهي بدعوتها للأممية وباهتمامها فقط بالقضية الاجتماعية تصرف الانتباه عن القضية القومية وتضعف تيار اليقظة القومية . أما الميول الشعوبية التي اختلطت بها فهي ميول معادية بشكل مباشر وواضح . إن ازدياد الأدبيات الأممية في الوطن العربي يتم في الوقت الذي تتراكم فيه الأدلة يوماً بعد يوم على أهمية الاعتبار القومي في الحياة الدولية . إذ لم يشهد العالم وقتاً ازدادت فيه اهمية الاعتبارات القومية في تصرف الدول وعلاقاتها ببعضها كما هو عليه الوضع في الوقت الحاضر . في الأمم المتحدة وفي كل عام يتم بحث القضايا الدولية برمتها تقريباً وبالتفصيل ويجري على كل من تلك القضايا تصويت ، وواضح من اتجاهات عملية التصويت هذه كم هي قوة الاعتبارات القومية مقارنة بالاعتبارات الأخرى . والعالم الاشتراكي نفسه يتطور في اتجاه يؤكد اهمية الشخصية القومية وليس العكس بدلالة عديد من التطورات والاحداث بما في ذلك حوادث الانقسام والنزاع .

تلك هي حالة الثقافة الغربية والثقافة الشرقية وهي حالة تنعكس في بلادنا بشكل أدبيات مطبوعة في متناول الجيل الجديد ناهيك عن الثقافة التي تنتقل عن طريق السمع والبصر التي شاعت وقوى أثرها مؤخراً . مطلوب من التعليم أن يلعب دوراً مزدوجاً في خدمة قضية النهضة : دوراً ايجابيا يتمثل في بث الروح القومية وغرس فكرة الوحدة العربية ودوراً سلبياً في تفنيد الثقافات المضادة وتوضيح اخطاءها واغراضها معاً .

ـ ٥ ـ

قبل ظهور الاتجاه الوحدوي كنا في حالة جزر في الثقافة القومية ونحن الآن أيضاً في حالة انحسار . **وكما لعب التعليم ومؤسسات الثقافة دوراً مهماً في ايقاظ الشعور القومي وغرس فكرة الوحدة العربية يجب ان يقوم التعليم ومؤسسات الثقافة بدور مهم في ذلك الآن .** والسؤال الذي قد يسأل

هو كيف يمكن ان يتم ذلك ؟ هل يجب أن يتم ذلك الآن كما تم في السابق ؟ الجواب الصحيح لا يكون بنعم أو لا بل بالاهتمام بالمحتوى .

في بداية النهضة العربية كان هناك اهتمام كبير باحياء الأدب العربي وبعث التراث وتعميمه والاهتمام بالشعر العربي القديم فهل يفيد ذلك الاستمرار بهذا النوع من النشاط الثقافي ؟ والجواب على ذلك نعم يجب زيادة الاهتمام ببعث التراث العربي وتعريف الجيل عليه وشرحه وتيسير الاطلاع عليه من قبل النشئ الجديد وابراز مواضع العبقرية والتجديد فيه .

كثيراً ما تثار مسألة بصدد بحث قضية احياء التراث تتعلق بالغرض من ذلك الاحياء . هل المقصود هو تحليل محتوياته العلمية وتقييمها بضوء أحدث ما توصلت إليه حضارة البشرية من نظريات في مختلف فروع المعرفة ؟ أم الغرض هو بناء الثقة بالنفس عند الجيل الجديد ؟ انني أميل لمعالجة هذه المسألة عن الشكل التالي . إن تحليل محتويات التراث امر مقبول ولا مانع فيه ولكن ذلك ليس هو الغرض الأول في عملية احياء التراث بل الغرض الأول هو ان تتكون القناعة الداخلية العميقة عند الجيل الجديد ان الأمة العربية امة مبدعة ومتحضرة وقادرة على المساهمة الايجابية في تكوين حضارة العالم . إن تكوين هذه القناعة الداخلية ليست بالأمر الهين ولا يمكن ان تتم بعملية تلقين تعصبية فارغة بل لا بد لها من أساس حقيقي، لذلك لا بد من بعث التراث وعرضه على الجيل الجديد بالادلة والوثائق والآثار لتكوين تلك القناعة الداخلية التي نقصدها . إن الهدف هو بنظري بناء الثقة بالنفس . وخطأ قد يتصور البعض منا ان تلك مسألة ثانوية في تحقيق نهضات الشعوب . ان نقطة البداية كانت دوماً هي الثقة بالنفس ، الثقة العميقة وليست التعصب . إنها تلك الثقة التي تخرج الانسان من حياة الفراغ واللامبالاة الى حياة العمل والجد وهي التي تجعله يعرض عن التقليد والاستعارة ويسلك طريق الابداع الذاتي وخلق الاشياء الجديدة .

علينا أن نثير الاهتمام بالأدب العربي وخاصة الشعر منه وتعميمه في الحياة الثقافية العامة وبالمدارس : واللغة العربية علينا اعارتها اهتماماً أكبر من جميع الوجوه وجعل قضية سلامتها وتنقيتها وتعليمها ونشرها والاعتزاز بها في اعلى درجات سلم الاحترام الاجتماعي والتقدير الثقافي .

إن تياراً فكرياً واسعاً قد انصرف في بداية النهضة القومية الحديثة لتعريف مفهوم القومية العربية وتوضيح مقوماتها وشرح الفروق بينها وبين مقومات القوميات الاخرى وتميزها عن الاقليمية وعن الأممية ومؤلفات ساطع الحصري مثال جيد على ذلك . إن مثل هذه الدراسات كانت من دون شك مفيدة في تكوين الثقافة القومية فهل استنفدت اغراضها وأصبحت عديمة الفائدة الآن ؟ والجواب على ذلك أيضاً كلا . فعلى العكس لم تكن تلك الدراسات كاملة ولم تطرق جميع المجالات ولم تذهب للتفاصيل وتحتاج لكثير من الدراسات التاريخية والاحصائية وبحوث الامثلة . إن مجالا واسعاً في هذا النوع من البحث لم يطرق بعد وعلينا أن نمد جهودنا الثقافية لآفاق اوسع مما حصل في الماضي .

إن الحاضر العربي نفسه يصلح لان يكون أساساً لانتاج ثقافي واسع في اتجاه الوحدة العربية . فالواقع العربي لا تجدي دراسته بشكل مجرد خال من وسائل التوثيق كالمعلومات والأرقام والحوادث ، فالبحث بهذا الشكل غير مفيد علمياً وضعيف الاقناع وهو بالتالي ضعيف التأثير . ومن ناحية اخرى البحث الموثق المنصب على الواقع كما هو وبدون هدف يعزز واقع التجزئة ويرسخه عملياً وثقافياً . لذلك فنحن بحاجة إلى البحث الموثق المتجه نحو الوحدة . جميع نواحي المجتمع العربي قابلة

للدراسة في اطار الوحدة العربية كالمواصلات ومصادر الطاقة والثروات الطبيعية وانظمة التعليم ووسائل البحث العلمي والمشاريع المشتركة والتكامل الاقتصادي وانتقال البضائع والافراد ... الخ . في كل هذا مجال للبحث لا يزال بكراً والانتاج الثقافي فيه اذا ما كان في اطار الوحدة بامكانه ان يدعم التيار السياسي للوحدة العربية عملياً كما يدعمه ثقافياً ونفسياً .

لقد كانت الوحدة العربية منذ الأساس متجهة نحو الجماهير العربية فقد نشأت فكرتها في قلب النهضة الثقافية وتجسدت في شكل حركات وجمعيات سياسية علنية وسرية واقترنت في جميع مراحلها بمعارضة الاوضاع الراهنة . إن التأكيد على دور التعليم في الوحدة العربية ان هو إلا دليل على اتجاهها الجماهيري واهتمامها بالشعب، فالتعليم في عموم البلاد العربية لا ينحصر في النخبة بل يتجه نحو عموم الشعب .

عندما نتحدث عن دور التعليم في نشر الوعي الوحدوي كثيراً ما يرد الحديث عن وحدوية الجماهير وان الجماهير وحدوية بطبيعتها وفطرتها . إن هذا القول بحاجة لتوضيح اكثر . ان نظرية القومية العربية مبنية من الأساس على فكرة الاهتمام بالأمة ــ الامة العربية ــ فالأمة العربية هي الموضوع وليس الفرد أو النخبة أو الطبقة . ومن هذه المقولة تتفرع مقولة الديمقراطية ، او ترتبط بها ، الا وهي ان الشعب هو مصدر الحقيقة وان الانسان هو محور التغيير الاجتماعي . ولكن الجماهير لا تتقدم بدون افكار ، أي لا تتقدم بدون عقيدة . فالجماهير وحدوية من حيث الامكانية وليست وحدوية بشكل تلقائي موجود حاليا . الجماهير العربية بوضعها الحاضر ليست وحدوية وليست معادية للوحدة بل فيها الامكانية لان تكون وحدوية لذلك يمكن ان يلعب التعليم دورا مهما في ذلك . لو كانت الجماهير وحدوية من حيث واقعها الحالي لما كان هناك حاجة للتعليم . للتعليم دور هو تحويل الامكانية الى واقع .

وفي بحث موضوع الأساليب هناك مسألة عملية لا تخلو من أهمية هي الطـــرق المباشرة مقابل الطرق غير المباشرة في تنمية الوعي القومي ونشر أفكار الوحدة العربية بين الجيل الجديد . فاذا ما اتفقنا على ضرورة التوجيه الثقافي يبقى علينا ان نحدد وسيلة التوجيه . وبالطبع لكل من الطريقتين المباشرة وغير المباشرة مؤيدون ومعارضون وتدور مناقشات المفاضلة حول مدى فعالية كل طريقة في تحقيق الهدف واثر كل طريقة على المناخ الاجتماعي والثقافي وعلى الصحة الفكرية للجمهور الذي يتعرض للتوجيه . ومهما يكن فنحن لسنا الآن في مجال اختيار طريقة وتفضيلها على الطريقة الاخرى فقد تكون لواحدة افضلية فعلا وقد يكون من المفيد استعمال الطريقتين كل في مجال معين وشروط معينة . كل ما نريد ان نقوله في هذا المجال هو اننا في عملية الاختيار أو التقييم بحاجة الى بحوث نفسية واجتماعية تحدد الشروط والمجالات التي تتفوق بها كل من الطريقتين أي أن يكون الاختيار مبنياً على دراسات ميداينة وتحليلية تجرى في بلادنا والاستعانة بدراسات مماثلة جرت في ظروف مقاربة في بلدان اخرى . حقا لقد مرت بالعالم العربي بعض التجارب التي لم تقيم بعد ولعل تجربة التوجيه التربوي القومي الذي شهده العراق قبل واثناء الحرب العالمية الثانية وتجربة الاعلام التوجيهي المباشر الذي طبقه نظام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر من أبرز الأمثلة على ذلك .

إن دور التعليم في بث الوعي الوحدوي لا ينحصر في مرحلة معينة من مراحل التعليم بل يتجه لجميع المراحل من أدناها لأعلاها . طبيعي أن تختلف اللغة ووسائل الايضاح من مرحلة إلى مرحلة ، إلا أن الفكرة تبقى في جوهرها واحدة . من ذلك نستنتج طبيعياً ان دور التعليم لا ينحصر في سن معينة بل يجب ان يخاطب جميع الاعمار ، وان اساليب المخاطبة هي التي يجب ان تتباين وليس الفكرة التي

تتوخاها الأساليب .

طبعاً هناك سؤال يمكن ان يطرح ببساطة هو هل بامكان التعليم أن يحقق الوحدة العربية ؟ الجواب بالطبع كلا . التعليم والوسائل الثقافية لا تستطيع تحقيق الوحدة العربية لأن الوحدة عملية سياسية تتناول تغيير واقع مادي وسياسي له مؤسساته وقواه . التعليم يستطيع ان يساعد في تحقيق الوحدة أي ان يكون عاملا ظهيراً لعملية سياسية ، تقودها حركة الوحدة العربية . ولا أظننا نحتاج لمزيد من التوضيح لذلك .

هناك ثلاث امور تستحق أن يجلب الانتباه لها **كخلاصة** لهذه الملاحظات :

أولا ـ إن الجيل الذي يتعلم في المدارس بكافة مراحلها من الروضة الى الجامعة يجب ان يتلقى ثقافة من شأنها ايقاظ الروح القومية فيه اي ان تغرس في تفكيره ضرورة الوحدة العربية وضرورة العمل من أجل تحقيقها بشتى وسائل التعليم والايضاح . ونقطة البداية في ذلك هو اعطاء الجيل معلومات كاملة عن التاريخ العربي وجغرافية الوطن العربي وان يعرف بصورة جيدة اللغة العربية . وتلعب الكتب المدرسية دوراً مهماً في ذلك .

ثانيا ـ أن يكون المحيط الثقافي الذي ينشأ فيه هذا الجيل محيطاً مشبعاً بالروح القومية وبالايمان بالوحدة العربية في كافة المجالات . لذا يجب ترميم الآثار وتوضيح محتوياتها وتعميم النصب التذكارية ونشر وسائل الثقافة الاخرى وفي مقدمتها المكتبة . والمهم في كل ذلك ان تكون الأدبيات المطبوعة والثقافة المنقولة سمعاً وبصراً تؤكد على شخصية الأمة العربية وتعزز الانتماء القومي وتؤكد على الوحدة العربية من جهة وتتصدى للثقافات المعادية من جهة اخرى .

ثالثا ـ العناية الفائقة بالمعلم خاصة في مراحل التعليم الأولى، فالمعلم يجب الا يكون ناقلا للأفكار بل مؤمناً بها . يجب ان يكون المعلم مؤمناً بالوحدة العربية ايماناً قوياً ومليئاً بالشعور القومي والحس بالمسؤولية العامة ومتفانياً في تأدية هذا الواجب . الفرق شاسع بين العمل الصادر عن الايمان والعمل الصادر عن التكليف وتلك مسألة جوهرية . كما يجب العناية بالمعلم من كافة النواحي الاخرى ، أي ان يكون اختياره سليماً واعداده الثقافي وتدريبه جيداً ووسائله في العمل كاملة ولا يقل اهمية عن كل ذلك ان تكون أحواله المادية مريحة وتقديره المعنوي عالياً .

ـ ٦ ـ

التعليم في الوطن العربي مهمة تضطلع بها في الغالب الدولة الامر الذي يجعل الاصلاح مرهوناً بالارادة السياسية، فحيثما تتوفر تلك الارادة يصبح من الممكن اصلاح النظام برمته وحيثما لا تتوفر تلك الارادة يتعطل الاصلاح برمته تقريباً . ولكن ذلك لا يعكس كل جوانب الموضوع . فالحقيقة هي ان الاصلاح حتى عندما تتوفر الارادة السياسية لا يمكن ان يتم تلقائياً أو بصورة سحرية بل يلعب البحث والمناقشة والتفكير دوراً مهماً في رسم خطط الاصلاح أي تحديد محتواه .

طبعاً هناك مسألة الاصلاح الشامل لنظام التربية من جميع الوجوه بما في ذلك مجال محو الأمية فهل أن ذلك يعني بالتطابق توجيه نظام التربية لخدمة النهضة العربية والوحدة العربية ؟ هل هناك علاقة بين المسألتين وهل لأي منهما أثر مباشر أو بعيد المدى على الاخرى ؟ هذه اسئلة مهمة لا بد أن ترد

عندما نتناول قضية دور التعليم في القضية القومية .المهم هو تحديد المقصود بالضبط لنتجنب الخطأ الكلامي الذي قد نتعرض له عندما نتحدث عن الاصلاح الشامل في معرض بحث دور التربية في نشر الوعي القومي او عندما نتحدث عن دور الوعي القومي في اصلاح نظم التربية .. الخ . ولنعط أمثلة أكثر تحديداً على مثل هذا النوع من الاسئلة زيادة في الايضاح . **هل القضاء على الأمية بحد ذاته يؤدي تلقائياً الى توسيع الايمان بالوحدة العربية ؟ هل ان ارتباط التعليم بالتنمية الاقتصادية وخدمته لأغراضها يؤدي تلقائياً الى توسيع الايمان بالوحدة العربية ؟** إنني أميل بالجواب الى النفي اذا كان السؤال يدور حول العلاقة المباشرة والأثر الملموس في المستقبل المنظور . بالطبع بالامكان نظرياً القول أن اصلاح نظام التعليم والقضاء على الأمية والتنمية الاقتصادية تؤدي في الامد البعيد الى خلق جو ملائم لنشر الوعي القومي ولكننا لا نبحث عن مثل هذا النوع من العلاقات بل عن علاقات السبب والنتيجة المباشرة والتي تقع ضمن الفعل البشري واثار الارادة الانسانية . إن عملية نشر الوعي القومي قضية سياسية مستقلة وقائمة بحد ذاتها وتحتاج لخطة خاصة محددة ولعمل مستقل محدد .

تلك ملاحظات عامة قصدت منها جلب الانتباه لأفكار عامة تتعلق بقضية الوحدة العربية وبالموضوع المحدد لهذه الاجتماعات وقد أتت كلها بهذا الشكل العام لانها لم ترد في الاساس لغرض اعطاء الاجوبة النهائية على أي شيء بقدر ما قصدت منها اثارة الاسئلة وتحريك النقاش . والحكمة كما قال أرسطو تكمن في احتكاك رأي الجماعة □

مطالب
الوحدة العربية على التعليم*

د . عزيز حنا

استاذ علم النفس التعليمي بكلية التربية ـ جامعة عين شمس
له مؤلفات وبحوث عديدة بالعربية والانجليزية منها « دراسات وقراءات نفسية وتربوية » و « دراسات في علم النفس »

الوحدة العربية ضرورة مصير ، وبمعنى آخر هي الهدف الاستراتيجي للأمة العربية تحققه من خلال النضال ضد الاستعمار الاستيطاني كما يتمثل في الغزوة الصهيونية ، والاستعمار الجديد كما يتمثل في التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية ، كذلك تحققه عبر النضال ضد التخلف الفكري والتخلف الاقتصادي والتخلف الاجتماعي وذلك عن طريق التنمية الشاملة على اسس عصرية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

ويجمع المفكرون العرب على ضرورة الوحدة وأهميتها وأهدافها ، رغم التباين بينهم في تصور هذه الوحدة ، فهناك من ينادي بالسلطة الموحدة أولا أي بالبناء الفوقي ، ويلي ذلك بناء الهياكل التحتية كالاقتصاد والتعليم ..... ويذهب أصحاب هذا النموذج أو الداعون اليه إلى أن محور الوحدة وقلبها النابض هو العداء للامبريالية والصهيونية ، وأن هذا المحور حرك الجماهير العربية بانظمتها المتباينة في حرب اكتوبر ، ولم يكن مصادفة أن سلاح البترول قد استخدم ضد دول بذاتها ، بمعنى أنه حتى بعض الحكومات العربية التي كانت تعتبر في موقع الصداقة التقليدية للغرب ، اضطرت تحت ضغط القتال ومشاعر الجماهير الملتهبة الى الرضوخ لمطلب استخدام النفط في المعركة ، واستخدامه ضد قوى معينة .

ويرى فريق آخر أن تبدأ الوحدة بالتتابع من الاقتصاد والتعليم (كأبنية تحتية) وتنتهي بالبناء الفوقي أو السلطة السياسية الموحدة ، ويدللون على فشل نماذج الوحدات العربية السابقة بعدم مراعاة تكامل الابنية التحتية في الاقطار العربية ، ويسوقون على ذلك امثلة عدة منها فشل الوحدة الهاشمية الملكية بين الاردن والعراق في ظل أسرة حاكمة واحدة على سبيل المثال . وينطلق دعاة التفكير في هذا النموذج من أن الوحدة عملية اجتماعية بالضرورة ولا بد من وجود مضمون اجتماعي بين الابنية التحتية في الاقطار العربية حتى يسهل التنسيق والتكامل ، ثم يتم الدمج في المرحلة الاخيرة . وعليه فهم يرفضون أن تتم الوحدة بقرار سياسي أو أداري ...

* القى هذا البحث في « الندوة الفكرية لدور التعليم في الوحدة العربية » التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، المنعقدة في بغداد ما بين ٢٨ ـ ٣٠ نيسان/ ابريل ١٩٧٩ .

ويرى فريق ثالث أن يكون البدء بتكوين محاور وحدوية تعتمد على القرب الجغرافي ، التقارب في المسلك السياسي ، التقارب في العادات والتقاليد ، وأن نواة الوحدة في كل قطر عربي هي تجمع جبهوي لكل القوى الوطنية والتقدمية في القطر ، وتلتف هذه القوى حول برنامج قطري (محلي) وقومي (عربي) وخلال مراحل تاريخية يمكن للمحاور أن تتوحد بالتدريج حول برامج عمل قومية وهم ينصحون باتخاذ خطوات بطيئة مدروسة ازاء بناء هيكل اقتصادي متكامل لتلافي الانتكاس .... الخ.

ورغما عن التباين في النماذج الثلاثة المطروحة فانها تتفق على مرتكزات اساسية تعتبر بمثابة مسلمات صحيحة هي :

(١) جهود الوحدة هي بالضرورة جزء من صراع حتمي ومصيري ضد الامبريالية والصهيونية .

(٢) الديمقراطية التي تسمح بالحوار والتنوع الفكري مسألة اساسية للتخطيط للوحدة على أسس واقعية ومستقرة .

(٣) الهياكل الاقتصادية والاجتماعية (الأبنية التحتية) وضرورة تكاملها عملية اساسية للوحدة العربية سواء بدأنا بها أو انتهينا اليها .

وللوحدة العربية مجموعة مقومات تساعد وتدفع نحو تحقيقها مثل : اللغة العربية ، الارض ، التراث الحضاري ، وحدة المصير ، امكانات التكامل ، كما ان دون الوحدة العربية في الوقت ذاته مجموعة معوقات يمكن اجمالها في :
الاستعمار ، الصهيونية ، اختلاف نظم الحكم ، اختلاف النظم الاجتماعية والاقتصادية في الاقطار العربية ، تباين مراحل التطور في الاقطار العربية ، تباين في الثروات وفي عدد السكان وفي مساحات الاراضي ، كذلك التباين في التركيب الطبقي والثقافات الفرعية وعلاقات الانتاج ، واخيرا وليس اخرا التباين في تصورات القيادات السياسية والفكرية ازاء مفهوم الوحدة العربية وكيفية بنائها .

نظرة ناقدة على التعليم في العالم العربي

من الشائع بين بعض رجال السياسة وبعض رجال التربية ، كذلك بين رجل الشارع في عالمنا العربي ، أن التعليم هو المقررات كما تتمثل في المناهج والكتب والانشطة المصاحبة لها خارج الفصل وداخله ، **وكذلك المدرس** الذي يستطيع نقل هذه المقررات الى التلاميذ في المراحل التعليمية المختلفة بحيث تختزنها أذهان التلاميذ لحين موعد الامتحان حيث تسترجع في أوراق الاجابة ، ومن ثم ينتقل التلاميذ من صف الى آخر ومن مرحلة الى أخرى .

وهذه النظرة الى التعليم قاصرة وخاطئة الى حد كبير لان الاهتمام فيها ينصب اساسا على الاداء،كيف نعلم؟ وقد يحاول البعض من خلال الرؤية نفسها العمل على تحسين الاداء – عن طريق تكنيكات تربوية – ولكن تظل الرؤية واحدة والسؤال الذي ينبغي أن يطرح في ساحة التعليم هو لماذا نعلم ؟

والاجابة على هذا السؤال تتضمن فلسفة التعليم واهدافه ..... وفلسفة التعليم واهدافه تنبثق عادة من فلسفة المجتمع الذي يتواجد فيه هذا التعليم ، والنظرة المسحية لدول العالم تؤكد هذا التصور ...

ففي الولايات المتحدة الاميركية يسير المجتمع وفق الفلسفة « البرجماتية » او « الذرائعية » ،

وتنسحب بصمات هذه الفلسفة على جميع مناشط الحياة في التعليم ، في الاقتصاد ، في السياسة ، في القوانين والتشريعات ... الخ وبمعنى آخر يسير المجتمع الاميركي وفق نسق خاص به ، هذا النسق متكامل بين الفكر والعمل ، الفكر هو الفلسفة البرجمانية ، والعمل هو النظام الرأسمالي، والشعار المطروح « الغاية تبرر الوسيلة » .

وفي الاتحاد السوفياتي والصين وأوروبا الشرقية يسيطر الفكر الفلسفي الماركسي وتنسحب بصماته على جميع مناشط الحياة في التعليم ، في الاقتصاد ، في الانتاج وعلاقاته ، كذلك في القوانين والتشريعات ... الخ وبمعنى آخر يسير المجتمع في الاتحاد السوفياتي وغيره ممن يشاركه فلسفته وفق نسق خاص به ، هذا النسق متكامل بين الفكر والعمل ، الفكر هو الفلسفة الماركسية ، والعمل هو النظام الاشتراكي العلمي والشعار المطروح « من كل حسب جهده ولكل حسب حاجته » .

وفي أوروبا الغربية يسيطر الفكر الفلسفي الليبرالي ، وتنسحب بصماته أيضا على جميع مناشط الحياة في التعليم والاقتصاد والسياسة والقانون ... الخ وشعار الليبرالية « دعه يعمل دعه يمر » .

اذن التعليم في الولايات المتحدة الاميركية يسير وفق الفلسفة البرجماتية ، والتعليم في الاتحاد السوفياتي واوروبا الشرقية والصين يسير وفق الفلسفة الماركسية ، والتعليم في اوروبا يسير وفق الفلسفة الليبرالية(١) .

ومن الطبيعي بحكم انفتاح العالم شرقا وغربا بسبب سهولة المواصلات وبحكم تأثير الثقافات وتفاعلها ، أن نجد ارهاصات فلسفية ماركسية في الولايات المتحدة الاميركية ، وكذلك ارهاصات فلسفية ليبرالية ، كما قد نجد ارهاصات برجماتية وليبرالية داخل الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية .... ولكنها في نطاق مرحلة التطور الحالي لا تشكل تغييرا كيفيا في أي من النظم القائمة ...

والمشكلة تكمن في دول العالم الثالث ـ الدول النامية ـ ومنها الاقطار العربية ، حيث يصعب الادعاء بأن هناك فلسفة تربوية أو تعليمية يسير التعليم داخل اطارها ، وذلك بحكم افتقار معظم الدول في العالم الثالث لوجود فلسفة لمجتمعاتها .

فقد كانت معظم تلك الدول تحت سيطرة الاستعمار ، وحين استطاعت هذه الدول التحرر من الاستعمار اثناء ثوراتها الوطنية خصوصا في النصف الثاني من القرن العشرين وبدأت تبني نفسها دون وجود نظرية أو فلسفة مقننة لها ، فالملاحظ أن معظم ثورات العالم الثالث قامت على أيدي طليعة ثورية وطنية من القوات المسلحة تدعمها الجماهير العريضة ، وبمعنى آخر فان فكر قادة تلك الثورات يتسم بالوطنية والتقدمية ، وقد رأت تلك القيادات أن البناء الاجتماعي (عقب طرد المستعمر) لا يتم الا باتباع طريق التطور المستقل والتوجه الى الاشتراكية ، حيث تتحالف القوى الشعبية من عمال وفلاحين ومثقفين ثوريين وجنود .... ابناء المجتمع بعيدا عن التبعية الرأسمالية العالمية .

وكان من أكبر الصعوبات التي واجهت هذه الاقطار ما تركه الاستعمار وراءه من بصمات ثقافية وتعليمية ، ومن ثم فقد راجت جنبا الى جنب افكار برجماتية وأخرى ليبرالية ، وثالثة ماركسية ورابعة توفيقية ، وقد دخلت الكثير من تلك الدول في متاهات التجريب بالمحاولة والخطأ احيانا ، أو بوضع مبادىء عامة اصلاحية في طابعها وتقدمية في مضمونها ، وقد حاولت بعض الاقطار العربية بناء

---

(١) في كل فلسفة من الفلسفات الثلاث هناك اجتهادات في التأويل وفي الممارسة .

الاشتراكية بدون نظرية أو فلسفة اشتراكية ....

وقد انعكس كل ذلك على التعليم في المجتمع العربي ، ويمكن عرض أهم عيوب التعليم في العالم العربي في المرحلة الحالية من تطوره فيما يلي :

أولا : بالنسبة لفلسفة التعليم

يصعب الادعاء بأن هناك فلسفة تعليمية واضحة في معظم الاقطار العربية ، ويتمثل هذا الوضع في العديد من القضايا التي يصعب اتخاذ موقف ازاءها ، وذلك بسبب عدم وضوح الفلسفة التعليمية وعلى سبيل المثال لا الحصر نعرض لبعض القضايا :

(١) **النظرة الى التعليم** : هل هو خدمة عامة تؤدي للافراد ، ومن ثم فما يصرف عليه يدخل في باب الاستهلاك ، أم أنه عملية استثمار طويل المدى ينتظر منه عائد أو مردود ، ومن ثم ما يصرف عليه يدخل في باب الانتاج ؟

(٢) **تخطيط التعليم** : ترتبط هذه القضية بالقضية الاولى ، فاذا كانت النظرة للتعلم باعتباره خدمة عامة فيصبح التخطيط عملا ثانويا بل يدخل في باب الترف ، واذا كانت النظرة للتعليم باعتباره عملية انتاج فان التخطيط للتعليم يعتبر امرا أساسيا ، حيث يربط فيه ما بين « مخزون التربية » وهرم العمالة من الناحيتين الكمية والكيفية .

(٣) **محو الأمية** : بسبب عدم وضوح الفلسفة التعليمية التي تحكم التعليم في العالم العربي فاننا نلحظ تصورات متباينة ازاء قضية محو الامية هل هي وصفة حضارية ؟ هل هي عمل انساني ؟ هل هي ضرورة اقتصادية ؟ هل هي ضرورة سياسية ؟ .... الخ من تصورات ، وليس ببعيد ذلك الزمن الذي كانت تطرح فيه هذه القضية على أنها تعليم القراءة والكتابة والحساب،ثم اضيف اليها البعد الرابع وهو الدين ثم تعدل المفهوم الى « محو الامية الوظيفي » ثم تطور الى « المواجهة الشاملة » .

(٤)**أهداف المراحل التعليمية المختلفة** : ان وضوح الفلسفة التعليمية يتبعه بالضرورة وضوح الاهداف التعليمية في كل مرحلة ، كما أن عدم وضوح هذه الفلسفة يتبعه ايضا عدم الوضوح في أهداف المراحل التعليمية . وعلى سبيل المثال لا الحصر هل تهدف كل مرحلة الى الاعداد للمرحلة التالية ، وبذا تكون المراحل متصلة ، أم أن لكل مرحلة هدفا أو أهدافا محددة ، كالاعداد للحياة مثلا، أو للمواطنة الواعية المنتجة ، وبذا تكون المراحل (منفصلة ــ متصلة)؟ ثم الى أي حد ترتبط أهداف هذه المراحل بأهداف المجتمع الانية والمستقبلية في كل قطر عربي ؟ باعتبار أن المجتمعات الحالية ــ خصوصا النامية ــ عليها أن تواكب التغيرات السريعة والمتلاحقة في الحضارة المعاصرة إذا أرادت أن تبتعد عن التخلف وتعو ض الهوة بينها وبين الدول المتقدمة .

(٥) **اعداد المعلم** : المعلم هو حجر الزاوية في العملية التعليمية ، واذا لم يكن واعيا لفلسفة التعليم في مجتمعه فانه بالضرورة سيلعب دور الناقل من المقرر أو الكتاب الى التلميذ،وهذا هو الشائع ــ الى حد كبير ــ في التعليم في الاقطار العربية . ويرجع هذا القصور الى نوعية اختيار المعلمين ونوعية اعدادهم ، ناهيك عن النظرة الى معلم المدرسة الابتدائية باعتباره أقل مرتبة ، ومن ثم فان اعداده يفتقر الى الكثير من مقومات الاعداد السليم وتكاد تنعدم لديه الرؤية الفلسفية للتعليم ، ومن الطبيعي أن يقود عدم وضوح الفلسفة التعليمية الى شكل التعليم ونظامه .

ثانيا : بالنسبة لشكل التعليم ونظامه

(١) معظم التعليم في العالم يتبع السلم التعليمي ٦ ــ ٣ ــ ٣ ، يلي ذلك التعليم العالي . وتتفق معظم الاقطار العربية على الزامية المرحلة الأولى (الست سنوات) باعتبارها مرحلة الزامية اساسية .

أ ــ **المرحلة الابتدائية** لا تستوعب كل التلاميذ في سن الدخول ومن ثم يؤدي هذا الى رافد مستمر للأمية . كما ان الست سنوات لا تكفي لاعداد الطفل للحياة ، حيث أن من يلتحق بالمرحلة التالية من خريجي المرحلة الابتدائية لا يتجاوز الربع (¼) في أحسن الاحوال ، ناهيك عن التسرب الحادث في هذه المرحلة خصوصا عقب السنة الاولى ، كما ان الكثير ممن انهوا المرحلة ولم تتح لهم الظروف الالتحاق بالمرحلة التالية يرتدون مرة أخرى الى الامية .

ب ــ **المرحلة الثانية** (بشقيها) تنقسم في معظم الاقطار العربية الى نوعين ، تعليم عام وتعليم فني ، النوع الاول يقود بعض من يتخرج منه الى التعليم العالي (وفق مجموع الدرجات ، وفق عدد الاماكن) وتخرج الاعداد الباقية الى سوق العمل وهي غير معدة له، اذ يكاد يقتصر التعليم العام على الاعداد للمرحلة الثالثة (التعليم العالي) وهو بدوره لا يعد للحياة ... اما التعليم الفني فهو يستقطب اقل التلاميذ قدرة ــ وفق نظرة المجتمع العربي للتعليم الفني ــ وطريقه مغلق مما يؤدي الى انصراف الناس عنه ، ومن يتخرج منه ربما سعى للعمل في اعمال كتابية بعيدا عن مجال تخصصه .

ج ــ **المرحلة الثالثة** (التعليم العالي) تنقسم بدورها الى شقين : الجامعة والمعاهد العليا ، ويتوزع الطلبة عليها غالبا وفق الدرجات المتحصل عليها في نهاية المرحلة الثانية ، دون الاهتمام بالميول او الاستعدادات لدى كل طالب . والمتحكم في قبول الطلاب ــ في ضوء مجموع الدرجات ــ هو عدد الاماكن الشاغرة في كل كلية او معهد . ولا يرتبط إعداد المتخرجين بمطالب القوى العاملة نتيجة الافتقار الى التخطيط ، فقد نجد وفرا في فرع ما ونقصا في فرع آخر . بالنسبة لمصر على سبيل المثال هناك فائض في خريجي الحقوق والآداب في المعلمين (خصوصا اللغات والرياضيات) كذلك في الفنيين أو التقنيين .

(٢) المراحل التعليمية متصلة

من الملاحظ أن اتصال المراحل التعليمية يؤدي الى أن المتعلم (الملتحق بالتعليم) عليه أن يظل ما بين ١٦ و ١٨ عاما في التعليم اذا أراد أن يحقق وضعا أفضل ، فالخروج من منتصف الطريق يؤدي في الاغلب الى الضياع أو تبؤ مركز غير مرموق ، كما لا تتاح الفرصة للفرد للعودة والاستمرار اذا أراد ، ومن ثم يلاحظ التكالب والصراع لتكميل المشوار ، ويصاحب هذا انخفاض في المستوى وليس ارتفاع ، فالطريق الى النجاح محكوم بالحصيلة المستظهرة ، حيث لا تقيس الامتحانات ــ عادة ــ الا التحصيل والحفظ باعتبار أن مخزون المعرفة هو الفيصل .

كما أن هذا النظام قسم حياة المنخرطين في التعليم الى مرحلتين ، مرحلة الاعداد وهي التعليم مدة الـ ١٨ عاما ، ثم الانتقال الى حياة اخرى هي العمل أو الوظيفة ، باعتبار أن مخزون المعارف خلال اعوام الدراسة ينفع الفرد في العمل الذي انخرط فيه . أي مطلوب من الفرد أن يوظف ما استوعبه خلال دراسته في عمله .....

(٣) الانفصام بين العلمي والادبي

لا زالت النظم التعليمية في العالم العربي تقسم التعليم الثانوي الى علمي وادبي. كذلك في التعليم

العالي هناك كليات علمية واخرى أدبية ، كما أن البحوث ايضا فيها ما هو علمي وما هو ادبي . وهذا التقسيم اصبح متحفيا « فالعلم » ما هو الا المنهج الذي نتناول به الظاهرة المراد دراستها سواء أكانت بيولوجية ،فيزيائية، إنسانية ، تاريخية ، اقتصادية ، أو سياسية .... الخ بهدف الكشف عن المتغيرات التي تحكمها بغية الوصول الى القانون العلمي الذي يتحكم في الظاهرة موضوع الدراسة . اذن يمكن أن يكون « التاريخ » علما اذا درس بالمنهج العلمي ، ويمكن أن تصبح « الكيمياء » لا علما اذا لم تدرس بالمنهج العلمي وهكذا ...

(٤) تعدد النظم التعليمية

في معظم الاقطار العربية نلاحظ اكثر من نظام تعليمي : صحيح ربما كان الشكل واحدا ولكن النظم متباينة، فهناك التعليم العام الحكومي ، وهناك التعليم الخاص ، وكذلك هناك التعليم الاجنبي ، والتعليم الديني ، والتعليم الفني بفروعه ، هناك المعاهد العامة ، والمعاهد الخاصة ، هناك الجامعات وهناك المعاهد العليا . وقد يسمح بالتباين عقب التعليم الثانوي (أي في التعليم العالي) ولكن تكمن الخطورة في التباين في أنواع ونظم التعليم قبل المرحلة الثانوية لأنها ببساطة تسهم في بناء أرضية فكرية متنافرة بين المتعلمين .....

ثالثا ـ بالنسبة لمضمون التعليم ومحتواه

لعل أهم سمة تميز التعليم في الأقطار العربية هي اعتماده على اللفظ أو الكلام ويتبع ذلك الاستظهار ، ثم الاسترجاع في الامتحان ، ومن ثم يركز المعلم على التلقين وحشو اذهان التلاميذ بالمعارف والحقائق بطريقة ميكانيكية جزئية . ومن ثم فقد افتقد التعليم الى مضمون اجتماعي يغذيه ، ومضمون انساني يرتقي به . ويمكن طرح مجموعة ملاحظات خاصة بمضمون التعليم ومحتواه في المرحلة الثانية :

(١) هناك انفصام بين ما تتناوله مناهج التعليم وكتبه ، وبين مطالب المجتمع وحاجاته . ويعني ذلك ابتعاد المدرسة عن واقع المجتمع ومطالبه في معظم الاقطار العربية .

(٢) هناك انفصام بين الدراسة النظرية والعمل اليدوي ، وذلك في ضوء اتجاه لا زال مؤثرا في اذهان الكثيرين من عدم تقدير أو احترام للعمل اليدوي .

(٣) انقسام الدراسة الى علمي وادبي يحرم طلاب الاقسام العلمية من دراسة الانسانيات ، كما يحرم طلاب الاقسام الادبية من دراسة العلوم الطبيعية في الوقت الذي ينبغي أن تتكامل فيه هذه الجوانب .

(٤) المواد الثقافية التي تدرس في التعليم الفني بفروعه قليلة كما وضعيفة نوعا ، ففي التعليم الثانوي الصناعي مثلا في مصر تعطى ١٤ حصة في الصف الاول ، ١١ في الصف الثاني ، ٢ حصة في الصف الثالث من مجموع دروس الاسبوع وعددها ٤٤ حصة ، هذا رغما عن ضآلة المحصول الثقافي والفكري الذي يلتحق به التلميذ في المرحلة الثانوية الفنية بعد الاعدادية .
وبالنسبة للتعليم العالي (المرحلة الثالثة) يمكن طرح عدة ملاحظات :

(١) تنعكس كل مشكلات التعليم ما قبل الجامعي على التعليم العالي ، فالتعليم العالي يستقبل طلابا قاربوا العشرين وما زالوا غير مؤهلين للعلم أو الثقافة أو للعمل الوطني بالقدر الكافي .

(٢) ضعف بيّن في اللغات ومنها العربية . وبالنسبة للغات الاجنبية نجد أن المستوى في

الجامعة في اقسام اللغات اقل كثيرا مما هو متوقع ، ويظهر الفارق واضحا بين الطلاب الوافدين من مدارس ثانوية اجنبية واقر انهم الوافدين من مدارس عربية ، مما يشير بدوره الى ضعف المستوى اللغوي في التعليم العام بعامة .

(٣) ضعف بيّن في مستوى الثقافة العامة بعامة والثقافة الوطنية بخاصة بين طلاب التعليم العالي ، فالطالب غير ملم بالمشاكل العلمية لبيئته فيما يتعلق بالصحة أو الصناعة أو الزراعة ، واذا كان يدرس الاداب فانه ربما لا يعرف شيئا عن الادباء المعاصرين له .

(٤) الفصل التعسفي بين دراسته العلوم ودراسته الانسانيات باعتبار الاخيرة ليست هامة لطلاب العلوم ، وهذا الفصل راجع الى تصور أن العلم والتكنولوجيا في جانب والقيم والاخلاقيات في جانب آخر ، في الوقت الذي تؤكد فيه الحضارة المعاصرة أن النمو المذهل في المعرفة العلمية وتطبيقاتها التكنولوجية يواكبه بالضرورة سلم من القيم والمفاهيم المرتبطة بها ، وكلا التنظيمين ، العلم (كبناء تحتي) ، والقيم (كبناء فوقي) متكاملان بالضرورة .

(٥) لا زالت معظم المقررات بعيدة عن مطالب العصر فهناك افتقار الى مقررات مثل السيبرنطيقا ، علم الفضاء ، ودراسة الصحارى ، الغابات ، الجيوفيزياء ، الانتربولوجيا الاجتماعية ، تكنولوجيا الادارة ، تكنولوجيا الطب ، البتروكيمائيات .... الخ من مقررات اصبحت لازمة لمواجهة العصر ....

(٦) فكرة وجود كتاب جامعي مقرر أو ملازم يشتريها الطلاب فكرة مهينة ، ومسؤولة عن ضعف المستوى الى حد كبير ، فالمفروض في الطالب الجامعي أن يستمع الى المحاضر أو حلقة المناقشة ثم يذهب الى المكتبة ليتزود ويبحث حول الموضوع المطروح ، ويكون لنفسه وجهة نظر .....

(٧) البحوث في الجامعة للاساتذة ،أو لطلاب الدراسات العليا،تفتقر الى خطة مدروسة واعية لأهداف البحث ، اذ أن معظمها بحوث نظرية أو عملية تعالج مشكلات أو قضايا اقل اهمية لما نحتاج اليه ، **فنحن في حاجة الى بحوث موجهة وبحوث تطبيقية لمواجهة سيل المشكلات الخاصة بالامن العربي وبالتنمية الشاملة لاقطارنا العربية أما مايتم** فهو بهدف الترقية من جانب اعضاء هيئات التدريس ، وبهدف الحصول على درجة علمية وما يتلوها من وضع متميز بين طلاب الدراسات العليا .

(٨) تفتقر الجامعة والمعاهدالعليا الى مقررات هامة تنمي الانتماء الى الوطن ، بحيث تكون مقررات قومية غير قاصرة على كلية بالذات أو معهد بالذات ، هذه المقررات مثل : (دراسة المجتمع ، تاريخه ومشكلاته ومطامحه وجذوره الثقافية) ، (اقتصاديات المجتمع وخطط التنمية والمشروعات المقترحة) ، (جغرافية البلد ومصادر الثروة وتوزيعها ...) ، وهكذا من مقررات حياتية تساهم في ربط الطالب بمجتمعه واحساسه به وبمشكلاته .

ومن ثم فان التعليم بهذه الصورة في عالمنا العربي لا يمكنه المساهمة في تطوير بلاده ، كما لا يساعد على المشاركة في الحضارة المعاصرة ، ناهيك عن تحقيق مطالب الوحدة العربية ، وعليه فانه مبتعد تماما عن واقع العصر ومطالبه .

وهناك بعض الاعتبارات العالمية التي تفرض نفسها على التعليم ينبغي أن يعيها رجال السياسة ورجال التربية على السواء . وفي الحق فانه يصعب تطويع التعليم ليطور بلاده أو ليساهم في

تحقيق مطالب وحدوية أو قومية دون أن يتمثل هذه الاعتبارات العالمية كنقطة بدء .

هذه الاعتبارات يمكن تلخيص أهمها فيما يلي :

(أ) وجود تطور مستمر ومتزايد للاقتصاد القومي ركيزته التصنيع في كافة أنحاء العالم.

(ب) وجود تطور مستمر ومتزايد وذي ايقاع سريع للمعرفة العلمية وتطبيقاتها التكنولوجية .

(ج) وجود حاجة ملحة ومتزايدة للقوى البشرية المؤهلة تأهيلا عاليا والمتخصصة تخصصا دقيقا في كافة مجالات المعرفة ، وقد بدأت « سوق القوى البشرية » تتخطى الحدود الاقليمية والقومية ، بمعنى أنه سوف تكون هناك سوق دولية مشتركة لذوي الكفاءات الموهوبين في مجالات المعرفة المختلفة .

(د) تعديل مفهوم التربية في كثير من الدول ــ وسيتغير بالحتم في باقي الدول ــ من أنها خدمة عامة تؤدي للافراد الى كونها عملية انتاجية ينتظر منها عائد أو مردود ، ولكنه عائد طويل المدى ، ومن ثم فما ينفق على التعليم لا ينبغي أن يدخل في باب الاستهلاك ، ولكنه بالضرورة يدخل في باب الاستثمار .

(هـ) أن الأجيال الصاعدة ينبغي لها أن تحظى بتربية اكثر شمولا وتنوعا ، بحيث ينبغي اعدادها لعالم سريع التغير ، وعليه يكون من الطبيعي ان تخصص الدول من ميزانياتها نسبا أكبر لخدمة التربية كي تحقق أهدافها .

(و) ولو أنه ينبغي أن يعد النظام العام للتربية الافراد بأفضل قدر ممكن كما وكيفا ، فانه ــ نسبياً ــ سوف يعدهم ذلك النظام بقدر أقل من التعليم المناسب لمستقبل حياتهم ، اذ أن اساسيات المعرفة وحقائقها تتطور وتتعدل في ضوء ظهور متغيرات جديدة دوماً ، خصوصا في مجال العلوم والتكنولوجيا، وذلك يؤدي الى أن يصبح الاعداد السابق متخلفا ، ولا يساير الاوضاع والمعرفة المقبلة ، ومن ثم ينبغي أن تكون هناك ترتيبات قائمة ، وفرص متاحة للافراد ــ في أي عمر ــ كي يستمروا في التعليم عقب انتهاء الدراسة النظامية لهم .

(ز) لا يخشى من وجود فائض في المتعلمين تعليما عاليا ، ولكن الخطورة تكمن في الاتجاه المضاد ــ أي وجود نقص ــ حيث أن أية مشروعات تعمل اليوم لتخريج واعداد قوى بشرية معدة اعدادا عاليا لن يتحصل عليها الا بعد عشر سنوات في المتوسط ، وما دام الاقتصاد القومي يتطلب محتوى عاليا من الكفاءة في العمل ، فان امكانية زيادة القوى البشرية المعدة اعدادا عاليا سوف ينشط معدل النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي ، ومن ثم يصبح معدل الزيادة في الافراد اقل من قدرة الاقتصاد على الامتصاص ، مما يؤدي بالضرورة الى الاستفادة الكاملة من القوى البشرية المعدة .

(ح) ان دور المرأة سوف يتصاعد وتزداد أهميته في مجال التعليم والعمل على كافة المستويات ، وستكون مع الرجل مخزونا للتربية ، وقوة انتاجية واستثمارية عالية .

ومع تسليمنا بأن وعي هذه الاعتبارات هام بالنسبة للتعليم العصري حتى يحقق مطالبه ، فان وعي هذه الاعتبارات ــ رغم أهميته ــ لا يستطيع الاسهام في دفع العالم العربي نحو الوحدة ، اذ ينبغي تحليل مطالب الوحدة العربية على التعليم من منطلق الاعتبارات الخاصة بالعالم العربي ،

ويسهم ذلك في ايجاد صيغة للتعليم العربي بحيث يكون : عصري الطابع (وهو تمثل الحضارة المعاصرة) : وقومي المضمون (وهو تحقيق الوحدة العربية) : وانساني الهدف (وهو المساهمة في بناء التقدم) .

مطالب الوحدة العربية على التعليم

حتى يكون التعليم محققا لآمال الجماهير في الوحدة العربية ومسهما في بناء الانسان العربي الوحدوي فانه مطالب بأن يترجم أهداف الوحدة العربية إلى أهداف تربوية ، ومن ثم الى برامج تعليمية أو « اجراءات تعليمية » .

ويمكن طرح القضايا التالية باعتبارها من أهم أهداف الوحدة العربية :

أولا : قضية تحقيق الامن العربي .

ثانيا : قضية تخطي مرحلة التخلف الراهنة .

ثالثا : قضية التنمية الشاملة اجتماعيا واقتصاديا .

رابعا : قضية الانفتاح على دول العالم من موقع مستقل غير تابع .

أولا : قضية تحقيق الامن العربي

العالم العربي مطمع للاستعمار والصهيونية بحكم كونه مصدرا هاما للمواد الاولية خصوصا النفط ، وبحكم وضعه الاستراتيجي بين قارات ثلاث ، وبحكم أنه المدخل الطبيعي لافريقيا بامكاناتها الخام . ولا نغالي اذا قلنا أن زرع اسرائيل في قلب الوطن العربي كدولة عنصرية كان بهدف التوسع في الوطن العربي والسيطرة على موارده ، والتغلغل في افريقيا حيث المواد الخام ، بالاضافة الى محاولة تفكيك الوطن العربي ، واجهاض أية حركات تحرر فيه ، ووضعه دائما في حالة دفاع عن النفس مما يستوجب توجيه طاقاته للدفاع مع ما يتطلبه ذلك من أموال على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فيظل عاجزا متخلفا ، ومن ثم يضطر للخضوع والتبعية ، ويصبح بالنسبة لاسرائيل مستودعا كبيرا للمواد الخام وللعمالة الرخيصة ....

ويمكن تحليل قضية الامن العربي الى مجموعة أهداف تربوية مطلوب من التعليم أن يتبناها ويحولها الى برامج واجراءات . ويمكن طرح هذه الاهداف التربوية على النحو التالي :

تربية الوعي السياسي لدى الطلاب : تنمية مشاعر الولاء والانتماء للوطن العربي : تنمية المهارات اللازمة للدفاع المدني : تنمية ارادة النضال المشترك للذود عن الامة العربية : تنمية الشخصية القومية تكامليا (البدن ، العقل ، العاطفة ، والسلوك : تنمية الاحساس بالـ « نحن العرب » .

ثانيا : قضية تخطي مرحلة التخلف الراهنة

يعاني الوطن العربي في المرحلة الراهنة من تخلف ازاء الحضارة المعاصرة ، ولسنا بصدد تحليل أسباب هذا التخلف الذي ترجع جذوره الى تبعية الوطن العربي للامبراطورية العثمانية ، ثم تبع ذلك أنواع من الاستعمار لم تفق منها الامة العربية الا حديثا . وقد تميزت فترة ما بين الحربين العالميتين بتبعية الوطن العربي للاستعمار الاوروبي على وجه التحديد . الا أن النصف الثاني من القرن العشرين قد شهد محاولات جادة للتحرر والاستقلال في معظم دول العالم الثالث . وكان على الدول التي تحررت أن تبني نفسها من جديد وهي مواجهة بالعديد من المشاكل والتحديات ، ولعل من أكبر هذه التحديات شيوع الامية بين ثلاثة أرباع العالم العربي ، بالاضافة الى النقص الخطير في الكوادر الفنية والعلمية ، هذا بالاضافة الى افتقار العالم العربي لاستيعاب وانتاج الجانب المادي من الحضارة المعاصرة (التكنولوجيا العصرية) . فالحضارة المعاصرة تتسم اساسا بالنمو المذهل في المعرفة العلمية

وتطبيقاتها التكنولوجية ، كما انها تتسم بسرعة التطور والتغير بمعدلات سريعة ، بحيث تتسع الهوة يوما بعد آخر بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة حضاريا .

والمطلوب من التعليم أن يواجه هذه القضية ، وكي تتحول هذه القضية الى اهداف تربوية ، ثم الى اجراءات تعليمية ، ينبغي ان يتبنى التعليم الاهداف التربوية التالية : محو الامية وتعليم الكبار في الوطن العربي : احياء التراث العربي وتنقيته من الشوائب : تنمية الاتجاه العلمي لدى الطلاب : تنمية الاتجاه نحو العمل المنتج والمهارات اللازمة له : تنمية الاتجاه ضد الاستهلاك الترفي وضد البطالة المقنعة : تنمية الاحساس بـ « نحن » .

ثالثا : قضية التنمية الشاملة اجتماعيا واقتصاديا

ترتبط هذه القضية بسابقتها ، **اذ انه بدون تنمية شاملة للوطن العربي فسيظل متخلفا تابعا ، فالتنمية هي السبيل الى الاستقلال وعدم التبعية ، كما انها السبيل الى التقدم ، كما أن القضاء على التخلف وتمثل الحضارة المعاصرة يؤدي الى المزيد من التنمية الشاملة اقتصاديا واجتماعيا ، ومن ثم فالعلاقة بينهما جدلية بالضرورة .**

والتنمية الشاملة اقتصاديا واجتماعيا لا تتحقق الا ببناء صلب في الوطن العربي يرتكز على ركيزتين :

أولاهما

بناء قاعدة اقتصادية صلبة قوامها الصناعة ،ومكننة الزراعة ، وتشييد المرافق والخدمات اللازمة من طرق وموانيء ومطارات وخطوط اتصال ...الخ ويتم كل ذلك في ضوء مسح علمي شامل للامكانات العربية في اراضيها وما في باطن تلك الاراضي من ثروات ، في بحارها وأنهارها ، في صحاريها وغاباتها ، فالوطن العربي متسع مشحون بالثروة والمهم القدرة على استثمار هذه الثروة وترشيدها وهنا تأتي الركيزة الثانية .

ثانيهما

بناء كوادر بالكم والكيف المطلوبين في المستويات المتباينة لتقوم بهذا البناء الاقتصادي الصلب والمتكامل في الامة العربية . والتعليم يلعب الدور الاساسي في بناء هذه الكوادر ، ومن ثم تبرز قضية التخطيط التعليمي الذي ينبغي أن يكون متوازنا مع التخطيط الاقتصادي ، بل لن نغالي اذا قلنا أن التخطيط التعليمي والتخطيط الاقتصادي وجها عملة واحدة وينبغي أن تتضمنها خطة واحدة . فالتعليم يكون « المخزون التربوي » بمستوياته المتباينة ، والاقتصاد يبني هياكل ويقيم مشروعات مختلفة تتطلب بدورها هذه الهياكل المعدة والمدربة بالاعداد المطلوبة وبالمستويات أو النوعيات المحسوبة . وفي عبارة واحدة من المفروض أن يمون المخزون التربوي « هرم العمالة » ، وهرم العمالة يرتكز على قاعدة من العمال نصف المهرة ، ثم يصل في قمته الى الكوادر العليا في كافة التخصصات مرورا بالفنيين في منتصفه .

والملاحظ في الدول المتقدمة (شرقا وغربا) أن قاعدة الهرم ضيقة نوعا ثم تتسع في المنتصف ثم تضيق في القمة (الشكل أ) . بينما نلحظ في الدول النامية ومنها الدول العربية أن هرم العمالة عريض في قاعدته (مع الملاحظة ان معظم العمال غير مهرة ونصف مهرة والندرة هي الماهرة) ، ثم يضيق في المنتصف حيث يوجد الفنيون ، ثم يتسع في القمة حيث تتربع الكوادر العليا (الشكل ب) . والتنمية الشاملة تتطلب اساسا فنيين وعمالا مهرة تحت توجيه قلة من الكوادر العليا .

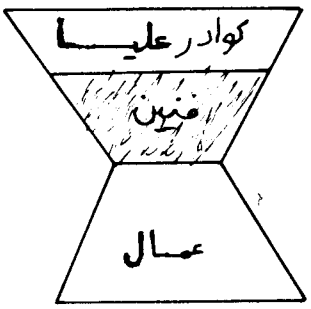

شكل (ب)

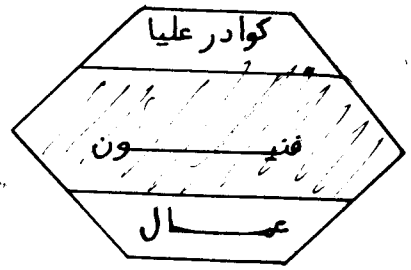

شكل (أ)

والمعروف أن قاعدة المخزون التربوي هي التعليم الأساسي أو الالزامي الذي يمون قاعدة هرم العمالة ، والتعليم في المرحلة الوسطى يمون منتصف هرم العمالة أي الفنيين ، والتعليم في مراحله العليا يمون هرم العمالة في قمته بصفة عامة .

وعليه يمكن أن نقول أن التعليم مطالب بتبني مجموعة الاهداف التربوية التالية وتحويلها الى اجراءات تعليمية :

(١) بناء اتجاه موجب لدى الطلاب نحو احترام وحب العمل اليدوي .
(٢) بناء اتجاه لدى الطلاب بأن التعليم والعمل متلازمان طوال حياة الفرد ، (وتكوين هذا الاتجاه يبرز قيمة تعليم الكبار كضرورة حياتية لجميع الناس في كل المستويات طوال حياتهم بسبب تجدد المعارف واستحداث المتغيرات) .
(٣) تنمية دافع الانتماء (الحاجة إلى الانتماء) الى المجتمع العربي ككل ، والارتفاع عن النعرة الاقليمية أو الطائفية أو القطرية الضيقة .
(٤) تنمية وعي قومي لدى الطلاب .
(٥) تنمية أرضية فكرية متقاربة على أساس علمي لدى الطلاب .
(٦) بناء نظرة شاملة للكون بمعطياته وديناميات لدى الطلاب .
(٧) تعريف المتعلمين بامكانات الوطن العربي ، ثرواته ، تاريخه،التحديات التي تواجهه ..

رابعاً: قضية الانفتاح على دول العالم من موقع مستقل غير تابع في المرحلة الحالية من تطور العالم لا يسهل على دولة ما أو مجتمع ما أن ينغلق على نفسه . وأصبحت قضية الانفتاح ضرورة مصير .والانفتاح معناه الانفتاح على حضارة العصر ومعطياتها والمشاركة فيها . وحضارة العصر تتسم بالشمول والعالمية ، ومن يرفضها أو من لم يشارك فيها ويتمثلها مآله الى الضمور ثم الانقراض ...

الا أن الانفتاح له محاذيره فقد تبتلع دولة متقدمة دولة متخلفة أو قد تحتويها وتخضعها لها خصوصاً اذا ما كانت الدولة المتقدمة تنتج الانجازات المادية للحضارة وتغزو بها الاسواق وتستورد من الدولة المتخلفة المواد الخام ، أو قد تستثمر هذه الدولة المتقدمة أموالها في دولة متخلفة في مشاريع استهلاكية الطابع وتستفيد بالربح الوفير والعمالة الرخيصة ....

ويصبح واجباً على الدول الواعية أن تضع الضوابط كي لا تنوب أو تحتوى ،بحيث تستفيد من الحضارة المعاصرة بانجازاتها المذهلة في تطوير انتاجها من موقع مستقل غير تابع ، وهذا هو التحدي الذي تواجهه الدول العربية .

والوحدة العربية هي الوعاء أو الصيغة التي يمكنها مواجهة ذلك التحدي والانتصارفيه، ففي الوطن العربي توجد الثروة الضخمة كما تتمثل في مصادر الطاقة ومصادر المياه والارض وما تحتويه من معادن وخلافه ، وفي الوطن العربي الاموال أو رأس المال الضخم الذي يمكن من بناء أية هياكل وأية مشروعات عملاقة ، كما أن الوطن العربي لديه كوادر شبه جاهزة متباينة المستويات والنوعيات وباعداد وفيرة. ويبقى بعد ذلك استيراد التكنولوجيا المتقدمة ، وهي البعد الرابع في أية عملية استثمار ضخمة ...

والتعليم هو المصدر الاساسي لبناء الكوادر ، لاكساب هذه الكوادر قدرة صنع التكنولوجيا المتقدمة .... فالتكنولوجيا ما هي الا التطبيق العملي للعلم النظري أو تحويل الافكار العلمية الى انجازات عملية في صورة اجهزة حسابات الكترونية ..... الخ .

وعليه فالتعليم مطالب بتبني مجموعة الاهداف التربوية التالية وتحويلها الى اجراءات لتحقيق اهداف قضية الانفتاح وهي :

تنمية الوعي الوطني والقومي لدى الطلاب : تنمية الوعي الحضاري من منطلق انساني : احياء التراث العربي في كافة مجالات المعرفة وتنقيته من الشوائب : تربية منهج نقدى لدى الطلاب : تنمية الاحساس بوحدة المعرفة وشمولها وتجاوزها الحدود الجغرافية : تنمية الاحساس بالانتماء والانفتاح على الحضارة المعاصرة والمشاركة في صنعها باعتبارها نتاجا وتطورا لحضارات سابقة/ ساهم العرب فيها في مرحلة ما ....

ويهمنا أن نشير الى أن الأهداف التربوية المطروحة متصلة بالضرورة ومتداخلة ، أي أنها ليست منفصلة ، وقد نجد هدفا أو أكثر مكررا ازاء اكثر من قضية من القضايا الاربع المطروحة كأهداف للوحدة العربية ، ويرجع ذاك الى أن أهداف الوحدةالعربيةهي بدورها متصلة ومتفاعلة ، ولا بد من أن ينظر اليها من هذا المنظور ، اننا نحن نحاول التقسيم بهدف التبسيط والمزيد من التحليل ....

ويبقى الآن محاولة ترجمة الاهداف التربوية المطروحة الى اجراءات وخبرات تعليمية مطلوب من التعليم أن يحققها من خلال المدرسة والجامعة ، والمقررات والكتب ، ثم من خلال المعلم والانشطة الاخرى المصاحبة . ويمكن تقسيم هذه الاجراءات الى : اجراءات خاصة بفلسفة التعليم وأهدافه : اجراءات خاصة بشكل التعليم ونظامه : اجراءات خاصة بمضمون التعليم ومحتواه .

ونسارع من البدء فنقول أن هذه « النقلة » في التعليم العربي لا بد أن تتم في ضوء مجموعة من القرارات السياسية ذات المضمون الاجتماعي الاقتصادي تتخذها السلطة السياسية في العالم العربي ، وبدون هذا فان الاجتهادات الفردية مهما كانت جادة ومخلصة لن تستطيع بمفردها تحقيق المأمول ....

أولا ـ اجراءات خاصة بفلسفة التعليم وأهدافه

ذكرنا ـ في نقدنا للتعليم في الوطن العربي ـ أن فلسفة التعليم غير واضحة ولو أن معظم

القيادات التربوية الحالية في الوطن العربي متأثرة بوعي أو بدون وعي بالفلسفة البرجماتية ، بحكم أن الكثير منهم أتم دراساته العليا في مجال العلوم الانسانية ، وبالتخصص في مجال التربية في الولايات المتحدة الاميركية حيث يسيطر الفكر البرجماتي .

وبجانب هذا النوع من الفكر توجد قلة متأثرة بالفلسفة الليبرالية ـ بحكم دراساتها في فرنسا وانجلترا ـ وقلة من الأساتذة متأثرة بالفلسفة الماركسية ـ بحكم دراساتها في الاتحاد السوفياتي .

والواقع أن على التعليم أن « ينحت » له فلسفة تعبر عن فلسفة الامة العربية ، ولعلنا لا نغالي اذا قلنا أن القضايا المصيرية الاربع التي تواجه الامة العربية حاليا يمكن أن تكون بداية لاطار فلسفي تتبناه الامة العربية ويتبناه التعليم فيها .

وبمعنى آخر فان فلسفة الامة العربية في الوقت الحالي ، وبالتالي فلسفة التعليم فيها لا بد من أن تحقق الامن العربي ، تخطي مرحلة التخلف ، التنمية الشاملة ، الانفتاح من موقع مستقل .... ، أي ينبغي أن تكون هذه القضايا الاربع هي الاطار المرجعي لأية اجراءات تعليمية أو غيرها تتخذ لتحقيق اهداف الامة العربية في الوحدة ...

وفي هذا الاطار يمكن طرح الاجراءات التالية :

(١) ضرورة تغيير النظرة الى التعليم واعتباره عملية استثمار طويل المدى ، ويستتبع ذلك وضع ميزانياته ضمن أبواب العمل الانتاجي .

(٢) التعليم حق للجميع وواجب عليهم ، وتأسيسا على ذلك لا بد من اتخاذ اجراء سياسي وقومي للقضاء على الامية خلال فترة محددة ، ويخطط لذلك جيدا وتجند كافة الامكانات المادية والبشرية والادارية والتنظيمية. وينبغي انشاء « الصندوق العربي المشترك لمحو الامية » تموله الجامعة العربية وتتبناه . ولا تقل أهمية هذا الصندوق عن « القمر الصناعي العربي » أو « صناعة الاسلحة العربية » باعتبارها جميعا ركائز للقوة العربية وللوحدة .

(٣) المجتمع العربي يحتاج الى أغلبية ضخمة من العاملين اليدوين ، وكذلك لاعداد كبيرة من الفنيين اكثر من احتياجه الى العاملين الذهنيين والمكتبيين ويستدعي هذا تخطيطا للتعليم على مستوى الوطن العربي متوازيا مع التخطيط الاقتصادي حتى يرتبط العلم كما وكيفا بمشروعات التنمية ، وحتى يتكون لدى الوطن العربي مخزون من التربية يمون باستمرار الهياكل الاقتصادية بالعمالة المجهزة والمدربة بالاعداد والمستويات المطلوبة .....

(٤) ينبغي أن تتبلور الاهداف التربوية المنتقاة من تحليل أهداف الوحدة العربية في ذهن المعلم ـ في كل مرحلة تعليمية ـ كما ينبغي أن تتضح في ذهن واضعي المناهج والكتب ـ وبذا يعيها الطلاب في أية مرحلة تعليمية ينخرطون فيها . كما ينبغي أن تكون المراحل التعليمية منتهية متصلة متداخلة ، والمقصود بالانتهاء أن تعد للحياة بكل مقوماتها ، والمقصود بالاتصال أن ينتقل من مرحلة لأخرى من يثبت كفاءة ومقدرة في الاستمرار ، والمقصود بالمتداخلة النمو والتعمق فيما سبق في مرحلة تالية مع ابراز ما جد في مجال المعرفة المطروحة ، حيث يكتسب الطلاب احساسا ، وكذا الحال بالنسبة للمعلمين وواضعي الكتب والمناهج ، بأن التجدد وارد ، والنمو متصل للمعرفة في ضوء ما يظهر من متغيرات جديدة بصفة مستمرة .

(٥) المعلم حجر الزاوية في العملية التعليمية وينبغي اعداده ليؤدي مجموعة أدوار لعل اهمها : توجيه طلابه نفسيا واجتماعيا ، توجيه عملية التعليم ، نقل التراث بعد غربلته وتطويره ، العضوية كمواطن في مجتمع وحدوي له فلسفته ومطالبه ومطامحه ، العضوية في مهنة التعليم بما تتضمن من مطالب وارتباط عضوي بالبيئة والمجتمع والثقافة المعاصرة .

من هنا فان اعداد المعلم الابتدائي ـ والذي سيصبح معلما في المرحلة الاولى ذات التسعة أعوام ـ لا بد أن يخضع لضوابط في اعداده وبرامج تمكن من أداء الادوار المطلوبة منه ، بحيث ينظر اليه كقيادة تربوية لا تقل قيمته عن قرينه في مراحل تعليمية تالية ... ومن ثم ينبغي أن يتوحد مصدر اعداد المعلمين في الوطن العربي بمفهوم قومي .

ثانيا ـ اجراءات خاصة بشكل التعليم ونظامه

حتى تتحقق ارضية علمانية مشتركة بين ابناء الوطن العربي وتتطابق اتجاهات الناشئة لزاء اساس ثقافي مشترك . وازاء اتجاهات مطلوب بناؤها ازاء قيمة العمل ، واحترام العمل اليدوي ، وتجاوز التمايزات الطبقية فان المدرسة الشاملة ذات التسع سنوات تعتبر من انسب الصيغ لشكل التعليم في مرحلته الاولى (التعليم الاساسي) أو الالزامي .

كذلك المرحلة الثانية (الثانوية) ينبغي أن تقسم الى قسمين :عام ، وفني ، في ضوء مطالب التخطيط التعليمي . وكذا الحال في المرحلة الثالثة(التعليم العالي) حيث يقسم بدوره الى كليات ومعاهد يتمايز الاعداد فيها بحيث تهدف الكليات اساسا إلى اعداد اكاديمي يغلب عليه الطابع البحثي واثراء العلم النظري ، بينما تهدف المعاهد أساسا الى اعداد فني تطبيقي يغلب عليه الطابع العملي الموجه كحل مشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ...

وفي هذا الاطار يمكن طرح الاجراءات التالية :

(١) تعليم موحد لكل ابناء الامة العربية في مدارس شاملة تضم جميع الاطفال في سن الالزام (الست سنوات) ، ويكون الالتحاق بها اجباريا وبالمجان ويظل الطفل فيها تسع سنوات ، ويتخرج منها في سن (حوالي الخامسة أو السادسة عشرة) معدا لكي يشارك في حياة مجتمعه كعامل نصف ماهر يمكنه التحول الى عامل ماهر في ظل بعض التدريب المكثف في مكان العمل الذي سينخرط فيه وتكون لديه ثقافة عامة تؤهله لتوظيف معارفه وللتكيف مع الحياة ومع الآخرين ومع العمل . ويمكن للنابهين في نهاية هذه المرحلة والراغبين في إتمام مرحلة تعليمية تالية أن ينتقلوا الى المرحلة (الثانوية) حيث يوزعون عليها في ضوء الدرجات المتحصل عليها في المدرسة القومية الشاملة وفي ضوء الأعداد المطلوب تواجدها في المرحلة الثانية (في ضوء التخطيط التعليمي الذي يعكس مطالب العمالة آنيا ومستقبلا في ضوء سني الخطة التي يفضل أن تكون خططا عشرية مرنة) . مع تصفية كل ما عدا ذلك من أنواع التعليم الخاص والاجنبي ، الحكومي والشعبي .... الخ من تصنيفات .

(٢) تعليم ثانوي (لفترة ثلاث سنوات) عقب المدرسة القومية الشاملة يلتحق به جزء من المتخرجين من المدرسة الشاملة في سن الخامسة أو السادسة عشرة يوزعون على أنواعه المحددة :

تعليم عام : يتسم بالطابع الثقافي العام والدراسة النظرية المتعمقة في مجالات المعرفة المتباينة حيث يؤدي التفوق فيه الى الالتحاق بالكليات المناظرة لهذه الدراسات وينزل بعض الخريجين الى سوق العمل وقد ازدادوا ثقافة قومية واسسا نظرية في فروع متعددة تمكنهم من تحسين الاداء في مجالات عملهم ، ولا يمنع هذا من اتاحة الفرص لهم في دراسات تكميلية في الكليات التي يرغبون فيها لمزيد من

الاعداد الثقافي ، وقد يلمع البعض فيها وتكون هناك قنوات للتكملة في أي عمر وبعد أي عدد من سنوات العمل .

تعليم فني : يتسم بالطابع العملي والتطبيقي مع أساس نظري وثقافي عام ، في أنواع الاعمال الفنية المطلوبة في ضوء خطط التنمية الشاملة ، فهناك الفني الصناعي بفروعه ، والفني الزراعي بفروعه ، والفني التجاري بفروعه ، والفني الاعلامي بفروعه ، والفني الطبي ، والسياحي والفندقي بفروعه .... الخ من فروع دارجة واخرى مستحدثة وفق مطالب خطط التنمية ... ويؤدي بالمتفوق في هذا النوع من الدراسة ــ اذا رغب ــ الى متابعة تعليمه في المعاهدة العليا المناظرة ، كما يسهم المتخرجون في هذه المرحلة في تحمل مسؤولية العمل في كل الاعمال التقنية ــ وهي لب الاقتصاد العصري حاليا ــ . كما يمكن للمنخرطين في العمل بعد تخرجهم أن يلتحقوا بدراسات تكميلية أو تأهيلية في المعاهد المناظرة ، واذا ارادوا اتمام مرحلة التعليم العالي ، ومن يحقق معدلات عالية في الاداء يمكنه من خلال قنوات التكملة ، في أي عمر وبعد أي عدد من السنين ، أن يكمل مرحلة التعليم العالي في تلك المعاهد .

(٣) تعليم عال (كليات ومدة الدراسة فيها خمس سنوات ، معاهد ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات أو أربع ، يغلب على طابع الدراسة في الكليات الاساس النظري الاكاديمي لفروع المعرفة التي تتناولها ، بينما يغلب على طابع الدراسة في المعاهد الجانب العملي والتطبيقي ، ولا يعني هذا الاقتصار على الطابع النظري في الكليات والاقتصار على الطابع العملي التطبيقي في المعاهد .... بل ينبغي أن يجاور ذلك ، هنا وهناك ، دراسات ثقافية ودراسة علوم انسانية . والمفروض أن يتخرج من الكليات الكوادر العليا بالاعداد والنوعيات المخطط لها وفي مجالات معروفة مسبقا ومحسوبة ، كما انها تفتح المجال لدراسات أعلى لاعداد العلماء والباحثين في المجال الاكاديمي . كما أن المفروض أن يتخرج من المعاهد كوادر عليا فنية بالاعداد والنوعيات المخطط لها ، والتي تعمل وتوجه وترشد العمل في مجالات العمل الانتاجي (في الصناعة)، في الانشاءات ، في الزراعة المتقدمة ..... الخ بحكم الكفاءة التكنولوجية العالية التي اكتسبت في مثل تلك المعاهد . وأيضا يمكن لمن تخرج من المعاهد أو لمن تخرج من الكليات أن يلتحق بأية دراسة يراها مناسبة للمزيد من المعرفة وتطبيقاتها مع وجود ضوابط في كل حالة ، وانما الاساس هو فتح القنوات التعليمية بحيث لا يكون أي مجال فيها منغلقا على نفسه ومنتهيا .

كما يمكن لكل من الكليات والمعاهد اعداد حلقات تدريبية واعطاء مقررات محددة كمقررات تجديدية او تثقيفية لأية نوعية من المتعلمين طوال فترة عملهم .

ثالثا ــ اجراءات خاصة بمضمون التعليم ومحتواه

(١) اللغة العربية هي اللغة الرسمية ، ومن ثم فهي لغة التعليم في كل مراحله ، ولا يعني هذا الانغلاق على النفس ومصادرة ما يكتب بلغات أخرى ، بل على العكس من ذلك فما ينشر في مجال العلوم والفنون والآداب وفي مجال التطبيقات العلمية والاعلام . الخ يعتبر بمثابة منافذ للانفتاح على ما هو مطروح في العالم وهو رافد أساسي للدخول في الحضارة المعاصرة .

(٢) الاعداد الثقافي العام يتضمن :

أ ــ ينبغي أن تتضمن المقررات تعريفا بالاحوال الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي ، كذلك التيارات الثقافية والسياسية فيه ، كل ذلك من منطلق قومي .

ب ــ **التركيز على الاطار القومي والعروبة في صياغة المواد الثقافية كالتاريخ المعاصر للعرب ، وجغرافية الامة العربية ، ومصادر الثروة ، والتحديات التي تواجه الامة العربية .**

ج ــ **دراسة التراث القومي للعرب والاكبار من شأن الرواد الاوائل في الرياضيات (الخوارزمي أو ثابت بن قره أو الرازي) ، وفي الطبيعة (ابن الهيثم أو الخيام ، وفي الكيمياء جابر ابن حيان أو الكندي) ، وفي الفلسفة (ابن رشد، الفارابي)، ... الخ** وليس معنى ذلك النظرة القومية الضيقة ، ولكن المقصود ابراز تراثنا ومتابعة التراث العالمي ، والمقصود من ذلك تدريب الطالب على المتابعة والبحث فالجديد ينبثق من القديم وليس مقطوع الصلة به ....

د ــ **ادخال مقررات جديد مثل المخطط الصهيوني ، والثورة الفلسطينية ، من منطلق قومي ،** بحيث يعي الطلاب أهداف الاستعمار الاستيطاني ومطامحه ودور العرب في دحره .

هـ ــ ادخال مقررات عسكرية اجبارية ينخرط فيها الطلاب تتسم بالطابع النظري سياسيا وبالطابع العملي تدريبيا على الاسلحة والدفاع المدني .

(٣) الاعداد العلمي والتقني :

أ ــ تدريس المنهج العلمي ، أصوله وتكنيكاته بهدف تكوين منهج فكري ناقد لدى الطلاب .

ب ــ تصاغ المقررات العلمية من منطلق تكامل المعرفة ، بحيث يعرف الطالب أن هناك فصلا تعسفيا بين ما يسمى طبيعة وكيمياء وبيولوجيا ، أو بين الاقتصاد والسياسة ، أو بين علم النفس وعلم الاجتماع والانتروبولوجيا .... وذلك سعيا لفهم المعرفة والحقائق والمتغيرات من منطلق التكامل .

ج ــ تصاغ مقررات المدرسة الشاملة باتجاه علمي بحيث تدور حول قضايا وظواهر حياتية ، وتكون مرتبطة أساسا بالعمل ، وتتكامل أثناء التدريس « النظري العلمي »في حجرة الدراسة والمزرعة ، والورشة والمعمل ، ويتناول المعلم أية ظاهرة يراد دراستها باعتبارها نتاجا لمجموعة متغيرات ، وباستقصاءهذه المتغيرات يمكن التوصل للقانون الذي يحكم الظاهرة ، ومن ثم يمكن التنبؤ بها قبل حدوثها ، كما يمكن التحكم فيها وبذا يعرف الطلاب أن العلم قوة للفهم وللسيطرة. وينسحب هذا الكلام على أبسط الظواهر واعقدها في الوقت نفسه (سقوط المطر ..... حدوث حريق ، جنوح الحدث ، خلل الميزان التجاري ، تعطل ماكينة الري ، الصراع العربي الاسرائيلي) .....

د ــ ادخال مقررات جديدة عصرية مثل : البتروكيماويات الجيوفيزياء السيبرنطيقا ،تلوث البيئة ، دراسة علم الغابات، علم الصحارى، علوم الفضاء، علوم البحار..... تكنولوجيا الطب ، تكنولوجيا الادارة ...

هـ ــ ادخال الادوات التعليمية العصرية التي تساير المنجزات العلمية الحادثة في العالم ، والتي جعلت الانسان يتجاوز حدود الحواس الطبيعية ، فمثلا يساهم إدخال الحاسبات الالكترونية في إعطاء تصور افضل لمعطيات البيئة .

وأخيرا لسنا بصدد تحديد مقرر معين في مرحلة معينة ، أو صنف دراسي خاص ، إنما يترك ذلك للجنة قومية تقوم بتخطيط هذه الاجراءات التعليمية ووضع تفصيلاتها ومستوياتها وفق سني الدراسة المختلفة ، بداية بالمقررات في المدرسة الشاملة ونهاية بالمقررات في الكليات والمعاهد ، مرورا بالمرحلة الثانوية بفروعها ، ولا يمنع هذا من اضافات محلية الطابع في كل قطر ترتبط بشكل أو بآخر بمشكلات

محلية أو ظروف خاصة أو مشكلات خاصة للامكانات .... الخ حيث لا يمكن اغفال التباين بين الاقطار .

اجراءات مساعدة :

(١) تأليف أمهات للكتب من منطلق قومي في المواد الثقافية العامة والاساسية مثل : تاريخ البلاد العربية ، جغرافية البلاد العربية ، التراث العربي ، الامن العربي ..... الخ وتدرس ضمن مقررات المدرسة الشاملة وفي المرحلة الثانوية .

(٢) توحيد المصطلحات العربية ، وكذلك المصطلحات العلمية والثقافية في أنحاء الوطن العربي .

(٣) تسهيل تبادل المعلمين والفنيين والطلاب بين البلاد العربية للدراسة وللعمل ، على أن تكون من منطلق وحدوي وتوضع لها الضوابط التي تحول دون جعلها اعمالا تجارية فردية الطابع .

(٤) التبادل في المجال الثقافي والفني والاعلامي ، كتبادل المؤلفات والمخطوطات والمتاحف ، والآثار ، والفنون التشكيلية المختلفة من خلال معارض وزيارات تسهم الى حد كبير في الدفع الوحدوي .

(٥) انشاء مؤسسة عربية للتأليف والترجمة والنشر ، يشترط لمن يساهم بعمل فيها ، سواء ترجمة كتاب أو تأليفه ، أن يكون منطلقه قومياً أو انسانيا أو كلاهما معا ، وذلك لمقاومة سيل الكتب المؤلفة والمترجمة والتي تتسم بالدعائية ، والتي تتبنى التجزئة أو التضليل أو الترويج للغيبيات ... الخ من اضرار بالوحدة .

(٦) انشاء مؤسسة عربية للبحث العلمي ، يشترط للعمل فيها أجراء بحوث قومية الطابع ، وتكون بحوثا موجهة لخدمة الامن العربي ، التنمية الشاملة العربية ، الانفتاح العربي المستقل ، تجاوز التخلف والانطلاق مع العصر ... وهذا النوع من البحوث يتطلب فريقا من العلماء والباحثين فقد دالت دولة البحوث الفردية الضيقة خصوصا في البلاد النامية التي تواجه العديد من المشكلات المعقدة □

العمل التربوي العربي المشترك ودور المنظمات العربية *

د . مسارع الراوي
رئيس « الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار » ، التابع الى « المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم » .

مقدمة

للتربية موقعها الاصيل في الاطار السياسي للمجتمع . ومن أهم العوامل التي تؤثر في طبيعة النظام التربوي من حيث البنى والاهداف والمحتوى ـ ان لم يكن أهمها ـ العامل السياسي . فالتربية سلاح فعال في تجسيد الاهداف السياسية للسلطة الى واقع عملي ، والى ممارسات فعلية . ومكانة التربية وأهميتها في التوجيه السياسي من أهم الأمور التي دفعت سلطات الاحتلال الاجنبي في الوطن العربي الى السيطرة على ادارة التربية ورسم سياستها بما لا يتعارض مع مصالحها . فاتجهت الى تجزئة الوطن العربي ، وبث روح التعصب الاقليمي بين أبنائه ، وعملت على الحيلولة دون تحقيق وحدته . فالاحتلال الاجنبي للبلاد العربية ـ عثمانيا كان أو بريطانيا أو فرنسيا أو ايطاليا ـ خلف كثيرا من التركات الثقيلة والمظاهر السلبية التي ينوء بها النظام التعليمي في الوطن العربي ، سواء أكان ذلك على المستوى القطري أو المستوى القومي . وكان من أبرز المظاهر السلبية الاختلاف الجوهري بين النظام التعليمي المنقول لبلد يقع تحت السيطرة البريطانية مثلا ، والانظمة التعليمية التي صدرت للبلدان الاخرى الواقعة تحت سيطرة فرنسية أو ايطالية . وعلى الرغم من هذا الاختلاف الجوهري كانت هناك **سمات مشتركة بين السياسات التربوية لسلطات الاحتلال في الوطن العربي** ، ويمكننا ان نوجز هذه السمات في الآتي :

ـ الهدف الرئيسي من التربية وانشاء المدارس هو اعداد فريق من الموظفين والمستخدمين لتقلد المناصب الحكومية ومساعدة سلطات الاحتلال على ادارة دفة الحكم وتنفيذ السياسة الاجنبية .

ـ لما كان الهدف من التربية هو اعداد فريق من الصفوة لاحتلال المراكز القيادية في الحكومة فقد كانت الصفة الغالبة على النظام التعليمي هي الصفة الاكاديمية النظرية ، أما الناحية العملية والمهنية المتصلة بتطوير الواقع الاقتصادي فكانت شبه مهملة .

ـ طغيان المركزية في الادارة وتجميعها بيد السلطة المركزية في العاصمة من حيث التمويل ووضع

* قدم هذا البحث إلى « الندوة الفكرية لدور التعليم في الوحدة العربية » التي انعقدت في بغداد بين ٢٨ و ٣٠ نيسان/ ابريل ١٩٧٩ .

المناهج والتفتيش والاشراف وتعيين المعلمين ونقلهم وغير ذلك ، وهذا أمر ساعد على بقاء الوضع التربوي في حدود الاطار المرسوم له .

ـ الاقتصار في جانب الكم على القدر الذي يفي بحاجة الوظائف الحكومية ، والاتجاه الى التقتير في الصرف على التربية والتعليم ابقاء على سياسة التجهيل .فالجاهل لا يصل في ادراكه لمعنى التدخل الاجنبي والاحتلال الى المستوى نفسه الذي يكون عليه المتعلم ، ومن ثم لا يقاوم بالدرجة نفسها من الحماس ، بل قد لا يتوفر لديه الحماس اللازم للمقاومة .

ـ ترسيخ الاتجاه القطري والروح الانعزالية والابتعاد عن توجيه الطلبة نحو الهدف القومي الوحدوي ، ولقد كان ذلك انعكاسا لمبدأ سياسة فرق تسد ، وكان ضمن وسائلهم لذلك اتباع سياسة التمييز العنصري والطائفي .

كل هذه المظاهر السلبية والتركات الثقيلة التي ورثتها الانظمة التعليمية من العهود السابقة ـ عهود الانتداب والاحتلال ـ جعلت مسؤوليات الحكومات الوطنية العربية في عهد الاستقلال والحكم الوطني مسؤوليات جساما تستوجب العمل المستمر والتغيير الجذري للانظمة التعليمية العربية لتوائم متطلبات الأمة العربية وأهدافها في الوحدة الشاملة والتحرر .

العمل العربي المشترك في ميدان التربية

واذا كان الاستعمار أو الاحتلال الاجنبي للوطن العربي قد زرع بذور التفرقة والتجزئة بين أقاليمه وكانت لذلك انعكاساته على النظم التربوية فان بعض أثار ذلك باقية، فالعلاقات السياسية بين البلاد العربية لها انعكاساتها على مستوى التقارب والتباعد بين سياسات هذه الدول والتنظيمات المتبعة فيها . وهكذا نجد أنه كلما كانت العلاقات السياسية جيدة بين بلدين وجدنا التقارب والتوحيد والتكامل ينعكس على السياسة التربوية وبنية النظام التعليمي فيهما .

ولعل قيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ خير دليل على ذلك ، فلقد أمكن خلال العمر القصير للوحدة بين مصر وسوريا (١٩٥٨ ـ ١٩٦١) توحيد المناهج المدرسية والكتب والبنى التعليمية بين اقليمي الجمهورية العربية المتحدة ، وتمت أول صورة عملية للوحدة الثقافية بين البلدين ، كما انعكست العلاقات السياسية الجيدة بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق بعد ثورة ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ في عقد ميثاق الوحدة الثقافية العربية الذي بموجبه تمت اجراءات توحيد التشريعات والانظمة الخاصة بالتربية ، وكذلك وضع العناصر الاساسية للمناهج الموحدة في المراحل الثلاث للتعليم .

وقد انسحبت هذه الاجراءات في التعاون العربي الثنائي بين مصر واليمن ، وكذلك بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية والجمهورية العربية الليبية بعد ثورة الفاتح من سبتمبر وقيام اتحاد الجمهوريات العربية في عام ١٩٧١ .

ولما كان موضوع دراسة العمل العربي المشترك في مجال التربية من المواضيع الشائكة الواسعة ، فاننا تجنبا للانزلاقات والابتعاد عن صلب الموضوع مدار البحث أرتأينا أن نتناول الموضوع في حدود الجوانب الآتية : عرض للاجهزة التربوية التي اضطلعت بمهام العمل العربي المشترك وساهمت في بنائه : عرض للانشطة والانجازات التي قامت بها هذه الاجهزة في مجال العمل العربي التربوي

المشترك : تحليل الانشطة وتقويم الانجازات التي قامت بها هذه الاجهزة:ونظرة الى المستقبل في ضوء عملية التقويم .

وسنحاول في عرضنا لدور الاجهزة المختلفة في دعم التعاون العربي وتبادل الخبرة في المجال التربوي أن نتناول التنظيمات الهامة سواء كانت ذات طبيعة عربية أو دولية ، وسواء انبثقت عن تعاون الحكومات أو كان مولدها خارج الدوائر الرسمية . ونحن ندرك تماما أن ذلك لا يتناول كل العوامل التي أثرت في تقارب النظم التربوية وزيادة التلاحم الثقافي ، فوسائط الاعلام ، والمدرسون الذين يعملون منتقلين بين اجزاء الوطن العربي ، والطلاب الذين يدرسون خارج حدود منشأهم في أحد البلاد العربية ، وحركة السياحة والتعاون التجاري والاقتصادي ، وما الى ذلك ، له أثره في تقارب وجهات النظر وتكوين أفكار متقاربة عن المشكلات المشتركة .

المؤسسات والاجهزة التي أسهمت في التعاون التربوي في البلاد العربية

تتناول هذه الدراسة بصفة رئيسية ثلاثة تنظيمات[١] نرى أن لها أهمية خاصة في هذا الاتجاه . وهذه التنظيمات الثلاثة هي :

أولا : اتحاد المعلمين العرب .
ثانيا : اتحاد الجامعات العربية .
ثالثا : الاجهزة الثقافية في جامعة الدول العربية[٢] .

اولا : اتحاد المعلمين العرب

ايمانا بجدوى العمل العربي المشترك لبناء مستقبل الامة العربية ، وبدور المعلم في تخطيط هذا المستقبل تقرر تكوين منظمة نقابية عامة باسم اتحاد المعلمين (في آب/أغسطس ١٩٦١) تضم مجموع الهيئات النقابية في البلاد العربية التي تنتسب اليه والتي تعبر عن رأي المعلمين في منطقتها .

ويستهدف الاتحاد جمع كلمة المعلمين في البلاد العربية جميعا وتوحيد صفوفهم للكفاح في سبيل تحقيق الغايات الآتية :

ـ رفع مستوى المعلمين مادياً وأدبياً ، والارتفاع بمستوى كفاءتهم العلمية والمهنية ، والعمل على تقديم الخدمات والمعونات وتوفير أسباب الحياة الكريمة لهم .

ـ العمل على ترقية صناعة التعليم ووفائها بحاجات النهضة العربية والملائمة بينها وبين تطوير الحياة في شتى الميادين .

ـ العمل على تحقيق قدر مشترك من المعرفة والخبرة لكل عربي في معاهد التعليم .

ـ الحرص على دعم الثقافة العربية والحفاظ على التراث العربي وابراز طابعه وأثره في تقدم الحضارة .

---

(١) هناك تنظيمات أخرى ساهمت في العمل العربي التربوي المشترك منها : اتحاد المجامع العلمية العربية ، الاتحاد العلمي العربي ، اتحاد المهندسين العرب ، اتحاد الطلبة ، اتحاد الاطباء العرب ، اتحاد الصيادلة العرب ، اتحاد المحامين العرب، اتحاد العمال العرب .... وغيرها .

(٢) تولى الاجهزة الثقافية في جامعة الدول العربية أهمية خاصة نظرا للدور البارز الذي تلعبه في مجال العمل العربي التربوي المشترك بين البلاد العربية .

ـ مساندة المعلمين في كل قطر عربي وتشجيعهم على توحيد صفوفهم في هيئة نقابية تنضم الى الاتحاد .

ـ تيسير أسباب التعاون وتنسيقها بين اتحاد المعلمين العرب والاتحادات العربية المماثلة في الاغراض القومية والغايات الانسانية .

امـــا التشكيلات التي يتكون منها الاتحاد فهي : المؤتمر العام ، مجلس الاتحاد ، المكتب الدائم ، والامانة العامة .

انجازات ونشاطات اتحاد المعلمين العرب

إنعقد أول مؤتمر للمعلمين العرب في الاسكندرية عام ١٩٥٦ ، وقد توصل هذا المؤتمر الى توصيات تناولت التعبئة الروحية والخلقيةللمواطنالعربي والمناهج والكتب المدرسية والتربية القومية وتكوين الرأي العام العربي وتوجيهه .

أما المؤتمر الثاني للمعلمين العرب فقد انعقد في لبنان في أغسطس (آب) ١٩٦١ . وفيه تم اقرار القانون الاساسي لاتحاد المعلمين وأعلن مولد منظمة نقابية عربية باسم اتحاد المعلمين العرب .

ولقد حددت التوصيات العامة للمؤتمر أهداف التربية العربية ودعت الى تطوير المناهج بما يتفق وواقع البلدان العربية الاصيل ورقي العصر المتصاعد ، كما دعت الى تعليم محتوى ملائم مشترك من التاريخ العربي وجغرافية البلاد العربية والتربية القومية .

كما حددت التوصيات مواصفات الكتاب المدرسي الجيد، والابنية المدرسية ، والمعلم من حيث اعداده وتدريبه أثناء الخدمة .

ثم كان المؤتمر الثالث للمعلمين العرب الذي انعقد في الجزائر في آب/ أغسطس ١٩٦٣ ودارت أبحاث حول مسؤوليات المعلمين في المرحلة الحاضرة ، ومن هذا الموضوع الرئيسي تولدت موضوعات فرعية عن مسؤوليات المعلمين القومية في البيئة المحلية وفي المحيط العربي الشامل ومسؤولياتهم عن ترقية المستوى المهني والنهوض بصناعة التعليم . وتطرق المؤتمرون الى موضوعين آخرين هما تعريب التعليم ومكافحة الامية .

وعقد مؤتمر المعلمين العرب الرابع في الاسكندرية في اغسطس/آب ١٩٦٥ ، وكان موضوعه « تطوير تدريس العلوم في مختلف المراحل التعليمية في الوطن العربي » وقد تضمنت دراسات المؤتمر وبحوثه من خلال اللجان والندوات التي عقدت توصيات في المجالات الآتية :

أهداف تدريس العلوم ومستوياته ، اعداد معلم العلوم ، البرامج والكتب والوسائل في التعليم العام ، تطوير تدريس العلوم في الجامعـات ، العلوم وخطط التنمية ، احياء التراث العلمي العربي ، تعريب تدريس العلوم في الوطن العربي ، تدريس العلوم كوسيلة لغرس مبادىء الدين والاخلاق ، كما تناول المؤتمر بالبحث موضوع شؤون التعليم وأحوال المعلمين .

وتناول المؤتمر الخامس للمعلمين العرب الذي انعقد في دمشق في آب /أغسطس ١٩٦٨ البحث في التعليم الفني واتخذ توصيات دعت الى النهوض والتوسع في دراسة التعليم الصناعي والتعليم الزراعي والتعليم التجاري والتعليم الفني للفتاة العربية .

كما تناول بحث مجالات العمل السياسي والقومي للمعلمين العرب ، وقد تم التوصل الى وضع دستور مهنة التعليم في الوطن العربي وميثاق العمل القومي للمعلمين العرب ودور المعلمين العرب في الوقت الراهن والمرحلة الحرجة التي تمر بها الامة العربية .

وفي المؤتمر السادس للمعلمين العرب الذي انعقد في الاسكندرية في أغسطس/آب ١٩٦٩ قام المؤتمرون بدراسة الاتجاهات الحديثة للرياضيات الى جانب دراسة دور المعلمين العرب في المرحلة الراهنة والتخطيط لاداء هذا الدور كاملا ، وقد تم التوصل الى توصيات حددت أهداف تدريس الرياضيات ومناهجها وتقويمها واعداد معلمها واختياره وتدريبه أثناء الخدمة ، كما توصلت الحلقة الى تحديد دور المعلمين في المعركة المصيرية من حيث الاعداد القومي والسياسي .

وبحث المعلمون العرب في مؤتمرهم السابع الذي انعقد بالكويت في مارس/ آذار ١٩٧١أسس التربية وتكوين شخصية المواطن ، وتوصل هذا المؤتمر الى توصيات حددت معالم الاسس التاريخية والتراث العربي التربوي ، والاسس الفلسفية والاجتماعية والقومية لتربية المواطن العربي ، وكذلك الاسس النفسية لتكوينه وتكوين شخصيته ، كما تناول المؤتمر الاهداف العربية لتربية المواطنين وتوجيههم توجيها قوميا وتقدميا ، وقد أعطى المؤتمر اهتماما خاصا لتحديد مسؤوليات المعلمين القومية في المرحلة الراهنة .

وعقد المؤتمر الثامن للمعلمين العرب في بغداد في يناير/كانون ثاني ١٩٧٤ ، وقد ناقش واتخذ توصيات في مواضيع اربعة هي دور المعلمين في معركة التحرير ، ودور المعلمين في دفع التقدم العلمي والتكنولوجي ، ودور المعلمين في الريف ، وتطوير تدريس العلوم الاجتماعية في الوطن العربي .

كما عقد اتحاد المعلمين العرب عدة حلقات واجتماعات فكرية تناولت بالبحث والدراسة القضية الفلسطينية ودور التربية في الدول النامية في التنمية الاقتصادية ، وكذلك بحث كيفية تطوير تدريس المواد الاجتماعية وغيرها من المواضيع .

وهكذا نرى أن هذه المؤتمرات قد هيأت الفرصة للفاءات يتبادل فيها المعلمون مختلف وجهات النظر ، ويناقشون مختلف المشكلات مقدرين الظروف النوعية لمختلف اجزاء الوطن العربي . والمعلمون حيث يقدمون أراء تتصل بالمحتوى وتتصل بطرق التدريس وتتناول صورة المواطن العربي الذي يتطلعون اليه ، ويحددون المعالم العامة للتكوين الثقافي للوطن نفسه ، انما يقومون بعمل علاجي يقضي على الرواسب التي خلفها الاستعمار ، ويهدم الحواجز الثقافية التي كانت عائقا في طريق التعاون والانطلاق الفكري العربي الخلاق. ولكن ما تم انجازه في هذا السبيل يعتبر أدنى من مستوى الامكانات القائمة . وهذا أمر ينبغي مراعاته في تقويم انجازات الاتحاد .

تقويم نشاطات وانجازات اتحاد المعلمين العرب

الحقيقة أن اتحاد المعلمين العرب خرج الى حيز الوجود في عام ١٩٦١ ، وكان عند مولده أشبه بوليد هزيل شأنه في ذلك شأن كثير من تنظيماتنا المهنية والشعبية في أول أمرها . وطبيعي أن يكون في بدء أمره محدود النشاط ، محكوما بامكاناته الضيقة . وتدريجيا اخذ هذا الاتجاه ينمو ويقوى . وتهيأ له من الظروف ما ساعده على أن يضم كل التنظيمات الثقافية في الوطن العربي ، وأن يمارس

عملا مهنيا وقوميا واسع النطاق(٣) .

لقد لعب اتحاد المعلمين العرب دورا بارزا في مجال العمل العربي التربوي المشترك ، فالمؤتمرات العامة التي تعقد دوريا كل سنتين لمعالجة قضية تربوية تهم الوطن العربي ـ كتطوير تدريس العلوم ، والتعليم الفني والمهني ، والرياضيات الحديثة، وتربية المواطن العربي ، وتطوير المواد الاجتماعية وغيرها . وما أوصت به هذه المؤتمرات من توصيات كانت موضع اهتمام أجهزة وزارات التربية العربية ، فضلا عن المساهمة في نشر الوعي بالقضايا التربوية الهامة التي تحتاج الى دراسة وبحث ، فالبحوث والدراسات التي قدمت حول المواضيع التي تم اختيارها للمؤتمرات تعتبر من المراجع والمصادر المهمة للباحثين والدارسين . كما أن القادة المسؤولين في وزارات التربية العرب والمعلمين العرب لمعالجت هذه القضايا التربوية في المؤتمرات ، وتبادل الآراء والخبرات ووجهات النظر له الاثر في تقريب العمل العربي في مجال التربية .

ان المرحلة التي قطعها الاتحاد في مجال عقد المؤتمرات العامة واقامة الحلقات الدراسية والندوات الفكرية لم يعد كافيا لتحقيق آمال المخلصين والتوصل لما تتوقعه الامة العربية من الاتحاد ، ولذلك نرى أن الاتحاد ينبغي أن يخطو خطوة عملية بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واتحاد الجامعات العربية في تكوين الهياكل والبنى التحتية اللازمة لتطوير الانظمة التعليمية في الوطن العربي ، والاسهام في انشاء معهد لرفع المستوى المهني ـ أو الكفاءة المهنية ـ للمعلمين يقوم بتأهيل المعلمين وتدريبهم اثناء الخدمة على أن يعنى بالمستحدثات التربوية وباجراء البحوث .

والحقيقة أن اجراء البحوث التربوية من الامور التي لم يولها الاتحاد عنايته . فلديه من الاموال ما يمكن أن يخصص بعضه لمنح دراسية تخصص لبحث مشكلات تربوية معينة ، كما يمكن أن يخصص جزء آخر لاجراء بحوث مشتركة مع كليات التربية والكليات المعنية الاخرى .

ونحن نعتقد أن مزيدا من التعاون بين الاتحاد وبين الاجهزة الفنية المتخصصة ـ أو مزيدا من الانفتاح بينها ـ سيؤدي الى تهيئة مناخ يمكن أن تنطلق فيه الامكانات العملية والفنية المتوفرة في الوطن العربي لتحقيق منجزات مناسبة .

ثانيا : اتحاد الجامعات العربية

وهو مؤسسة ذات شخصية معنوية مستقلة ولدت بصفة رسمية ومارست عملها في دورتها الاولى عام ١٩٦٥ . وتتكون هيئات الاتحاد من المؤتمر العام ، مجلس الاتحاد ، والامانة العامة . أما أهم **اهدافه فهي : توثيق التعاون بين الجامعات والمعاهد العالية العربية وتنسيق جهودها في تحقيق اهداف الامة العربية ، التعاون على رفع مستوى التعليم الجامعي بما يكفل للشباب العربي المستوى الامثل من الكفاية ، التعاون على رفع مستوى البحوث العلمية ، توجيه العناية الى البحوث التطبيقية التي تعالج المشكلات التربوية وربط موضوعات البحوث لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والعناية بالتراث العربي ونشره وتقويم اثره في الحضارة الانسانية .**

---

(٣) راجع حوار للدكتور احمد عبد الستار الجواري رئيس الاتحاد العام للمعلمين العرب مع مجلة الرائد الكويتية ديسمبر/كانون الاول ١٩٧٤ ، العدد ٢١٠ ، السنة الخامسة ، ص ٧ .

مناشط وانجازات اتحاد الجامعات العربية

ويمكن تلخيص أهم الاعمال والانجازات التي قام بها، تشكيل لجان فنية دائمة لمجلس الاتحاد وهي : لجنة سياسة التعليم الجامعي وأهدافه وتنظيمه وتنسيق مستويات درجاته العلمية ، لجنة البرامج (خطط الدراسة) وتطوير المناهج بحيث تتمشى مع احتياجات المجتمع العربي ، لجنة الدراسات العليا والبحث العلمي (وسائل تشجيع البحث العلمي) ، لجنة شؤون أعضاء هيئة التدريس ، لجنة شؤون الطلبة وكيفية رعايتهم ، لجنة المكتبات ، لجنة المعامل والمختبرات .

من خلال الدراسات التي قامت بها اللجان الفنية الدائمة لمجلس الاتحاد اتخذ المجلس .**المؤتمر العام الاول** قرارات لعبت دورا بارزا في مجال العمل التربوي العربي المشترك ، ومن اهم هذه القرارات الاجرائية ما يأتي : قرارات مجلس الاتحاد بشأن تأليف كتاب مرجع (الكتاب الام) عن القضية الفلسطينية ، قرار المجلس بشأن معادلة الدرجات العلمية في الجامعات العربية وتحديد الشهادات العربية المؤهلة للالتحاق بالجامعات ، قرار المجلس بشأن تيسير تبادل أعضاء هيئات التدريس بالجامعات العربية ، قرار المجلس بشأن وضع الخطوط العريضة لمقرر المجتمع العربي (الوطن العربي) ، تخصيص منح للطلبة العرب في مجال الدراسات العليا ومجال المرحلة الجامعية الاولى ، قرار المجلس بشأن اصدار دورية عربية للمستخلصات العلمية المنشورة من البلاد العربية بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، قرار المجلس بشأن دراسة امكان انشاء مركز عربي لتطوير التعليم العالي في الوطن العربي بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، اعداد دليل للجامعات العربية ودليل لاعضاء الهيئات التدريسية بالجامعات العربية ، اصدار مجلة باسم مجلة اتحاد الجامعات العربية ، القيام بدراسة عن التنظيم الجامعي (الهيكل والادارة) ووضع الاسس العلمية للادارة للجامعات العربية بهدف زيادة كفاءة الاداء ، وضع أسس لمعدلات تكاليف انشاء مؤسسات التعليم العالي ومعدلات الانفاق السنوي وفقا للاسس العلمية لاقتصادات التعليم ، عقد ندوة علمية عن القضية الفلسطينية ،وعقد ندوات لعمداء الكليات المتناظرة.وقد تم التوصل في هذه الندوات الى عديد من التوصيات منها : العمل على تقريب مستوى الدراسة والعمل على تبادل الدوريات والبحوث العلمية والنشرات ودراسة اعداد اعضاء هيئات التدريس وتوفيرهم بالكليات المتناظرة. وقد اتجهت النية الى دراسة امكانية تطوير كلية من كليات التربية في البلاد العربية الى كلية عربية ، وكذلك السعي لدراسة امكانية انشاء جامعة للدراسات العليا .

أما **المؤتمر العام الثاني** لاتحاد الجامعات الذي عقد في القاهرة عام ١٩٧١ فقد تناول بالبحث الجامعات العربية والمجتمع العربي المعاصر . وقد قدمت الى المؤتمر بحوث ودراسات في موضوعات متعددة تم التوصل الى عدة توصيات بشأنها ، وهذه الموضوعات هي : دور الجامعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، البحث العلمي في خدمة المجتمع ، الهيكل التنظيمي للجامعات العربية ، استخدام اللغة العربية في التعليم العالي والجامعي ، التعاون بين الجامعات العربية .

وقد دعا المؤتمر الى ربط الجامعات العربية بمحيطات ثلاثة تتفاعل معها ، اي أنه تصور ثلاثة مجالات للتفاعل الاجتماعي :

الاول : بين الجامعة والمجتمع المحلي .
الثاني : بين الجامعة في قطر من الاقطار العربية ومشكلات التنمية فيه .
الثالث : بين الجامعات العربية والمجتمع العربي الكبير .

تقويم نشاطات وانجازات اتحاد الجامعات العربية

ان اجتماع رؤساء الجامعات العربية الاعضاء في الاتحاد دوريا مرتين في السنة لحضور مجلس الاتحاد خطوة حميدة في طريق التعاون والتعرف وتبادل وجهات النظر والخبرات بين الرؤساء فضلا عن شعور كل رئيس جامعة بالانتماء الى محيط أوسع ، وبأنه جزء من كل موحد هو اتحاد الجامعات العربية .

أما المؤتمر العام الذي يحضره من كل جامعة عربية وفد مؤلف من خمسة أعضاء فهو مظاهرة علمية لبحث المشكلات المتصلة بأهداف الجامعات العربية ورسالتها كما حدث في المؤتمر الثاني الذي تناول ضرورة ربط الجامعات العربية بالمجتمع العربي والاسهام في تطويره وتحديثه .

أما القرارات والتوصيات التي اتخذتها اللجان الفنية الدائمة وأقرها مجلس الاتحاد فهي توصيات عامة تم التوصل اليها منذ الفترة الاولى لتأسيس الاتحاد وهي تحتاج الان الى اعادة نظر لتواكب الاتجاهات المعاصرة والمرحلة التاريخية التي تمر بها الامة العربية .

كما تحتاج التوصيات والقرارات التي تم التوصل اليها في مجلس الاتحاد والمؤتمر العام الى متابعة في التنفيذ ، فهي كثيرة في عددها ، جيدة في نوعيتها ، وينبغي ايجاد صيغة لتجسيدها والالتزام بها ليكون مستوى الانجاز في التقارب والتعاون والعمل المشترك متناسبا مع مستوى المسؤولية المشتركة بين الجامعات العربية .

ولقد خطا الاتحاد خطوة عملية في طريق التعاون بتأليفه اللجان المختصة لوضع مفردات المنهج والكتاب المرجع لموضوع المجتمع العربي ، وكذلك موضوع القضية الفلسطينية ، ثم طلب من الجامعات تدريسها في كلياتها الانسانية والعلمية كافة . كما ان الاجتماعات المتكررة لعمداء الكليات المتناظرة في الجامعات العربية فتحت المجال أمام القيادات الادارية (العمداء) للمباحثة والنقاش في الامور التي تجابههم سواء أكانت مشاكل ادارية أو فنية أو تدريسية أو طلابية . وقد تم التوصل الى توصيات في هذه الاجتماعات عالجت الواقع الذي تعيشه هذه الكليات ، ولعل أهم مشكلة مشتركة بين جميع الكليات هي النقص الواضح في أعضاء الهيئات التدريسية ، وقد اتخذت عدة توصيات لسد هذا العجز وتوفير أعضاء الهيئات التدريسية المطلوبة لهذه الكليات كتطوير كلية من الكليات لتخدم سائر الكليات الاخرى على المستوى القومي أو انشاء اكاديمية جديدة للدراسات العليا .

ولعل التوصية التي توصل اليها مجلس الاتحاد في اجتماعه الاخير في الاسكندرية في ديسمبر/كانون اول ١٩٧٤ ، لمعالجة مشكلة النقص في اعضاء الهيئات التدريسية في كليات الجامعات العربية ، بانشاء جامعة على المستوى العربي على غرار جامعة الامم المتحدة تخدم المنطقة مما يبشر بالأمل ويدعو الى التفاؤل .

وكذلك سعى الاتحاد ، بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الى انشاء مركز لتخطيط التعليم العالي في البلاد العربية والابتداء باختيار مشروعين كأساس لهذا المركز ، هما دراسة معدلات الانفاق والتكاليف في التعليم العالي ودراسة التنظيم الجامعي من حيث الهيكل والادارة ، ويعتبر هذا بحق عملا جادا سيخدم الجامعات العربية ويسهم في تطويرها .

أما ما توصلت اليه لجنة معادلة الدرجات العلمية بالجامعات العربية كتحديد الشهادات المؤهلة

للالتحاق بالجامعة والتحويل بين الجامعات العربية ، وتحديد الدرجات العلمية والشهادات الاجنبية فهو عمل محمود في طريق التعاون العربي المشترك . كما أن تحديد موعد الاعارات في الجامعات العربية لتيسير تبادل أعضاء هيئات التدريس وفقا لظروف كل جامعة هو زيادة للتعاون العلمي وتبادل الخبرات بين الجامعة العربية .

ان الجهود التي بذلها الاتحاد والانجازات التي قام بها بالنسبة الى الظروف التي مرت بها الدول العربية والتي كانت تنعكس بصورة غير مباشرة على الاتحاد ، وكذلك بحكم الامكانات المادية المحدودة والامكانات البشرية القليلة في الامانة العامة ، تدعو الى الدعم القوي والتعزيز المستمر للاتحاد ماديا وبشريا ومعنويا ليكون قادرا على تحقيق رسالته وأهدافه في توثيق التعاون بين الجامعات العربية وتنسيق جهودها في تحقيق أهداف الامة العربية .

ان احدى الحقائق التي ينبغي تسجيلها هي أن الجامعات العربية تضم عددا غير قليل من الشخصيات العلمية المشهود لها عالميا بالامتياز ، وأن على اتحاد الجامعات العربية السعي لتوفير الامكانات التي تتيح لهم الوقت الكافي وتوفر لهم الادوات اللازمة لاجراء البحوث الميدانية . وينبغي أن يجد هؤلاء من التقدير الادبي والجزاء المادي ما يجعل الاقبال على البحث ودراسة المشكلات من الوظائف الحبيبة الى نفوس هؤلاء الاساتذة . كثير من أساتذة الجامعات العربية قدموا دراسات وبحوثا ممتازة حين عملوا في الدول العربية أو الهيئات الدولية ، ولكنهم حين رجعوا الى بلادهم شغلهم تحصيل رزقهم عن اعطاء وقت أو اهتمام لمثل هذه الدراسات والبحوث .

ثالثا : الاجهزة الثقافية في نطاق جامعة الدول العربية

واجهت جامعة الدول العربية منذ نشوئها في الصيغة التي وجدت عليها بعض التناقضات والتحديات التي دفعت دوائرها الفنية وأجهزتها المتخصصة الى العمل بجد ومثابرة لاثبات الوجود واظهار حسن النية . فلقد كان يتولى ادارة الشؤون التربوية في جامعة الدول العربية قبل قيام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام ١٩٧٠ (اللجنة الثقافية الدائمة) ثم (ادارة الشؤون الثقافية) في الامانة العامة للجامعة. وكان من أبرز مهام قسم التربية في الادارة الثقافية مايأتي : العمل على توحيد مناهج التعليم ومراحل الدراسة والشهادات المدرسية ، وضع مناهج دراسية موحدة وكتب مشتركة في الموضوعات القومية وهي اللغة والتاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية والمجتمع العربي ، الكتاب المدرسي وتأليفه واصداره ، تبادل التجارب التعليمية والتربوية والخبراء والمدرسين بين البلاد العربية ، توحيد العطلات المدرسية وتبادل زيارات الطلبة والمدرسين خلالها ، محو الامية وتعليم الكبار ، الاعداد والمشاركة في المؤتمرات والحلقات التربوية وغيرها ومن الاجتماعات الدولية والاقليمية ومتابعة قراراتها وتوصياتها والمعاونة على تنفيذها .

وقد تعززت هذه المهام والمسؤوليات مع قيام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم كوكالة متخصصة في نطاق الجامعة العربية . ويعتبر انشاء هذه المنظمة خطوة موفقة في طريق توسيع وتعميق العمل العربي المشترك في مجال التربية والثقافة والعلوم(٤) . وتتألف أجهزة المنظمة من المؤتمر العام

---

(٤) ستركز دراساتنا على ادارة التربية للعلاقة بموضوع البحث مع التسليم بأن الدوائر الاخرى لعبت دورا بارزا في مجال العمل التربوي العربي المشترك .

والمجلس التنفيذي والمدير العام ، والادارة العامة وتضم: ادارات التربية والثقافة والعلوم والتوثيق والاعلام والشؤون المالية والادارية ومعهد احياء المخطوطات العربية ، بالاضافة الى معهد البحوث والدراسات العربية ومكتب تنسيق التعريب والجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار ، ومكتب الوفد الدائم لدى اليونسكو، والمركز العربي للوسائل التعليمية ، ومركزي اعداد وتدريب القيادات لمحو الأمية .

– تختص **ادارة التربية** بتطوير الانظمة التعليمية في الوطن العربي والتنسيق بينها عن طريق :

– توحيد نظم التعليم في البلاد العربية والتقريب بينها ،رفع مستوى التعليم فيها وتيسيره وتنويعه في اطار مخطط عربي يهدف الى التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للوطن العربي .

– النهوض بمرافق التعليم في البلاد العربية عن طريق عقد الحلقات الدراسية والمؤتمرات وتنفيذ المشروعات والتجارب التربوية المختارة ودراسة اقتصاديات التعليم واجراء البحوث وتعميم الانتفاع بها .

– التشاور مع الدول العربية في مجالات اعداد المعلم العربي اعدادا قوميا وعلميا ومهنيا وتنسيق عملية تبادل المدرسين والمنح الدراسية . هذا بالاضافة الى رسم الفلسفة التربوية والسياسة التعليمية التي تعمل على تنشئة الطلاب بما يحقق هدف التربية والتعليم .

– التعاون مع الهيئات الاخرى في البلاد العربية والمنظمات الدولية التي تتصل مهامها بشؤون التربية والتعليم .

انجازات وأنشطة الاجهزة الثقافية في جامعة الدول العربية

كانت المعاهدة الثقافية التي أقرها مجلس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ أولى المعاهدات التي دعت الى توحيد الاتجاهات العامة وتوثيق التعاون والتبادل في الشؤون التربوية .

ولقد تطورت المعاهدة الثقافية الى ميثاق الوحدة الثقافية عام ١٩٦٤ الذي دعا الدول الاعضاء الى توحيد السلّم التعليمي وتوحيد أسس المناهج وخطط الدراسة والكتب المدرسية ورفع مستوى الامتحانات وقواعد القبول وتعادل الشهادات ، وتجديد أساليب اعداد المعلمين وادارة المؤسسات التعليمية . كما طالب الميثاق الدول الاعضاء بتأليف « الكتاب الام » الذي يعد المرجع الرئيسي لما يؤلف من الكتب المدرسية في تاريخ البلاد العربية وحضارتها وجغرافيتها ولغتها وأدبها ومقومات المجتمع العربي .

وفي الطريق الى تحقيق ما تهدف اليه المعاهدة الثقافية وميثاق الوحدة الثقافية من التمكين للوحدة الفكرية بين أجزاء الوطن العربي ، قامت الادارة الثقافية في الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومن بعدها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بعقد العديد من الحلقات الدراسية ، والمؤتمرات الثقافية بالاضافة الى مؤتمرات وزراء التربية العرب .

وسنعرض بايجاز أهم ما توصلت اليه المؤتمرات الثقافية العربية ومؤتمرات وزراء التربية في الدول العربية والحلقات الدراسية التي أشرفت عليها الاجهزة الثقافية في جامعة الدول العربية .

١ــ المؤتمرات الثقافية

تم عقد تسعة مؤتمرات ثقافية هي :

أ ــ المؤتمر الثقافي العربي الاول ــ لبنان ــ بيت مري سنة ١٩٤٧ . تناول المؤتمر بالبحث والدراسة اهداف التربية الوطنية والجغرافيا والتاريخ والادب العربي في التعليم العام بمرحلتيه الابتدائية والثانوية ، واكتفى بوضع الاسس العامة للمناهج الدراسية للثقافة العربية (جغرافيا/ تاريخ/ تربية قومية) من حيث تحديد الاهداف وتعيين الحد الادنى المشترك الذي يحقق أهداف هذه المواد .

ب ــ المؤتمر الثقافي العربي الثاني ــ الاسكندرية سنة ١٩٥٠ . تناول المؤتمر موضوع التوسع في نشر التعليم الثانوي والعالي ، والعقبات التي تحول دون هذا التوسع ، ووسائل تذليل هذه العقبات ، كما دعا المؤتمر الى ضرورة النظر في المناهج الدراسية ، وضرورة اتسامها بالمرونة والعلمية والناحية العلمية ، وكذلك ضرورة تطوير طرق التدريس وابتعادها عن التلقين واعتمادها على فاعلية التلميذ ونشاطه الذاتي ، وممارسة التفكير العلمي والاعتماد على النفس ، وتحمل المسؤوليات .

ج ــ المؤتمر الثقافي العربي الثالث ــ بغداد سنة ١٩٥٧ . لقد تناول المؤتمر بالبحث والدراسة أهداف تدريس التاريخ والجغرافيا والتوجيه القومي العربي لمناهجها ، وكذلك طرق تدريسها ، والكتب المدرسية وكيفية تطويرها لتواكب التقدم العلمي الحديث . كما تناول المؤتمر موضوع اعداد مدرسي التاريخ والجغرافيا .

د ــ المؤتمر الثقافي العربي الرابع ــ دمشق سنة ١٩٥٩ . كان موضوع بحث المؤتمر تطوير تدريس التربية الوطنية ، أما التوصيات فكان اهمها :

ــ تحديد الهدف العام للتربية في البلاد العربية في بناء جيل عربي واع مستنير وتحديد دور التربية الوطنية في تحقيق الصفات المتطلبة في تكوين المواطن العربي الواعي المستنير .

ــ ضرورة توحيد مناهج التربية الوطنية في البلاد العربية من حيث عمومياتها واتجاهاتها .

ــ اعطاء أهمية لطرق تدريس التربية الوطنية وضرورة مزاوجة الطرق العلمية والطرق النظرية في تدريس التربية الوطنية .

ــ تحديد خصائص معلم التربية الوطنية ومؤهلاته وكيفية اعداده وتدريبه أثناء الخدمة .

هـ ــ المؤتمر الثقافي العربي الخامس ــ الرباط سنة ١٩٦١ . وكان موضوع بحث هذا المؤتمر « الكتاب المدرسي » ، وقد دعا الى تطوير الكتاب المدرسي وتحسين طرق استخدامه .

كما ركز المؤتمر على ضرورة رسم خطة لتوحيد الكتب المدرسية فيما يتصل بالقدر المشترك الذي ينبغي أن يكون عاما في جميع أقطار الوطن العربي خصوصا ما يتصل بالتربية الدينية والادب العربي وتاريخ العرب وجغرافية الوطن العربي ووضع النظم التي يقوم عليها التوحيد والمراجعة والاختيار .

و ــ المؤتمر الثقافي العربي السادس ــ قسطنطينة ــ الجزائر سنة ١٩٦٤ . كان موضوع المؤتمر هو : نظم الامتحانات المدرسية ودورها في تقويم مستويات الطلاب وتوجيههم ، وقد دعا المؤتمر الى :

ضرورة توحيد وتقريب نظم التعليم والامتحانات المتبعة في الوطن العربي حتى يسهل على التلاميذ الانتقال من قطر الى آخر ،وضرورة اعتماد التعليم في البلاد العربية على فلسفة جديدة نابعة من واقع وحاجة الامة العربية .

ز ـ المؤتمر الثقافي العربي السابع ـ القاهرة سنة ١٩٦٧ . كان موضوع دراسة المؤتمر مشكلات التخطيط التربوي في البلاد العربية ، ولقد توصل المؤتمر الى توصيات من أهمها : ضرورة انشاء أجهزة للتخطيط التربوي في البلاد العربية وضرورة تحديد أهداف التخطيط التربوي في ضوء أهداف وخطة التنمية الشاملة ، تنظيم هياكل التعليم وأنواعه وتطوير مناهجه بما يتمشى والتطورات المختلفة في حياة البلاد العربية وتصفية المفاهيم والافكار التي رسبت في هذه المناهج من آثار الاستعمار .

وتحقيقا لتخطيط مناهج التعليم وتطويره دعا المؤتمر الى مراجعة المناهج الدراسية بحيث تبرز منها مقومات الثقافة العربية الاصيلة كاللغة العربية والقيم الروحية والتاريخ العربي ومواقف النضال العربي .

ح ـ المؤتمر الثقافي العربي الثامن ـ القاهرة سنة ١٩٦٩ . كان موضوع المؤتمر اعداد المعلمين في الوطن العربي ، أما نقاط البحث فقد تركزت حول محورين أساسيين هما : السياسة العامة للاعداد العلمي ، والاعداد العلمي في المراحل المختلفة . كما دعا المؤتمر الى العناية خلال تدريس العلوم في المرحلة الاولى بالدراسات التطبيقية على الطبيعة .

ط ـ المؤتمر الثقافي العربي التاسع ـ القاهرة ١٩٧٠ . كان موضوع المؤتمر « الشباب العربي » ، ولقد دعا المؤتمر الى : ضرورة الاهتمام بالتوجيه الروحي والخلقي ، التوسع في التعليم الثانوي وتنويعه ومواكبة المناهج الدراسية والنظم التربوية في تطورها لتطور المجتمع المعاصر ، دور الشباب في معركة المصير والتحرير ، دور الشباب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، السير في الدراسات النظرية في المرحلة الابتدائية والمتوسطة جنبا الى جنب مع الدراسات الفنية في وحدة مترابطة .

٢ـ مؤتمرات وزراء التربية والتعليم في الدول العربية

تم عقد المؤتمرات التالية لوزراء التربية في الدول العربية :

أ ـ المؤتمر الاول لوزراء معارف الدول العربية المنعقد في القاهرة عام ١٩٥٣ . وفيما يلي أهم التوصيات التي توصل اليها المؤتمر : توحيد الشكل الاداري لوزارات التربية في البلاد العربية من حيث الاسم والدوائر والاقسام فيها ، الموافقة على تدريس القضية الفلسطينية ضمن مناهج التعليم في المراحل المختلفة بمدارسها ، والنظر في وضع مناهج وكتب موحدة لهذا الغرض تدرس في سائر البلاد العربية ، الموافقة على دراسة موضوع امكان وضع كتب للتدريس تتضمن القدر المشترك في كافة مراحل التعليم الابتدائي والثانوي ، الموافقة على جعل مدة التعليم الابتدائي ست سنوات على الاقل ، وجعل سني الدراسة في المرحلتين الابتدائية والثانوية اثنتي عشرة سنة .

ب ـ المؤتمر الثاني لوزراء المعارف والتربية العرب ـ بغداد عام ١٩٦٤ . لقد كان أهم انجازات المؤتمر تطوير الادارة الثقافية في الامانة العامة لجامعة الدول العربية الى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، كما دعا المؤتمر الى توحيد عدد سني الدراسة بحيث يكون السلم التعليمي في البلاد

العربية على النحو التالي : ٦ سنوات ابتدائي ، ٣ سنوات اعدادي ، ٣ سنوات ثانوي . توحيد العطلات المدرسية ونصف السنوية في المدارس العربية قدر الامكان ، توحيد الشكل الاداري لوزارات التربية في البلاد العربية ، توحيد أسس المناهج الدراسية في البلاد العربية تبعا لمقررات المؤتمرات واللجان وحلقات الدراسة العديدة التي دعت اليها الادارة الثقافية بجامعة الدول العربية ، انشاء مركز عربي للتربية والبحوث والوثائق التربوية والنفسية والوسائل التعليمية .

ج ـ المؤتمر الثالث لوزراء التربية العرب ـ الكويت عام ١٩٦٨ . انتهى المؤتمر الى توصيات متعددة أهمها الآتي : تجديد الدعوة الى توحيد السلم التعليمي في البلاد العربية : ٦ سنوات ابتدائي ، ٣ سنوات اعدادي ، ٣ سنوات ثانوي ، اقرار تحديد أهداف التربية في الوطن العربي كما جاء في ميثاق الوحدة الثقافية العربية الذي أقره المؤتمر الثاني لوزراء المعارف العرب ـ بغداد ١٩٦٤ ، الموافقة على تحديد اهداف مراحل السلم التعليمي ـ الابتدائية ، الاعدادية ، والثانوية ، والموافقة على تحديد أهداف المواد الدراسية الاساسية في مراحل التعليم العام .

أما الاسس التي طالب المؤتمر أن تراعى في وضع المناهج الدراسية فهي الاسس القومية ، والاسس الاجتماعية والاقتصادية ، والاسس التربوية والنفسية .

د ـ المؤتمر الرابع لوزراء التربية والتعليم العرب ـ صنعاء عام ١٩٧٢ . لعل أهم القرارات التي اتخذها المؤتمر هي : تكوين لجنة لوضع استراتيجية لتطوير التربية في البلاد العربية . كما تناول المؤتمر البحث في تطوير أساليب التخطيط التربوي ، والعناية بتطوير الاساليب الحديثة في تقنيات التربية . ودعا المؤتمر الى الاهتمام بتعليم أبناء فلسطين وتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ، بالاضافة الى تطوير تدريس العلوم الطبيعية والرياضيات وتطوير أساليب التقويم للمنهج والمعلم والطلاب على أسس من البحوث العلمية والتربوية .

ووجه المؤتمر الدعوة الى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم كي تستأنف الجهود التي بذلها الاستاذ ساطع الحصري في اصدار حولية الثقافة العربية .

هـ ـ المؤتمر الاول للوزراء العرب المسؤولين عن البحث العلمي ورؤساء المجالس العلمية في الدول العربية ـ بغداد عام ١٩٧٤ . قدمت الى مؤتمر دراسات وبحوث عالجت أسس رسم السياسة العلمية ، وأجهزة تنظيم البحث العلمي ، وعمليات تخطيط برامج البحوث والدراسات العلمية ، والادارة العلمية (مؤسسات العمل العلمي) ، والافراد العلميين ، وتوثيق الترابط بين العلم والمجتمع والتعاون الاقليمي العربي والتعاون الدولي .

وقد توصل المؤتمر الى توصيات من أهمها : أن تضع كل دولة لنفسها سياسة علمية تكون عنصرا أساسيا من السياسة العامة للدولة وترتبط بأهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، أن تقدم المنظمة العربية العون الفني للدول العربية في مجال رسم السياسة العلمية ، ان تخصص اعتمادات مناسبة للانفاق على برامج البحث العلمي بما يوفر الاعتمادات المناسبة لتنفيذ الخطط العلمية الوطنية ، ان تسند الدولة الى أجهزة تنظيم البحث العلمي فيها مهمة تخطيط البحوث العلمية على شكل برامج في اطار أهداف واضحة المعالم ، ان تخطط كل دولة لاستكمال مؤسسات الاداء العلمي في مجالات العلوم الاساسية والتطبيقية والعلوم الاجتماعية والانسانية ، ان توضع الخطط المتكاملة لاعداد الافراد العلميين بفئاتهم المختلفة (قادة البحث ، الباحثين ، الفنيين ،.... الخ) في اطار التوازن بين التخصصات العلمية المختلفة وعلى ضوء الخطة العلمية ، ان تتعاون المؤسسات

العلمية ومراكز البحوث العلمية المتناظرة في سائر الاقطار العربية في القيام ببرامج بحوث تتناول المسائل العلمية التي تهم مجموعة اقليمية من الاقطار العربية أو تهم الاقطار العربية جميعا ،وان تنشأ في المنظمة العربية لجنة عربية دائمة للبحوث العلمية .

٣ ـ مؤتمرات وزراء التربية العرب الاخرى

دعت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بمعاونة جامعة الدول العربية الى عقد مؤتمرات ثلاثة هي :

أ ـ المؤتمر الاول المنعقد في بيروت عام ١٩٦٠ . كان الهدف من عقد المؤتمر هو وضع الاسس العامة للسياسة التعليمية في البلاد العربية ، ولقد تناول البحث المشاكل التربوية المشتركة بين البلاد العربية وكان منها : عدم التوازن بين الدراسات النظرية والدراسات العلمية في المناهج الدراسية ، الافتقار الى التوازن بين مستويات التعليم وانواعه والحاجة الى التوجه نحو التخطيط في التربية ، انشاء المركز الاقليمي لتدريب كبار موظفي التعليم في البلاد العربية في بيروت .

ب ـ المؤتمر الثاني المنعقد في طرابلس عام ١٩٦٦ . كان الهدف من عقد هذا المؤتمر مناقشة نوعية التعليم في البلاد العربية ، وقد تناول المؤتمر بالبحث،المناهج والكتب وطرق التدريس ووسائل التعليم . أما أهم التوصيات التي توصل اليها المؤتمر فهي ، ضرورة ايجاد تقارب في المناهج والكتب المدرسية في البلاد العربية ضمانا لوحدة التوجيه واللغة وتيسير سبل التنقل امام التلميذ والمعلم من بلد عربي لآخر .

ج ـ المؤتمر الثالث المنعقد في مراكش عام ١٩٧٠ . كانت غاية المؤتمر هي استقراء الاتجاهات السائدة في التعليم بالدول والنظر في سياسات المستقبل التربوية .

ولقد اتجهت اهم قرارات المؤتمر الى التوسع في التعليم من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والى تعميم التعليم الابتدائي وضرورة التوازن بين انواع التعليم الثانوي وبين هذا التعليم والتعليم العالي ، وضرورة التوازن بين المواد الدراسية من حيث صيغتها العلمية والانسانية ، كما اعطى المؤتمر اهمية خاصة لضرورة تجويد التعليم وتحسين نوعيته عن طريق المراجعة المستمرة للمناهج والكتب المدرسية والامتحانات وتدريب المعلمين وتقويم وتطوير المنجزات بحسب مقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ووفق قدرات التلاميذ وميولهم .

د ـ مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب المنعقد في طرابلس عـــام ١٩٧٠ . وكان من أهم المواضيع التي تدارسها المؤتمر : السلم التعليمي ، توحيد المناهج والخطط والكتب المدرسية ، اعداد المعلم ودور التعليم في معركة المصير ، أما التوصيات التي توصل اليها المؤتمر بالنسبة لتوحيد المناهج فهي :

ـ ضرورة العمل على توحيد وتنسيق المناهج للمواد الدراسية والالتزام بالقدر المشترك كحد ادنى وبخاصة في التربية الدينية واللغة العربية والمواد الانسانية والعلوم الرياضيات في المراحل التعليمية المختلفة بحيث تتمشى مع الاتجاهات العلمية الحديثة وتتناسب والمرحلة التاريخية الحاسمة التي تمر بها الامة العربية .

---

(٥) دعت الى عقد هذا المؤتمر حكومة الجماهيرية العربية الليبية .

ـ تقوم لجان مشتركة في نطاق الامانة العامة لجامعة الدول العربية بتأليف ثلاث كتب أم في كل مرحلة تعليمية في مواضيع جغرافية الوطن العربي وتاريخ الامة العربية والتربية القومية وتشمل التركيز على القضية الفلسطينية وعلى تاريخ الاستعمار في الوطن العربي، على ان توضع هذه الكتب وفق القدر المشترك من المناهج التي اقرها مؤتمر وزراء التربية العرب المنعقد في الكويت عام ١٩٦٨ لتكون هذه الكتب الام مرجعا .

ـ عقد حلقة دراسية لخبراء الرياضيات والعلوم في الوطن العربي لوضع مناهج الرياضيات والعلوم بالمراحل المختلفة تؤلف الكتب الامهات ، على ان تكون الكتب الام مرجعا للمعلمين والمؤلفين في الاقطار المختلفة لتضمينها الكتب المدرسية المقررة .

ـ القيام بدراسة علمية لمفردات الطفل العربي في بيئته الطبيعية والمدرسية تمهيدا لتأليف كتب قراءة للصفين الاول والثاني الابتدائيين على المستوى العربي ، مع ترك الحرية لاقطار الامة العربية لاية زيادات تتلاءم والبيئة المحلية .

٤ـ اللجان والحلقات الدراسية

في سبيل تلبية مطاليب المعاهدة الثقافية المعقودة بين دول الجامعة العربية وانطلاقا من روح ميثاق الوحدة الثقافية ودستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في التمكين للوحدة الفكرية بين اجزاء الوطن العربي ، وتنفيذا لمقررات وزراء التربية العرب وتوصيات المؤتمرات الثقافية العربية، عقدت كل من الادارة الثقافية في الامانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم حلقات دراسية وندوات فكرية لبحث ودراسة المشكلات التي تجابه التعليم ونظمه في البلاد العربية .

وحيث ان هذه الحلقات الدراسية والندوات الفكرية كثيرة من حيث الكمية ومتعددة من حيث النوعية ، فقد راينا ان نقتصر على عرض اهم هذه الحلقات والندوات مع الاشارة الى ابرز ما توصلت اليه من توصيات واتجاهات ، ولعل اهم هذه الحلقات ما يأتي :

أ ـ حلقات اعداد المعلم العربي في مراحل التعليم العام المنعقدة في بيروت عام ١٩٥٧ . تدارست الحلقة واقع معاهد ودور المعلمين ، وتوصلت الى التوصيات الاتية : وجوب العناية باعداد المعلمين لمختلف مراحل التعليم ، ان يصحب كل توسع في التعليم تخطيط لاعداد المعلمين يتناسب مع هذا التوسع ويؤدي الى رفع مستوى التعليم ، الاعتناء باللغة العربية وتعريب التعليم في جميع مراحله وانواعه بما في ذلك معاهد المعلمين ، ان تشمل مناهج معاهد المعلمين على ما يكفل اعدادهم اعدادا علميا ونفسيا واجتماعيا ، ان يشمل التدريب العلمي لاعداد المعلمين وممارسة جميع الاعمال التي سيحتاجون اليها في مهنة التعليم ، ضرورة الاهتمام بالهوايات والنشاط الحرفي في مناهج اعداد المعلمين .

ب ـ لجنة دراسة توحيد اسس المناهج المدرسية في التعليم العام المنعقدة بالقاهرة عام ١٩٦٥ كان أهم ما ناقشته هذه الحلقة المواضيع الاتية : الاسس العامة للمناهج المدرسية في الوطن العربي ، والسلم التعليمي واهداف مراحله واهداف المواد الاساسية في كل مرحلة تعليمية ، وتحديد القدر المشترك في المناهج الدراسية في الوطن العربي .

وقد دعت اللجنة الى مراعاة الاسس الآتية في وضع المناهج المدرسية : الاسس القومية ، الاسس الاقتصادية والاجتماعية ، والاسس التربوية والنفسية .

اما موضوع السلم التعليمي واهداف مراحله ، فقد دعت اللجنة الى توحيد السلم التعليمي في البلاد العربية بحيث يكون : ٦ سنوات للابتدائي ، ٣ سنوات اعدادي (متوسط) ، ٣ سنوات ثانوي (اعدادي) على ان يكون الحد الادنى لسن القبول في المدارس الابتدائية ٦ سنوات .

وقد حددت اللجنة اهداف التعليم في مراحله المختلفة ، ثم انهت تقريرها بتوصيات عامة دعت فيها الى : تأليف الكتب الامهات والمصورات الجغرافية والتاريخية التي تعد المراجع الرئيسية لما يؤلف من الكتب المدرسية في تاريخ الوطن العربي وحضارته وجغرافيته وادبه ومقومات مجتمعه ، مراجعة الكتب المدرسية المستعملة حاليا في المدارس للتأكد من تمشيها مع الاسس العامة للمناهج واهداف مراحله والمواد الدراسية التي وردت في تقرير اللجنة .

جـ ـ حلقة توحيد اسس المناهج في دور المعلمين والمعلمات في الوطن العربي المنعقدة في دمشق عام ١٩٦٦ . ولقد توصلت الحلقة الى توصيات حددت فيها اهداف دور المعلمين والاتجاهات العامة في نظم الاعداد من حيث نظم القبول ومدة الدراسة واختيار طلبة الدور وخطط الدراسة ، اما الاسس والاتجاهات العامة للمناهج بدور المعلمين فقد سارت الحلقة في دراستها بالاتجاه الخاص ذاته للجنة الاسس العامة للمناهج الدراسية في التعليم العام .

د ـ حلقة دراسة توحيد اسس المناهج في التعليم المهني والفني في البلاد العربية المنعقدة في القاهرة عام ١٩٦٧ . وكانت اهم التوصيات التي توصلت اليها الحقلة هي : بالنسبة للاهداف العامة للتعليم المهني والفني ، فقد اكدت ما سبق ان اوصت به لجنة دراسة توحيد اسس المناهج في التعليم العام من حيث مراعاة الاسس القومية والاسس الاقتصادية والاجتماعية ، والاسس التربوية والنفسية ، ان تشمل الخطة الدراسية المواد الثقافية مع مراعاة التوازن بين المواد الثقافية والعلمية والمواد التخصصية في جميع مناهج الخطة الدراسية .

هـ ـ حلقة المعينات التعليمية ووسائل الاتصال الجماهيرية في الوطن العربي المنعقدة في عمان عام ١٩٧٠ . توصلت الحلقة الى توصيات عدة ، كان من أهمها الآتي :

ـ عدم قصر استخدام الوسائل التعليمية على تحقيق الاهداف التربوية المتعلقة بالمجال المعرفي وانما يتعدى استخدامها لتحقيق الاهداف الاخرى كتنمية قدرات التفكير ، وتنمية الاتجاهات والقيم ، وتنمية المهارات المستحبة .

توسيع استخدام الوسائل التعليمية في المراحل التعليمية المختلفةوتوسيع استخدامها في المواضيع المنهجية المختلفة في كل من مراحل التعليم العام .

الاستفادة من الوسائل التعليمية في تنمية الذوق الفني والمهني عند المتعلمين والمتدربين .

ـ ان تشمل برامج اعداد المعلمين منهجا محددا في الوسائل التعليمية يقوم بتدريسه مدرس من ذوي الخبرة والكفاءة في مجال الوسائل التعليمية .

ـ ان يتضمن منهاج تدريس الوسائل التعليمية في معاهد المعلمين والمجالات النظرية والعلمية للوسائل التعليمية .

ـ توفير خدمات الوسائل التعليمية عن طريق انشاء اقسام للوسائل التعليمية فيها لخدمة المناهج المدرسية .

ـ ضرورة اجراء الدراسات الاولية حول موضوع التعليم المبرمج والقيام بتطبيقه وتقويم اهميته في مجالات التعليم المختلفة .

ـ ان تبادر الدول العربية بالاشتراك مع جامعة الدول العربية الى اتخاذ الخطوات التنفيذية لانشاء المركز الاقليمي للوسائل التعليمية .

ـ دعوة الامانة العامة لجامعة الدول العربية الى التشاور لاصدار مجلة طلابية على مستوى الوطن العربي .

و ـ حلقة توحيد انظمة الامتحانات في المراحل الدارسية المنعقدة في القاهرة عام ١٩٧٠ . لقد توصلت الحلقة الى التوصيات الاتية :

ـ تنبيه واضعي الاسئلة الى ضرورة التعرف على اهداف المرحلة التعليمية واهداف المادة موضوع الامتحان قبل البدء في اعدادها .

ـ ان يقوم الخبراء والتربويون باعادة النظر في المناهج والكتب واساليب التدريس من حين لآخر على ضوء ما تسفر عنه نتائج التقويم الشامل .

ـ ان يراعى عند وضع مواصفات الكتابة المدرسية معالجة الكتاب للموضوعات بشكل قضايا ومشكلات تعرض وجهات النظر المختلفة .

ـ ضرورة اجراء امتحان في نهاية كل مرحلة تعليمية من المراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية .

ز ـ حلقة العناية بالثقافة القومية للطفل العربي المنعقدة في بيروت عام ١٩٧١ . تناولت الحلقة بحث انشاء مؤسسة او جهاز عربي اقليمي متخصص بالثقافة القومية للطفل العربي ، واوصت بتشكيل مجلس اعلى للثقافة القومية للطفل العربي تنشأ فيه اقسام متخصصة يكون بينها قسم مختص بالمكتبة القومية للطفل العربي ، وقسم مختص بدائرة معارف الاطفال .

كما دعت الحلقة الى معجم مصور للاطفال وكتابة تاريخ الوطن العربي في مستوى الاطفال وانتاج افلام مشتركة من الدول العربية للطفل واصدار مجلة للاطفال على مستوى الوطن العربي .

حـ ـ حلقة المدرسة الثانوية للتعليم العام والمهني في البلاد العربية المنعقدة في عمان عام ١٩٧٢ . لقد توصلت الحلقة الى توصيات تضمنت الخطط والمناهج للمدرسة الثانوية العامة المهنية والفنية مؤكدة على :

ـ ضرورة تطوير مناهج المدرسة الثانوية وطرق واساليب ووسائل التدريس وخاصة للغة العربية والتربية الدينية والعناية بالكتاب المدرسي من حيث انتاجه واخراجه ومحتواه واسلوبه .

ـ يجب ان توفر المناهج في التعليم الفني والمهني فرص العمل الجماعي في شكل مشروعات تبرز قيمة العمل التعاوني بعيدا عن الفردية .

ـ ان يكون منهاج المرحلة الثانوية منبثقا عن دراسة علمية لمتطلبات المجتمع .

ـ ضرورة الاخذ بعين الاعتبار في المناهج الدراسية في المدرسة الثانوية مستوى النمو العقلي ونوعيته .

ط ـ حلقة تسرب التلاميذ وخاصة في مرحلة التعليم الابتدائي المنعقدة في الجزائر عام ١٩٧٢ . كان من أهم التوصيات التي توصلت اليها الحلقة الاتي :

ـ اعادة النظر في نظام التعليم بصفة عامة والتعليم الابتدائي بصفة خاصة للعمل على تجنب الاهدار في التعليم عن طريق اجراء دراسات حول مدة ونوعية التعليم الابتدائي في ضوء مطالب العصر والتطورات العلمية والتربوية .

ـ ضرورة تطوير المنهج وجعله وظيفيا مرتبطا بالمجتمع ومسايرا لمتطلباته وموافقا لحاجات التلاميذ وميولهم ومستوياتهم العقلية والنفسية .

ـ اعطاء اهمية خاصة لمنهج المدرسة الابتدائية في الريف بحيث تبتعد عن الحفظ والتكرار وعن التركيز على الجانب المعرفي وحده ، وانما توجه الاهتمام بالفهم والتفكير والابداع .

ـ تيسير اللغة العربية المستخدمة في تعليم الاطفال ، حتى تصبح اداة طيعة للتعبير عن مختلف مجالات الحياة .

ـ العناية بتزويد المدارس بالوسائل التعليمية الحديثة وتدريب المعلمين على استخدامها .

ـ تطوير نظم الاشراف والتوجيه الفني وحسن اختيار المفتشين والموجهين وفقا لاسس علمية ومهنية .

ـ اعادة النظر في نظم الامتحانات ووسائل التقويم السائدة في المدارس العربية .

ـ توجيه الاهتمام الى تطوير الادارة المدرسية على اسس ديمقراطية وفقا لمبدأ جماعية القيادة .

ـ العناية باعداد المعلم اعدادا علميا وثقافيا ومهنيا وان يكون هذا الاعداد ضمن اطار جماعي وعلى احدث النظم التربوية طبقا لظروف كل دولة .

ـ اعادة النظر في نظم وبرامج التدريب للمعلم اثناء الخدمة .

ى ـ حلقة التدريب المهني للمنتهين من مختلف مراحل التعليم في البلاد العربية المنعقدة في بغداد عام ١٩٧٢ . لقد دعت الحلقة الى تشكيل ادارة على مستوى الوطن العربي في اطار جامعة الدول العربية للتنسيق بين المشروعات المختلفة للتدريب المهني وتبادل الخبرات فيما بينها وتحسينها وتذليل ما يعترضها من صعوبات ، كما توصلت الحلقة الى توصيات تناولت الاسس العامة لخطط ومناهج التدريب المهني .

ك ـ حلقة الادارة التعليمية في البلاد العربية المنعقدة في طرابلس عام ١٩٧٣ . كان من ابرز التوصيات التي توصلت اليها الآتي : ان تعيد الدول العربية النظر في انظمتها الادارية التعليمية وتطورها بصورة مستمرة بما يتلائم مع روح العصر ومستلزمات المستقبل ، ضرورة توفير مشاركة وتعاون بناء بين الاجهزة التخطيطية والاجهزة التنفيذية عند وضع الخطط التعليمية ، تخليص الادارة التعليمية مما يقيدها من جمود القوانين وعقم الروتين والنزعة المتعالية والتسلطية ، ان تعمل الدول العربية على زيادة فعالية الاجهزة التربوية وتطورها بما يحقق الاهداف التربوية لخدمة التنمية الشاملة ، ان تتجه البلاد العربية الى الاخذ بالاساليب الحديثة في الادارة والتمويل لا سيما اتباع اسلوب البرمجة في اعداد ميزانيتها التعليمية وتنفيذها ، ان تعمل البلاد العربية على ادخال مستحدثات تكنولوجيا الادارة التعليمية ، دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم على تنسيق مجهوداتها في المؤسسات والمعاهد المحلية والاقليمية والدولية المعنية بشؤون الادارة .

ل ـ حلقة تعليم اللغات الاجنبية في التعليم العام والفني في البلاد العربية المنعقدة في دمشق عام ١٩٧٣ . كان من اهم توصيات الحلقة : ان تتلاءم محتويات المنهج مع القيم العربية وتكون وسيلة من وسائل توجيه الطلاب توجيها قوميا عربيا انسانيا ، ان تتلاءم مع مستوى نضج الطلاب الاجتماعي والعقلي والعاطفي والوجداني ، ان تتلاءم المناهج مع ميول الطلاب وهواياتهم وتشوقهم الى متابعتها والاستزادة منها ، ان يعكس الكتاب المقرر الاهداف التربوية ضمن الخطة التربوية لتعليم اللغات الاجنبية وليس بمعزل عنها .

م ـ الرياضيات المعاصرة في المرحلة الاعدادية .

ـ اجتماع خبراء الرياضيات المعاصرة المنعقد بالاسكندرية عام ١٩٧٢ . وقد تدارس الخبراء خطة تنفيذية لتطوير تدريس الرياضيات في المرحلة الاعدادية ووضعوا مشروع منهاج للسنوات الثلاثة ومنهاج مفصل للسنة الأولى الاعدادية ، كما تم الاتفاق على طريقة تأليف كتاب الطالب ودليل المدرس ، كما تم اختيار المؤلفين من مختلف البلاد العربية .

ـ الحلقة الدراسية لمؤلفي كتاب الصف الاول للرياضيات الحديثة المنعقدة في الكويت عام ١٩٧٣ . اجتمع مؤلفو كتاب الصف الاول وناقشوا الفصول المؤلفة وعدلوها في صورة نهائية ، كما اتفقوا على خطة تأليف كتاب الصف الثاني الاعدادي .

ـ الحلقة الدراسية لمؤلفي كتاب الصف الثاني للرياضيات المنعقدة بالقاهرة عام ١٩٧٢ . اجتمع مؤلفوا كتاب الصف الثاني وخبراء المشروع لمناقشة فصول كتاب الصف الثاني ودليل المعلم واستعراض كتاب الصف الاول الذي تم طبعه في دمشق والذي طلبت كل من العراق ومصر اجراء تجربة لهذا الكتاب بمدارسها الاعدادية .

ن ـ اجتماع الخبراء العرب المتخصصين في البحوث التربوية المنعقدة في بغداد عام ١٩٧٤ . ناقش الخبراء في اجتماعهم واقع البحوث التربوية في الوطن العربي وكيفية تطوير هذا الواقع من حيث الاسس والمقومات والاتجاهات . وقد توصل المجتمعون الى توصيات كان من اهمها : دعوة الدول العربية الى انشاء مراكز متخصصة بالبحوث التربوية ، تقوم الدول العربية بوضع برنامج لاعداد المختصين بالبحوث التربوية وتدريب العاملين في الميادين التربوية لبلوغ المستويات المناسبة للقيام بالبحوث التربوية ، تقوم الدول العربية بتكوين هيئة مسؤولة عن وضع سياسة البحوث التربوية والاشراف على خططها ، تقوم الدول العربية باعتماد موارد مالية لاغراض البحوث التربوية .

س ـ اجتماع الخبراء المتخصصين لدراسة مشكلات تعليم اللغة العربية في التعليم العام بالبلاد العربية المنعقد في عمان عام ١٩٧٤ . تدارس الاجتماع تحديد مشكلات تعليم اللغة العربية وترتيب اولوياتها واقتراح خطط لبحثها مستقبلا ، اما اهم التوصيات التي توصل اليها فهي : ان يكون تعليم اللغة العربية مرتبطا بالاهداف القومية ، الاخذ في اعداد معلمي المرحلة الابتدائية بنظام الشهادة الثانوية مع سنتين بعدها ، تيسير الدراسة العالية لمعلمي المرحلة الابتدائية بما يضمن استمرار تنميتهم العلمية والتربوية ، ان تستبعد استبعادا تاما كل فكرة تدعو الى استخدام العامية في التعليم او اغفال التراث العربي ، او الى تثبيت الواقع اللغوي الاقليمي ، توجيه مزيد من العناية الى اجراء التجارب والدراسات والبحوث العلمية التي يعتمد عليها في بناء المناهج وتقويمها وفي تاليف الكتب واختيار انجح أساليب التدريس ، ضرورة اتخاذ اللغة العربية لغة للتدريس في الكليات الجامعية والمعاهد العالية .

ع ـ اجتماع خبراء لتطوير نظم الامتحانات في البلاد العربية المنعقدة في الكويت عام ١٩٧٤ . تناول الاجتماع مناقشة توحيد نظم الامتحانات في البلاد العربية وتطوير أساليب الامتحانات ووسائل التقويم المستعملة ، وقد تم التوصل الى توصيات بشان هذه المواضيع وكان من اهمها : ينشأ بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وحدة لتطوير نظم الامتحانات وتقويم التلاميذ ، العمل على أن تتضمن كل مادة دراسية الاهداف التي تسعى لتحقيقها بحيث يتيسر تحديد الادوات والوسائل المناسبة لاختبار مدى مدى تحقيق هذه الاهداف ، العمل على استخدام الاختبارات الموضوعية بجانب اختبارات المقال ، ان تقوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم باعداد بطاقة (سجل) لتقويم التلاميذ وتسجيل جميع البيانات التي تساعد على تشخيص نواحي قوتهم وضعفهم ، العمل ما امكن على الغاء امتحان الشهادة الابتدائية وجعله محليا .

ف ـ اجتماع الخبراء لدراسة اعداد افلام ثقافية عن فلسطين والقضية الفلسطينية القاهرة أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ . ويهدف الاجتماع الى وضع مخطط تعد بموجبه مجموعة من الافلام الوثائقية للاعلام عن القضية الفلسطينية ، وكشف ما تمارسه اسرائيل على المؤسسات الثقافية من عسف وتشويه . وقد وضعت اللجنة توصياتها واحالتها الى دائرة الشؤون التربوية والثقافية الفلسطينية للنظر والتنفيذ .

ص ـ لجنة فنية لوضع كتب مدرسية عن فلسطين والقضية الفلسطينية : القاهرة أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ . وتهدف الى وضع كتب عن فلسطين والقضية الفلسطينية تكون في متناول المعلمين والتلاميذ في مراحل التعليم العام لتعميق فهمهم بالقضية الفلسطينية وتوثيق ارتباطهم بها باعتبارها قضية عربية مصيرية .

وقد نفذت ادارة التربية في دورة ١٩٧٦/ ١٩٧٧ مشروعا يتصل بهذا البرنامج ، وهو تأليف كتاب عن القضية الفلسطينية يعين طلاب المرحلة الثانوية بالوطن العربي على دراستها وفهمها .

ق ـ لجنة فنية لدراسة المناهج التعليمية ، المقررة للطلاب العرب في الاراضي العربية المحتلة ، عمان ٧/١٢/ ١٩٧٤ . وتهدف لفضح ما قامت به السلطات الاسرائيلية من تحريف للمناهج والكتب التعليمية المقررة للطلاب العرب في فلسطين وما ادخلته من معلومات مزيفة بهدف صياغة فكر الطالب العربي صياغة مفصولة عن اصالته الحضارية وتفقده مقومات الحياة العصرية ، وتكرس لديه نزعة التفرقة والتمييز العنصري بين العرب واليهود .

ر ـ لجنة خبراء لاجراء دراسة تقويمية لنتائج استخدام التليفزيون كوسيلة تعليمية ابريل/نيسان ١٩٧٥ ،وتهدف اللجنة دراسة اثر استخدام التليفزيون كوسيلة تعليمية، وتحسين ذلك الاثر بالتعليم بفعالية كفاية. وقد جاءت بعض التوصيات والمقترحات بتدريب الكوادر الفنية والتعليمية والادارية على احدث طرق انتاج التليفزيون التربوي ، كذلك تدريب معلمي الصفوف على استخدام برامج التليفزيون التعليمي في دورات مكثفة . واوصت اللجنة بتوعية مدراء المدارس وموجهي المواد واولياء الامور والتلاميذ بأهميته ، وقد اقترحت تشجيع تبادل الزيارات والخبراء والبرامج التعليمية بين الدول العربية .

ش ـ حصر الالفاظ التي يشيع تداولها بين تلاميذ المرحلة الابتدائية القاهرة/ ١٩٧٥ . ويهدف هذا المشروع المثمر الى حصر الالفاظ التي يشيع تداولها تعبيرا وكتابة بين تلاميذ المرحلة الابتدائية بالبلاد العربية وضمها في قوائم مدرجة من اجل الاستفادة من هذه القوائم في تأليف كتب تلاميذ المرحلة الابتدائية واعداد معجم عربي مدرسي .

ت ــ لجنة فنية لدراسة المناهج التعليمية المقررة للطلاب اليهود في الاراضي العربية المحتلة ، بيروت أيار/مايو ١٩٧٥. وتهدف لكشف التزييف الذي تمارسه السلطات التربوية في اسرائيل على المناهج والكتب المقررة للطلاب اليهود في الاراضي العربية المحتلة في فلسطين والتحريف الذي تحدثه في التاريخ العربي والديانة الاسلامية بهدف الاساءة للحضارة العربية والاسلامية .

ث ــ حلقة المسؤولين عن تدريب المعلمين في أثناء الخدمة ، اكتوبر/تشرين الاول ١٩٧٥.واستهدفت هذه الحلقة ابراز مفهوم التربية المستمرة وتجديد تدريب المعلمين في أثناء الخدمة لمسايرة التقدم في العلوم التربوية ، والتأكيد على دور التقنيات التربوية الجديدة في تدريبهم ، وتنسيق العمل بين المسؤولين عن تدريب المعلمين في أثناء الخدمة في البلاد العربية . هذا وقد دعت الحلقة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الى انشاء مركز عربي لتدريب واعداد القيادات التربوية يكون من مهامه : التنسيق بين أجهزة التدريب في الوطن العربي ، تعميم واعداد مواد التدريب مبرمجة ، وتعميمها على الدول العربية لدعم كفاية هذه الاجهزة ، واعداد قيادات تدريبية على مستوى عال من الكفاءة الفنية ، اجراء البحوث والدراسات الميدانية عن اوضاع المناهج والتدريب في اثناء الخدمة .

خ ــ اجتماع وكلاء وزارات التربية والتعليم في البلاد العربية لبحث الادارة التربوية الاسكندرية آب/اغسطس ١٩٧٦ . وتهدف لبحث القضايا والمشكلات التي تواجه تنظيم الادارة التربوية في البلاد العربية ، وقد توصل الاجتماع لتبني تصور لتنظيم الادارة التربوية ووضع تنظيمها وفقا لظروفها وامكانياتها ، كما اكد على اهمية دور المنظمة في تقديم المشورة لوزارات التربية في كل ما يرتبط بتطوير انظمتها الادارية وتنظيم المؤتمرات والدورات التدريبية من اجل اعداد الاطر الادارية الكافية في الوطن العربي .

ذ ــ اجتماع خبراء لدراسة امكانية تطوير برامج واساليب تدريب المعلمين في أثناء الخدمة بالبلاد العربية ، القاهرة/ من ٢٠ ــ ٢٦ ابريل/نيسان ١٩٧٧ . ويهدف الاجتماع لدراسة الوضع القائم في مؤسسات التدريب اثناء الخدمة ، وما يمكن اتخاذه لتطويرها وتدعيمها وتحقيق التنسيق والتعاون بينها ، اضافة الى بحث البدائل التي يمكن للمنظمة أن تسهم فيها أو تنفذها لتطوير برامج واساليب واجهزة التدريب بالوطن العربي . وقد أوصى الاجتماع بجملة من التوصيات ، كدراسة تطوير برامج واساليب تدريب معلمي المرحلة الابتدائية باعتبارها المرحلة الاساسية الالزامية في الوطن العربي، واكد الاجتماع على أهمية تبادل الخبرات وتنسيق الجهود ودعم التعاون العربي في المجال التربوي .

ض ــ اجتماع خبراء ومسؤولين لبحث وسائل تطوير اعداد معلمي اللغة العربية الرياض آذار/مارس ١٩٧٧ . ويهدف الاجتماع لمعالجة وسائل تطوير اعداد مدرسي اللغة العربية من الناحيتين العلمية والتربوية وقد صدرت عن الاجتماع جملة توصيات تصل بانشاء مركز عربي لتطوير اللغة العربية ، ووضع اسس ومعايير لمناهج اعداد مدرسي العربية في الجامعات .

ظ ــ اجتماع خبراء ومسؤولين عن تقنيات التعليم لدراسة مشكلات استخدام التليفزيون في التعليم بالبلاد العربية ، بغداد آذار/مارس ١٩٧٧ . ويهدف الاجتماع الى التعرف على جوانب القوة والضعف في تجربة كل قطر عربي في مجال استخدام التليفزيون في التعليم والعناصر المشتركة في هذه التجارب ، وتحديد المشكلات والعقبات التي تواجه استخدام التليفزيون في التعليم في البلاد العربية وقد عرض لبعض الاتجاهات الحديثة في التعليم التليفزيوني واستخداماته المختلفة بهدف بحث امكان الاستفادة من نتائج هذه الاتجاهات .

ولقد توجت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم انجازاتها في مجال التعاون التربوي العربي في وضع استراتيجيتين : احدهما الاستراتيجية العربية للتربية والثانية الاستراتيجية العربية لمحو الامية وتعليم الكبار ، ولقد تناولت كل من هاتين الاستراتيجيتين بالبحث تحليل الواقع التربوي في البلاد العربية وتحديد الاهداف المطلوب تحقيقها ، ولذلك تحديد المبادىء والاسس التي يجب اعتمادها والاسترشاد بها للنهوض بالانظمة التعليمية من حيث الكم والكيف لتكون قادرة على المساهمة في التصدي للتحديات المصيرية التي تجابهها الامة العربية من تجزئة واستعمار وصهيونية وتخلف .

تقويم الانشطة والانجازات التي قامت بها الاجهزة الثقافية في جامعة الدول العربية

لقد كان من أهم الاسس والمنطلقات التي اعتمدتها الاجهزة الثقافية في جامعة الدول العربية ، في تبنيها للمشاريع والبرامج التي انجزتها منذ مرحلة التكوين عام ١٩٤٥ حتى قيام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام ١٩٧٠ ، المعاهدة الثقافية المنعقدة بين دول الجامعة العربية عام ١٩٤٥ التي اكتفت بالتعاون والتبادل في الشؤون التربوية والثقافية بين دول الجامعة العربية .

اما ميثاق الوحدة الثقافية العربية فيعتبر بحق قفزة الى الامام في طريق الوحدة الفكرية من حيث تخطي مجال التعاون والتبادل بين البلاد العربية الى مجال التلاحم الثقافي والتوحيد في القضايا الاساسية . فقد طالب الميثاق ان تعمل الدول الاعضاءعلى بلوغ مستويات تعليمية متماثلة عن طريق تنسيق انظمة التعليم فيها ، وبخاصة توحيد السلم التعليمي وتوحيد اسس المناهج وخطة الدراسة والكتب المدرسية ومستوى الامتحانات وقواعد القبول وتعادل الشهادات واساليب اعداد المعلمين وادارة المؤسسات التعليمية .

ان الانجازات الفعلية والثمار الحقيقية التي جنتها الدول العربية من الجهود المبذولة والانشطة المقدمة من الاجهزة الثقافية لجامعة الدول العربية لا يمكن قياس اثرها بشكل مباشر ولكنها مع ذلك لا يمكن انكارها . ويكفي ان نشير في هذا السياق الى انه كان من بين هذه الانجازات تلك الفرص الثمينة التي اتاحتها اجتماعات ولقاءات المؤتمرات الثقافية ووزراء التربية العرب والحلقات الدراسية للمسؤولين في مواقع العمل في وزارات التربية والمتخصصين في علوم التربية . فقد تم في هذه الاجتماعات واللقاءات تبادل للخبرات وعرض لوجهات النظر والاراء المختلفة حول المشاكل المطروحة للمناقشة . كما كانت هذه اللقاءات مجالا تناول فيه المفكرون العرب مشكلاتهم التربوية في جو يتسم بالصراحة ويتعامل فيه المجتمعون بالحوار الحر والنقاش الهادف .

اما التوصيات والقرارات التي توصلت اليها الحلقات والمؤتمرات الثقافية والوزارية في مجابهة المشاكل التربوية المختلفة فهي انجازات ضخمة في كمها ، ممتازة في كيفها . لقد توفر لدينا منها مجموعة كبيرة جدا تتسم بالشمول والتنوع ، وتتصل بمشكلات بالغة الاهمية كما تعكس دراسات عميقة وجهدا كبيرا بذله الذين قاموا بهذه الدراسات . وامتدت هذه الدراسات الى الاسس والاهداف العامة للتربية ، والاهداف الخاصة لمواضيع الدراسة المختلفة في جميع المراحل التعليمية ، وتحديد القدر المشترك من المفردات والمساقات الدراسية لمواضيع الثقافة العربية والدروس الاساسية ، بالاضافة الى الاهتمام الموجه لاعداد المعلم وتدريبه في اثناء الخدمة ، وكذلك الاهتمام بالكتاب المدرسي

والامتحانات والتقويم والادارة التعليمية والاشراف التربوي وطرائق التدريس وتكنولوجية التربية وغيرها .

ولا يفوتنا ان نقرر في هذا السياق ان الدراسات والبحوث التي قدمت الى الحلقات والمؤتمرات ، ثم القرارات والتوصيات التي تمخضت عنها هذه الحلقات والمؤتمرات ، تعتبر من أهم المراجع التربوية للباحثين في مشكلات التربية بالدول العربية .

والحقيقة ان الاجهزة الثقافية في جامعة الدول العربية قد قامت بجهد واضح في التناول الجدي لمشكلات التربية في الدول العربية ، مما كان له اثار ملموسة في تجويد التربية وتجديدها في الوطن العربي والتقريب بين الانظمة التعليمية في البلاد العربية ، الا ان مردودات مناشط المنظمة لم تكن بمستوى الامال المنشودة والاهداف المرسومة في المواثيق من توحيد وتكامل في القضايا الاساسية تمكينا للوحدة الفكرية بين اجزاء الوطن العربي كاساس للوحدة العربية الشاملة . ثم ان نتائج هذه الانجازات لم تساير الاتجاهات المتضمنة في التوصيات التي صدرت بل ان كثيرا من التوصيات بقيت بعيدا عن حيز التنفيذ ولعل السبب الرئيسي هو ان مهمة المنظمة هي التنسيق بين الدول العربية اما اتخاذ القرارات السياسية في اعتماد السياسة التربوية ووضع الخطط التربوية التي تخدم مضمون الوحدة العربية فهي من صنع الحكومات العربية . ان مهمة المنظمة هي مهمة فنية فحسب يحكمها ويؤثر فيها وفي مجالات عملها القرار السياسي كما تتحكم السياسة واتجاهاتها في صياغة الاهداف التربوية في كل قطر عربي على انفراد .

ولقد حان الوقت واتسع المجال لهذه الاجهزة الثقافية ـ وخاصة بعد انشاء المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ الى ان ترتفع الى مستوى يمكن ان تنطلق منه الى ما يحقق امال الامة العربية ،متخطية تقليد الوقوف عند حد اصدار التوصيات ، ومتجاوزة القناعة بمظهر قومية القرارات الى التركيز على طريقة التنفيذ ، وخاصة بتنفيذ الاستراتيجية العربية للتربية بعد ان تعتمدها القيادات السياسية . واذا كانت الامة العربية في واقعها قد تجاوزت مرحلة الشعارات واعلان التصريحات اخذة بمبدأ العمل الجاد الذي يتناسب مع تاريخها العربي فاننا نأمل ان تزدهر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، وان تجد من الدعم العربي لها ما يساعدها على استكمال حاجاتها من الاجهزة والخبراء حتى تكون لها انطلاقات أوسع . ان تحقيق أمل المنظمة في المزيد من الدعم سيقابله حتما تحقيق الامال العربية في المزيد من الانتاج .

ونحن في ضوء تحليل المناشط وتقويم الانجازات التي قامت بها الاجهزة الثقافية في جامعة الدول العربية ، يمكننا ان نتقدم ببعض **المقترحات** التي تجعل امكانية تنفيذ التوصيات قائمة :

ـ العمل على مد الجسور المحكمة بين المنظمة وبين وزارات التربية في البلاد العربية لتحسين نوعية الانتاج ووضع القرارات والتوصيات موضع التطبيق العلمي ، وقد يساعد على ذلك ان تقوم مثلا كل وزارة من وزارات التربية في الدول العربية بتشكيل لجنة ذات سكرتارية متفرغة لعمل المنظمة لتكون أداة للاتصال المباشر بين المنظمة وبين الوزارات التي تمثلها ، ولذلك يمكن تعيين ممثلين دائمين للدول الاعضاء يكون مقرهم المنظمة ، كما ان المنظمة من جانبها لم تقف عند حدود المراسلات والاتصلات غير المباشرة بوزارات التربية في الدول العربية ، بل عمدت على ارسال خبراء يتنقلون في الاقطار العربية للاطلاع على الواقع التربوي

ودراسته عن قرب ، وكذلك للاتصال بالمسؤولين في وزارات التربية واشعارهم باهتمام المنظمة بهم بطريقة ملموسة تؤدي الى تقوية الصلات القائمة .

ـ العمل على وضع بروتوكول ـ بعد كل مؤتمر او حلقة دراسية تعقد ـ ينظم تنفيذ التوصيات والقرارات وفق خطة زمنية مع تحديد المسؤوليات ومواقعها .

ـ اعادة النظر في الانظمة واللوائح المعمول بها في المنظمة بحيث تتغير بما يكفل زيادة حرية العمل وسرعة الحركة في جهاز فني متخصص ، كما أن التغيير يجب أن يكون في اتجاه يساعد على اجتذاب الكوادر الفنية والمتخصصة التي تتسم بالكفاءة والحيوية والاخلاص .

أما خطة المنظمة في وضع مشروعاتها وبرامجها فقد اتجه السير الى اعطاء الاولويات للمشاريع والبرامج التي تخدم اهداف ميثاق الوحدة الثقافية ودستور المنظمة العربية ، وهذا يتطلب تجسيد أهم التوصيات التي توصلت اليها الحلقات والمؤتمرات السابقة الى اجراءات عملية تشعر الدول العربية وتحس بالفائدة العائدة منها في تحقيق هدف النهوض بالانظمة التعليمية العربية وتطويرها تجديدا وتجويدا ، أو كذلك التقريب بين نظم التعليم في البلاد العربية سعيا وراء توحيدها قدر الامكان . ونخص بالذكر على سبيل المثال ، مشروع دراسة وتقويم الانظمة التربوية في البلاد العربية ومساعدتها في رسم سياستها التعليمية الجديدة في ضوء الاستراتيجية الجديدة للتربية في البلاد العربية المنبثقة من حاجات الامة العربية وأملها في الوحدة والتحرر من الاستعمار والصهيونية .

كلمة ختامية

الامة العربية في الوضع الذي هي فيه ، والمرحلة التاريخية التي تمر بها ، والتحديات المصيرية التي تواجهها ، تتطلب من الافراد والحكومات والمنظمات العربية ـ الشعبية منها والحكومية ـ ان تبذل مزيدا من الجهد والعمل من اجل تحقيق اهداف الامة العربية الكبرى في الوحدة الشاملة والتحرر الكامل من الاستعمار والصهيونية والتخلف .

اننا نأمل أن تتمكن المنظمات والمؤسسات العربية وخاصة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ بحكم مركزها ومكانتها ـ من أن توفق في انطلاق اكبر في اتجاه المساهمة في تحقيق اهداف الامة العربية عن طريق التربية ، خاصة بعد أن اتضح أن معظم الدراسات والقرارت والتوصيات التي صدرت عنها لم يتهيأ لها في مجال التنفيذ ما يساعد على تحقيق الكثير من أمال المخلصين ، كما اننا نأمل أن تتمكن المنظمات العربية من متابعة ما يصدر عنها من قرارات وتوصيات والسعي إلى وضعها في مشاريع اجرائية تنفيذية .

واخيرا نرى أن وضع استراتيجية متكاملة موحدة للمنظمات المهنية والمؤسسات التربوية ستساعد على توجيه خطوات السير واساليب العمل التي تنتهجها كل منظمة □

الخطوط الرئيسية
لاستراتيجية تطوير التربية العربية *

محمود محمود

الخبير بادارة التربية في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

١ ــ مقدمــة :

أصدر المؤتمر الرابع لوزراء التربية والتعليم العرب الذي انعقد في صنعا(ديسمبر ١ كانون أول ١٩٧٢) قرارا بأن تقوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتشكيل لجنة عربية من رجال الفكر التربوي المتخصصين في العلوم الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية والتخطيط تتولى على المستوى العربي وضع استراتيجية لتطوير التربية ، يمكن لكل قطر عربي أن يستهدي بعناصرها الرئيسية في رسم سياسته وخططه التربوية ، ويكون عمل اللجنة امتدادا لاهتمام المؤتمر واستكمالا لجهوده في هذا المجال .

ولم تكن فكرة وضع استراتيجية يتم بمقتضاها تطوير التربية أمرا جديدا في هذا المؤتمر فقد أدركت بعض الدول من قبل ضرورة وضع استراتيجية للتعليم فيها ، وذلك في ضوء ظروفها الخاصة ومشكلاتها الواقعية المحلية ، ولكن الوزراء المجتمعين في صنعاء كانوا يهدفون الى توحيد الفكر والثقافة في العالم العربي . ومن ثم كان تصورهم للاستراتيجية أن تكون شاملة للوطن العربي كله .

وقد أشاروا في قرارهم الى الدور الطليعي الذي تؤديه الأمة العربية دائما في بناء الحضارة الانسانية مستلهمة ذلك من تراثها العظيم وانجازات أبنائها عبر العصور ، كما أشاروا إلى ما تملكه الأمة العربية من طاقات وامكانات يمكن تعبئتها وتنظيمها واستخدامها من أجل القضاء على التخلف ومواجهة تحديات الاستعمار والصهيونية ، وتطوير الحضارة العربية على أسس من القيم الروحية والمثل العربية الاصيلة وبمبادىء العلم الحديث وتطبيقاته لتكوين مجتمع متعلم قادر على تحقيق الوحدة العربية والاسهام في الحضارة العالمية .

وقد نوه القرار بالجهود التي تبذل في الوطن العربي من أجل التنمية الشاملة ، وبالدور الذي تقوم به التربية لتمكين المجتمع العربي من تحقيق التقدم ومواكبة الحضارة الانسانية والاسهام فيها .

---

* القي هذا البحث في « الندوة الفكرية لدور التعليم في الوحدة العربية » التي انعقدت في بغداد ما بين ٢٨ ــ ٣٠ نيسان /ابريل ١٩٧٩ .

ويقتضي ذلك اصلاح النظم التعليمية في البلاد العربية بصورة شاملة .

وبناء على ما تقدم قرر مؤتمر الوزراء العرب ضرورة التقاء الدول العربية على استراتيجية عامة واحدة لتطوير التربية فيها بما يكفل العمل ضمن اطار قومي موحد ويضمن لها بلوغ اهدافها القومية والانسانية ، على أن تنطلق هذه الاستراتيجية من المبادىء الأساسية الآتية :

(أ) ضرورة تطوير المجتمع العربي بما يضمن الحفاظ على مقوماته الأساسية وهي الدين والحضارة العربية الاسلامية واللغة العربية والقيم الانسانية والخصائص القومية وانفتاحه على تيار التقدم العلمي والتكنولوجي وتفاعله مع التغييرات المتلاحقة في العالم المعاصر المنسجمة مع خصائصه الأصيلة .

(ب) ضرورة أن يكون الدين ركنا أساسيا في تربية الانسان العربي بحيث تؤدي هذه التربية الى انطلاق طاقاته الكامنة واتاحة الفرصة له لاستثمارها واعداده لمواجهة جميع المطامع والتحديات التي تواجه الوطن العربي ، وتحد من حريته واستقلاله ، وتحول دون تقدمه واسهامه في اثراء الحضارة الانسانية وحفظ السلام في العالم .

(ج) ضرورة تفاعل التربية مع مختلف جوانب التنمية الشاملة واعتبار التربية أداة رئيسية لتحقيقها وضرورة تنسيق وتكامل التربية وتطورها مع خطط التنمية الشاملة .

(د) ضرورة الاستفادة من الدراسة العلمية للتراث العربي الاسلامي وما ينطوي عليه من مبادىء واتجاهات تربوية بناءة ، ومن تطور الفكر التربوي المعاصر .

(هـ) التزام المنهج العلمي في دراسة المشكلات التربوية ووضع الخطط اللازمة لتطوير التربية في الوطن العربي .

(و) تقدير امكانات الوطن العربي المستغلة والكامنة وحاجاته المتطورة وتطلعاته الى التقدم والحياة الكريمة .

ولتحقيق ما سبق قرر المؤتمر أن تقوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتشكيل لجنة عربية من رجال الفكر التربوي والمختصين في العلوم الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية والتخطيط تتولى ـ على المستوى العربي ـ وضع استراتيجية لتطوير التربية يمكن لكل قطر عربي أن يستهدي بعناصرها الرئيسية في رسم سياسته وخططه التربوية .

ويقوم عمل هذه اللجنة على ما يلي :

(أ) الاستفادة من المنظمات والأجهزة العربية في عملها بوضع دراسات متخصصة أو تقديم بعض الخدمات اللازمة لها .

(ب) الاتصال بوزارات التربية في كل قطر عربي لضمان التعرف على رأي المختصين العرب في القضايا التربوية الأساسية واقتراح الحلول لها .

(ج) الاستعانة بآراء أصحاب الاختصاص من الأقطار العربية المختلفة لضمان شمول النظرة وتكوين الفكرة المتكاملة عن المشكلات التربوية .

وتولي اللجنة في عملها عناية خاصة للقضايا التربوية التي تنفرد بها المنطقة العربية أو التي

تظهر حدتها فيها كقضية محو الأمية وتعليم الكبار ، وقضية التربية الدينية والقومية والعسكرية، وقضية استعمال اللغة العربية في جميع مواد التعليم ومستوياته ، والتعليم في المناطق الريفية ، وادخال « العمل » في صلب العملية التعليمية ، والاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية في التعليم .

واستجابة لقرار السادة الوزراء قامت المنظمة بتشكيل اللجنة المنصوص عنهـــا برئاســة الــدكتــور محمــد احمد الشريف وزير التربية والتعليم في الجماهيرية العربية الليبية . وقد باشرت اللجنة عملها في ضوء هذا القرار ملتزمة باتجاهاته وتوجيهاته ، وانتهت من وضع تقريرها مفصلا ومجملا ، وقد عرض هذا التقرير على المؤتمر العام للمنظمة في دورته غير العادية الأولى التي انعقدت في الخرطوم (٧/٢٩ ــ ١٩٧٨/٨/٢) ، وأصدر المؤتمر قراراً بشأنه يقضي باعتبار الاستراتيجية الموضوعة أساسا صالحا لتطوير التربية في الوطن العربي على المستويات القطرية والقومية .

٢ ــ معنى الاستراتيجية

وطبيعي عند التصدي للكتابة عن أية استراتيجية من الاستراتيجيات أن يكون مفهوم اللفظ واضحا في ذهن الكاتب قبل أن يشرع في رسم الخطوط العريضة التي تحدد معالم الاستراتيجية .

والاستراتيجية ــ كما جاء في التقرير عنها ــ تعني مجموعة الأفكار والمبادئ التي تتناول ميداناً من ميادين النشاط الانساني بصورة شاملة متكاملة ، وتكون ذات دلالة على وسائل العمل ومتطلباته واتجاهات مساراته بقصد احداث تغييرات فيه وصولا الى أهداف محددة . وما دامت معنية بالمستقبل فانها تأخذ في الاعتبار احتمالات متعددة لاحداثه ، فتنطوي على قابلية للتعديل وفقاً لمقتضياته ، وهي تقع وسطاً بين السياسة والخطة .

والاستراتيجية السليمة لتطوير التربية في البلاد العربية لا بد أن تضع في اعتبارها المرحلة التاريخية التي تجتازها أمتنا العربية في العصر الحاضر ، وما تواجهه من تحديات وما لديها من امكانات .

٣ ــ التحديات والامكانــات

فاما التحديات التي تواجهنا فهي في كلمــات ثلاث : التخلــف ، والاستعمــار ، والصهيونية . ويتصل بهذه التحديات الضخمة الثورة العلمية التقنية وضرورة اللحاق بها وتحديث العقل البشري مع الملاءمة بين العلم من ناحية والقيم الانسانية الماثلة في أصول عقائدنا وثقافتنا من ناحية أخرى ، واستخدام هذا التزاوج بين العلم والثقافة في تحقيق التنمية الشاملة التي نهدف اليها .

وهذه التحديات التي تواجهنا تقتضي بالضرورة جهوداً قومية تتضافر فيها الدول العربية ، وتلتمس العون في بعض نواحيها من الجهود الدولية المشتركة . فان بعض المشكلات لا تجد لها حلا إلا على المستوى الدولي كمشكلات التغذية والبيئة والطاقة وما يترتب على النظام الاقتصادي الدولي الجديد ومحاربة العنصرية وصيانة السلام الدولي القائم على الحق والعدل .

أما الامكانات التي تتميز بها الأمة العربية فهي ضخمة حقاً وان لم تستغل بالقدر الكافي . وأبرز هذه الامكانات أن العرب على تعدد أقطارهم أمة واحدة تؤلف بينهم روابط الوطن الواحد واللغة

الواحدة ، وروابط العقيدة والثقافة السائدة ، والتاريخ المشترك ، والنضال المشترك في سبيل التحرر والاستقلال ، والمصالح المشتركة ، والمصير الواحد . وهم يؤلفون مع دول العالم الثالث ودول عدم الانحياز قوة لا يستهان بها .

والأمة العربية غنية بعقيدتها الدينية وبتراثها الأدبي والعلمي . وبثروتها البشرية الغنية مما يجعل لها في العالم المعاصر رسالة عظمى في اصلاح المجتمع البشري على أسس من القيم الانسانية السامية .

وفي الوطن العربي ثروات ضخمة ، فلدينا نسبة كبيرة من احتياطي النفط في العالم ، ومساحات شاسعة خصبة لو وفرنا لها المياه لامدت العالم بمحصول زراعي وافر . وهناك معادن كثيرة لا تزال دفينة في باطن الأرض ولا بد لنا ازاء ذلك من تنمية الثروة البشرية وتدريبها على طرق استغلال هذه الموارد .

ولموقع الوطن العربي امكانات حضارية واستراتيجية كبيرة . فهو وسط في التبادل الحضاري وفي تبادل التجارة الدولية ، ووسط بين القارات وبين مراكز الصراع بين الدول الكبرى . وهي امكانات لو أحسن استثمارها لعادت على الأمة العربية وعلى العالم أجمع بالخير العميم .

٤ ـ استراتيجية عربية لتطوير التربية : الانجازات والمشكلات

هذه التحديات وهذه الامكانات التي ذكرناها تستوجب تغيير الأوضاع التربوية في البلاد العربية بما يحقق لها أمانيها وأهدافها ، ووضع استراتيجية للتربية تراعي ظروف الامة العربية في نواحيها الاقتصادية والسياسية والثقافية ، ويستتبع ذلك تحليل المجتمع العربي في حاضره وماضيه ، ودراسة مكانة التربية في سياق تطوره قديماً وحديثاً مع الالمام بأهم سمات العصر الحاضر .

وقد نحا تقرير استراتيجية تطوير التربية العربية هذا النحو ، واستعرض واقع التربية العربية وهو حصيلة العوامل المختلفة التي تعرض لها المجتمع العربي . ويتمثل هذا الواقع في الانجازات التي حققتها الأنظمة التربوية بصفة عامة ، والمؤتمرات التي شكلت حركة التربية العربية واتجاهاتها ، كما يتمثل في المشكلات التي نواجهها .

أما عن الانجازات التي حققتها الأنظمة التربوية بصفة عامة فأبرزها التزايد الكمي في عدد الملتحقين بالمدارس وبخاصة بعد منتصف القرن العشرين ، لتحقيق الديمقراطية في التعليم . وصاحب هذا التطور الكمي في اعداد الطلاب بطبيعة الحال تطور مماثل في مجال اعداد المعلمين وتدريبهم ، بحيث ارتفعت نسبة المعلمين إلى التلاميذ ، وطبيعي مع هذا ان تزداد نسبة الانفاق على التعليم .

وشهد التعليم فيما بعد الستينات من هذا القرن جهوداً مستمرة لتحسين نوعيته وتطوير بنيته ، فأخذت بعض البلاد بنظام المدرسة ذات الفصل الواحد ، وأدخلت الدراسات العملية في المناهج ، وحدثت محاولات لتجريب المدرسة الشاملة ذات المجالات المتنوعة ، وزاد الوعي بأهمية التعليم الفني .

وكذلك حظي تطوير المناهج وتحديثها بعناية بالغة ، وعقدت لذلك كثير من الاجتماعات

والمؤتمرات وهناك اتجاه الى تطوير نظم الامتحانات ، والنهوض بالكتاب المدرسي وبالوسائل التعليمية .

ويساند هذا الاتجاه نحو الاهتمام بالكيف اعتماد البحث التربوي في البلاد العربية بصفة عامة ، مما دعا المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الى الشروع في انشاء وحدة مستقلة للبحوث التربوية على المستوى القومي .

وربما لم يتطور التعليم في ربع القرن الأخير بالسرعة المطلوبة وبالصورة المرجوة ويرجع ذلك إلى ما يعانيه من رواسب الماضي المتخلف ، ومن قصور في ادراك معنى التنمية الشاملة ، مع استمرار التحديات التي سبقت الاشارة إليها ، والتركيز على التعليم المدرسي دون التربية اللامدرسية ، ونقص في التخطيط وعجز في أساليب الادارة ، بل والافتقار الى فلسفة للتربية العربية يتطور التعليم بمقتضاها .

وفي هذا الجو التربوي وفي ضوء هذه العوامل مجتمعة تبرز المشكلات والقضايا الآتية على مستوى الوطن العربي : مشكلة استيعاب الملزمين في التعليم الابتدائي ؛ مشكلة التعليم الثانوي وتنويعه ؛ مشكلة تطوير التعليم العالي من أجل التنمية الشاملة ؛ ضعف الكفاية الداخلية ، ونعني بها مناهج التعليم وكتب الدراسة والطرق والوسائل الحديثة ، وتسلط الامتحانات ، والاهدار في الانفاق وتسرب التلاميذ ؛ ضعف الكفاية الخارجية : فالتعليم لا يفي بحاجات ومطالب المجتمع وتكاد أن تكون المدرسة في عزلة عن المجتمع الذي تخدمه ، والصلة واهية بين العلم والعمل ، ولا يزال مفهوم التنمية غامضاً في الأذهان ؛ مشكلة المناطق والفئات المحرومة ، ومن ذلك الانحياز للصغار دون الكبار ، وللذكور دون الاناث ، وأهل المدن دون البدو وسكان الريف والاسوياء دون المعوقين ، مما يترتب عليه : الأمية بين الكبار ؛ ضآلة نصيب الفتاة من الفرص التعليمية ؛ قلة العناية بتربية المعوقين ورعاية المتفوقين .

وازاء هذا كله لم يكن بين أيدي المربين والمسؤولين عن التعليم استراتيجية شاملة للتطوير الشامل ، وكانت محاولات الاصلاح تتم بطريقة جزئية وعلى مستوى القطر الواحد . وكانت البلاد العربية أشد ما تكون حاجة الى استراتيجية واضحة تتميز بالشمول والتكامل في اطار اهداف قومية تجمعها التنمية الشاملة لكل جوانب الحياة ، وذلك في اطار ما يتميز به العالم المعاصر من صفات .

وأخيراً تمخضت الجهود المكثفة التي بذلتها لجنة استراتيجية تطوير التربية في الوطن العربي عن تقرير يصلح أن يكون مرشداً للأقطار العربية عند التفكير في اصلاح مرفق التعليم فيها .

٥ ـ مبادىء الاستراتيجية

وتستند هذه الاستراتيجية الى جملة من المبادىء الرئيسية ، نوجزها فيما يلي : **المبدأ الانساني**:تأكيداً لمكانة الانسان في المجتمع وتمكينه من الاعتماد على جهوده الذاتية في تربية نفسه : **مبدأ الايمان** : ويؤكد أن الايمان من أخص خصائص الانسان : **المبدأ القومي** : ويؤكد الانتماء القومي للتربية ومهماتها في اعداد المواطن الملتزم نحو مجتمعه ، كما يؤكد على قومية العمل التربوي : **مبدأ التنمية** : ويؤكد العلاقة بين التربية والتنمية ، وضرورة اعتمادها على التخطيط وارتباطها بسياسة الدولة : **المبدأ الديمقراطي** : ويتضمن ضرورة اسهام التربية في تحقيق المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات : **المبدأ العلمي** : ويؤكد الاهتمام بالعلوم الحديثة : **مبدأ التربية**

للعمل : ويؤكد على ضرورة اعداد المتعلمين لمطالب العمل في المجتمع ؛ **مبدأ التربية للحياة :** ويؤكد اعتماد التربية على خبرات انسانية مستمدة من واقع الحياة ؛ **التربية للقوة والبناء :** ويؤكد تكامل الشخصية ، وتماسك المجتمع ، والعناية بأمن الأمة ومنعتها ، والاتجاه نحو التعمير والبناء ؛ **مبدأ التربية المتكاملة المستمرة :** ويؤكد قدرة الانسان غير المحدودة على التعلم وعلى متابعة تربية نفسه طوال مراحل عمرة ؛ **مبدأ الاصالة والتجديد :** ويؤكد أن الاصالة تعني التمسك بخير ما في الماضي ، والتجديد يعني تقدير الجهد الذاتي والابتكار بما يلائم التقدم وتطور الحياة ، وهما اتجاهان متكاملان في التطور السليم للأفراد والمجتمعات ؛ **التربية الانسانية :** وتؤكد عناية التربية بالاخاء الانساني والعمل من أجل التفاهم والتعاون بين الشعوب والخلاص مما يهدد الانسان من نزعات الاستغلال والعنصرية والعدوان ، واقامة السلام العالمي على الحق والعدالة والمساواة .

ونستطيع أن نقول على وجه الجملة أن هذه المبادىء الرئيسية هي بذور لظهور فلسفة تربوية عربية تستند الى خصائص الأمة العربية في أصول عقيدتها ، والى مقوماتها القومية وتفاعلها مع الحضارة الانسانية المعاصرة ، وتهتدي بها التربية العربية في تحديد أهدافها وفي جهودها لتكوين الانسان العربي وتكوين المجتمع العربي على أفضل صورة ممكنة .

٦ ـ عناصـر الاستراتيجية

واذا كانت المبادىء الرئيسية للتربية تمثل منطلقاتها وتسعى الى الوصول إلى فلسفة تربوية عربية ، فان عناصر الاستراتيجية تمثل المسارات الرئيسية لحركتها ، وتسعى الى تجسيد المبادىء التي تنطلق منها بحيث تجعلها واقعاً انسانياً . ونحن نرى في ضوء هذه المبادىء أن تسير التربية العربية في الاتجاهات الآتية :

أولا : نحو مجتمع عربي متعلم

وذلك بارساء أسس التعليم لجميع المواطنين بغير استثناء تحقيقاً لديمقراطية التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص ، وذلك في نطاق التنمية الشاملة للوطن العربي .

ثانياً : نحو تنويع البنى التربوية وتحقيق المرونة والتكامل فيها

لا بد من اعادة النظر في البنى التربوية المنقولة عن البلاد الغربية لتحقيق مضمون المجتمع العربي المتعلم بما يؤدي الى مرونتها وتطورها وتطوير نظام للتربية اللامدرسية . وليس من الضروري أن تتماثل النظم التربوية في جميع الأقطار العربية ، ولكنها ينبغي أن تتقارب ، وان تتحد في الأهداف والأغراض والمفاهيم والاتجاهات .

وسوف نعود إلى الحديث عن تنويع البنى التربوية وتحقيق المرونة فيها عند التعرض لاسبقيات الاصلاح التعليمي .

ثالثاً : نحو تجديد محتوى التربية وطرائقها ووسائلها وأساليب تقويمها

ويعني ذلك أن نعطي مزيداً من العناية لنوعية التعليم وكيفيته ، فنرفع من كفايته الخارجية ، على أن يتم ذلك بمنهجية علمية واعتماداً على البحث التربوي واجراء التجارب .

ولا ينبغي أن يقتصر محتوى التربية على الجانب المعرفي ، لأن المعرفة تؤلف جانباً واحداً من هذا

المحتوى الذي يشمل في الواقع الخبرات الانسانية من جميع جوانبها المعرفية والوجدانية ، وحسبنا في هذا المقام أن نشير إلى بعض المجالات الرئيسية التي يجب أن تنال ما تستحق من اهتمام إلى جانب المواد الدراسية التقليدية .

أذكر من هذه المجالات التربية الدينية والتربية الخلقية والاجتماعية والتربية القومية والتربية النفسية والجمالية والصحية والرياضية والعسكرية .

ولا بد للمعلم من الادراك السليم بأنه بأية طريقة يعلم وبأي الوسائل والاساليب انما يهدف الى أن يجعل المتعلم قادراً بالتدريج على الاستغناء عنه ومواصلة التعليم بجهوده الذاتية فذلك هو جوهر التربية والمنطلق الصحيح لكي تكون متكاملة مستديمة .

إن طرق التعليم ووسائله كثيرة متعددة ولكنها جميعاً ينبغي أن تؤكد على تنمية التطلع وروح الابتكار والنزعة العقلانية عند الطلاب والمنهجية العلمية .

ويؤدي بنا ذلك إلى ضرورة تطوير أساليب التقويم والامتحانات بحيث نقيس في الطالب هذه الجوانب جميعاً .

رابعاً : نحو تطوير مهمات وأساليب الاعداد والتدريب للمعلمين بوصفهم رواد الاصالة والتجديد

المعلمون هم الركن الأساســي في تنفيذ اية استراتيجية تربوية وهم رواد تطبيق اتجاهاتها الحديثة لذلك كان لا بد من مراجعة أساليب اعدادهم وتدريبهم أثناء الخدمة وتطوير مهماتهم فيها ، ومن ثم وجب أن نهدف الى الاعداد لمهنة التعليم في جميع مراحله على المستوى الجامعي على أن يتم الوصول الى هذا الهدف على مراحل وفقاً لظروف كل قطر عربي .

خامساً : تنمية البحث التربوي وتوثيق صلته بواقع التربية العربية

ويقتضي ذلك تعزيز أجهزة البحث التربوي ، واعتماد أساليب التخطيط ، وتحديث الادارة . ويشتمل مفهوم التخطيط الحديث على وضع الخطط وتنفيذها وتقويمها فهي ثلاث عمليات متداخلة متكاملة .

سادساً : نحو زيادة الموارد المالية وتعدد مصادرها وحسن استثمارها

إن اطراد النمو السكاني وتنامي الضغط الاجتماعي على طلب التعليم والعمل على ديمقراطيته وتحقيق تكافؤ الفرص فيه ، وتجديد الأنظمة التربوية ، كل ذلك يستدعي زيادة الانفاق على مرفق التربية . والموارد الناجمة عن الثروات الطبيعية في البلاد العربية بوسعها أن تقابل كثيراً من النفقات المطلوبة ، غير أن الاعتماد في ذلك لا ينبغي أن يقع على عاتق الحكومات وحدها ، فالمساهمة الجماهيرية والعمل الشعبي في هذا المجال من الأمور التي لم يعد عنها غنى .

سابعاً : نحو تطوير التشريعات التربوية

يعتبر التشريع السند القانوني للأعمال العامة وكيفية تنظيمها ، لذلك كان لا بد من صدور تشريع جديد شامل للتربية يكون تعبيراً عن السياسات التربوية ويتسع المجال فيه لمتابعة الاستراتيجية المقترحة ويؤكد على اتجاهاتها .

ثامناً : نحو التفاعل بين التربية والتنمية الشاملة وتكاملها

لا بد ان تترابط التربية مع اتجاهات التنمية الشاملة ومن وسائل ذلك اتصال التربية بالعمل ، بحيث نجعل للعمل قيمة لها قدرها وندرب التلاميذ عليه ونكسبهم المهارات اليدوية ، ويتم ذلك بتوثيق الصلة بين المدارس ومؤسسات العمل ، وزيادة الاهتمام بالتعليم التقني ، ومراعاة هذا الربط المطلوب بين التربية والعمل في التربية المستمرة ومواصلة التدريب .

كما يجب كذلك توسيع فرص العمالة وتكافؤ الفرص حيالها أمام المواطنين جميعاً واعتبار العمل وظيفة اجتماعية وحقاً وواجباً على السواء .

ولا بد من مراجعة نظام الأجور والرواتب بحيث يتلاءم الأجر مع العمل والانتاج ، وعلى مؤسسات العمل أن تسهم في عمليات التدريب وان تعده من مسؤولياتها .

وهذا التفاعل بين التربية والعمل يجب ان يتم في اطار التنمية الشاملة. وكما نراعي الصلة بين التربية والعمل ، يجب كذلك ان تتفاعل التربية مع التقنية ، تدخلها في مناهجها وتتأثر بها في طرقها وأساليبها ، كما تكون على اتصال بالقضايا الثقافية الكبرى فتأخذ بالتعريب بمعناه الواسع منهجاً ، وتولي ثقافة الطفل والثقافة الجماهيرية عناية كبرى ، وتوجه الشباب نحو الاسهام في دعم التنمية الشاملة .

وأخيراً لا بد من القول بأن التربية والثقافة والعلم تلتقي جميعاً في الحياة العسكرية لتمكين الأمة العربية من مواجهة التحديات الخطيرة التي تحيط بها وتحقيق الأمن القومي بمفهومه الواسع .

تاسعاً : نحو قومية العمل العربي للتربية والتنمية الشاملة

بحيث يتم التنسيق والتكامل في تطوير السياسات التربوية وتوحيد اهدافها وغاياتها البعيدة ومجالاتها الرئيسية ، وتحقيق تكاملها مع سياسات التنمية الشاملة . وفي هذا المجال تبرز الحاجة الى العمل العربي المشترك على أساس التعاون والتكامل في تمويل التربية العربية .

عاشراً : نحو تنمية التعاون الدولي وتوجيهه وجهاته السليمة

التعاون الدولي عنصر رئيسي من عناصر الاستراتيجية وتطور التربية العربية ، ويكون التعاون أمراً لا محيص عنه في قضايا تحرر الشعوب وانشاء نظام دولي اقتصادي جديد وتحقيق السلام العالمي القائم على الحق والعدل .

وللتربية العربية ولا شك نصيب في توثيق التعاون مع العالم الاسلامي ومع الشعوب الافريقية وشعوب العالم الثالث .

ومن اوجه التعاون الدولي متابعة جهود الدول المختلفة في تطوير انظمتها التربوية وتوثيق التعاون مع المنظمات الدولية وبخاصة اليونسكو ، ثم الاعتماد على التعاون الدولي في سبيل قضية فلسطين دفاعاً عن حقوق الشعب العربي فيها .

٧ ـ اسبقيات في اطار الاستراتيجية المقترحة

هذه هي الخطوط العريضة للاستراتيجية الشاملة التي يمكن ان تتحرك عليها التربية العربية

خلال السنوات القادمة من هذا القرن . وبداية العمل بها تعني الحاجة الى التخطيط ، والتخطيط بدوره يتطلب مواقع معينة يبدأ بها . ومن هنا تبرز أهمية الاسبقيات حيث يصعب القيام بكل شيء دفعة واحدة ، ولا بد من ممارسة الاختيار بين عناصر الواقع ومشكلاته لمواجهتها مباشرة . ومن دواعي الأسبقية ان تكون المشكلة مما تعاني منه البلاد العربية كافة ولو بدرجات متفاوتة نسبياً ، وأن تتعلق مباشرة بمطالب التنمية وحاجاتها من القوى البشرية ومن الظروف الاجتماعية المواتية .

وفي ضوء هذه المطالب والحاجات يمكن تعيين الاسبقيات الآتية في نطاق الاستراتيجية المقترحة :

أولا : التعليم الأساسي

وهو المستوى الأدنى من التعليم الذي يجب أن يناله المواطنون جميعاً ، وهو القاعدة التي يرتكز عليها تعميم التعليم الابتدائي ، وبه تتمكن جماهير الشعب من المشاركة الايجابية في عملية التنمية عمالا منتجين .

ومفهوم التعليم الأساسي ـ مداه ومحتواه ـ يختلف باختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية في كل قطر من الأقطار وبمدى ما يتوافر له من امكانات وفي هذا الاطار يبرز مفهومان رئيسيان لهذا التعليم :

الأول : له صفة تربوية وهو يعني المستوى الأول من نظام التربية المدرسية ، يمثل قاعدته ، وقد يطول مداه في بعض البلاد ويتجاوز ما يسمى بالتعليم الابتدائي ليشمل الى جانبه ما يسمى بالمرحلة الاعدادية أو المتوسطة ، بل احياناً يمتد الى أبعد من ذلك ليشمل بعض سنوات المدرسة الثانوية أو كلها . وتوفير مثل هذا التعليم بهذا المفهوم رهن بوفرة الامكانات المالية ، وبتطوير قاعدة التعليم بصورة يتمكن بها من استيعاب جميع الناشئين في سن التعليم ، كما هو رهن بفاعلية التربية اللامدرسية ومساندتها للتربية المدرسية .

الثاني : له صفة اجتماعية والمقصود به توفير حد أدنى من الفرص التعليمية لاعداد كبيرة من الصغار والكبار لم يحظوا بحقهم في التعليم أو تسربوا منه بحكم الظروف الاجتماعية القاهرة وضعف المستوى الاقتصادي .

وهذا التعليم بمفهومه الثاني قد يكون الصيغة المناسبة للبلاد العربية بصفة عامة ، فهو يعني بحاجات قطاعات رئيسية من السكان وبخاصة الفئات المحرومة منهم خلال فترة زمنية محدودة . وهو تنظيم أساسي ومكمل لنظام التربية المدرسية وليس منافساً لها أو بديلا عنها ، ويقصد به توفير تربية وظيفية ومرنة وقليلة التكاليف لهذه الفئات .

ولهذا التعليم أسبقية خاصة في المناطق الريفية لمواجهة جوانب القصور التي اتصفت بها الجهود التي بذلت للنهوض بالتربية في هذه المناطق مثل « ترييف المدارس التقليدية » ومحاولة اكساب التربية بعض الجدوى والوظيفة ، غير أن هذه المدارس لم يساندها في كثير من الأحيان توافر الأعمال الانتاجية امام المنتهين من التعليم فيها . ولم يكن ترييف المدارس جزءاً متكاملا مع التنمية الريفية ومع خطة واسعة للعمالة ، وقد يأتي ذلك بالجمع بين الجانب النظري والتدريب العملي وربطهما مباشرة بعملية ايجاد فرص جديدة للعمل .

ومن الجهود التي بذلت للنهوض بالتربية في الريف وضع برامج موازية للتربية المدرسية ولكنها لا تعمل في اطار شبكة متكاملة مع غيرها من أجهزة التربية المدرسية وكذلك برامج محو الأمية الوظيفي ولكن هذه البرامج تعاني من مشكلات تنظيمية ومن نقص في التوجيه وارتفاع في التكلفة .

وعلى الرغم من اعتبار المرحلة الابتدائية الاطار العام للتعليم الاساسي فانه يختلف عن المفهوم التقليدي لهذه المرحلة من ثلاثة أوجه :

ـ إن أهدافه ومحتواه تتحدد وظيفياً في ضوء ألحد الأدنى من الحاجات التعليمية لفئات معينة وليس باعتبارها خطوات في السلم التعليمي .

ـ إن الفئات المقصودة من هذا التعليم ليست هي بالضرورة الاطفال الذين في سن الدراسة . بل قد تشمل الشباب والكبار .

ـ يأخذ نظام ايصال التعليم الاساسي صوراً مختلفة (كاعادة تنظيم المدارس الابتدائية وبرامج التربية اللامدرسية وتشكيلات مختلفة أخرى) .

والحد الأدنى لحاجات التعليم في هذا النوع من التعليم يشمل التعليم اللاوظيفي للقراءة والحساب والمعرفة ، والمهارة اللازمة للانتاج وقواعد الصحة والتخطيط الاسري ورعاية الطفولة وأساليب التغذية السليمة والمعارف والمهارات المطلوبة لممارسة حقوق وواجبات المواطنة . وهذه الدراسات في مجموعها تكون المستوى الذي لا ينبغي الهبوط دونه في تكوين الوطن .

وهذه المجموعة الأساسية للتعليم تستند الى اتجاهات فكرية جديدة ، فهو يسمح بما لا يسمح به التعليم الابتدائي من تناوب بين العمل والتعليم ، ثم انه يعتبر خطوة في سبيل تحقيق مبدأ التربية المستمرة . والتعليم الأساسي فوق ذلك يسير مع النظر الى البيئة على أنها النظام التربوي الحقيقي وليست المدرسة إلا نظاماً مكملا له .

وفي هذا الاطار تبرز ملامح هذا التعليم :

ـ فهو يقبل الى جانب التعليم الابتدائي التقليدي نظماً أخرى من التربية اللامدرسية ، مثل مراكز التربية الريفية ومراكز محو الأمية ومدارس تحفيظ القرآن .

ـ إنه يتطلب مراجعة نسبة القبول ومدة الدراسة بالنسبة للمدارس الابتدائية والبرامج الأخرى الموازية . فقد تقتضي ظروف بعض البيئات برامج قصيرة ومكثفة تقدم للأطفال في أعمار متقدمة نسبياً .

ـ إنه يتيح الفرصة لبرامج جديدة متنوعة مراعاة لمن يتركون التعليم في سن مبكرة .

ـ وهو يتطلب تغييرات موازية في اعداد المعلم وتدريبه بحيث يكون اكثر مرونة في الطرق التي يأخذ بها في التعليم .

ـ استخدام وسائل الاتصال والاعلام المتاحة في البيئة .

ـ إن هذا التعليم يتيح الفرصة لتربية مستمرة لا تنحصر في أعمار معينة أو مستويات معينة او فترات معينة .

ـ إنه يحقق الربط بين التعليم والعمل عن طريق برامج تدريبية قد تكون قصيرة وفي مؤسسات أخرى مفتوحة للكبار والصغار وخاصة لمن يعملون في القطاعات التقليدية من الانتاج .

إن الأخذ بنظام التعليم الأساسي الذي يعتبر تعليماً منتهياً ، مهما قصرت مدته ، أمر لا بد منه في الوقت الذي تعجز فيه المدرسة عن استيعاب جميع الاطفال كما أن محو أمية الكبار جميعاً أمر لا يمكن تحقيقه في المستقبل المنظور . ويمكن أن ينحصر التعليم الأساسي في السنوات الأربع الأولى بحيث يستوعب الكثير من الأطفال والكبار ، ولا ينتقل الى السنتين الخامسة والسادسة الا القادرون منهم على مواصلة التعليم .

ويمكن أن تتحول المرحلة الأولى كلها إلى تعليم أساسي اذا توافرت الموارد المادية .

إن هذا التعليم الأساسي الذي ندعو إليه يعاون كثيراً في استيعاب جميع الملزمين ويعالج التسرب في المرحلة الأولى . كما يعاون في محو أمية الكبار وفي تعليم البنات اسوة بالبنين ، وهو يؤدي إلى النهوض بالريف العربي لأنه يتصل بالتنمية الريفية .

ثانياً : تنويع التعليم الثانوي لكي يقابل مطالب التنمية والتطور

احتل التعليم الثانوي مكانة كبيرة في السلم التعليمي وتحكمت فيه بالبلاد العربية عوامل وجهته وجهة خاصة من اهم ملامحها: أنه اقتصر على النخبة من المنتهين من التعليم الابتدائي : وارتبط بالتعليم العالي والجامعي اكثر من ارتباطه بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية وكان ذلك بفعل سببين :

١ ـ انه كان مستوردا من الخارج بأهدافه ومحتواه ووجهته فغلبت عليه الصفة الارستقراطية والنظرية .

٢ ـ ان قضية التنمية الشاملة لم تكن بعد من القضايا التي تشغل الفكر العربي، غير أن التعليم الثانوي واجه أخيراً عوامل جديدة استوجبت احداث تغييرات كبيرة في شكله ومضمونه ، ومن أهم هذه العوامل أنه تعرض لضغط الطلب الاجتماعي مما جعله يكتسب صفة شعبية ، وانه اصبح يواجه قضية التنمية الشاملة بعد ان اصبحت ضرورة لتحقيق القوة الذاتية في الوطن العربي كله .

وبرغم ذلك وبرغم المحاولات التي بذلت لتطوير التعليم الثانوي ليقابل هذه الدوافع الجديدة ، فقد ظل مرتبطاً بالتعليم الجامعي اكثر من ارتباطه بمطالب التنمية وما زالت النزعة الاكاديمية هي الغالبة عليه .

ومن أجل ذلك فاننا نرى أن تنويع التعليم الثانوي من الاسبقيات في استراتيجية تطوير التربية ، ولا بد من اعادة توجيهه بحيث يزداد الاهتمام بالجانب التقني فيه .

وذلك لأن نواحي النقص الخطيرة في التقنية المشاهدة في البلاد العربية تجعل هذه البلاد عاجزة عن تنفيذ مشروعات التصنيع التي أخذت بها كما تعوقها عن صيانة الأجهزة والمعدات التي تحصل عليها .

ومعروف أن نقل التكنولوجيا الحديثة الى الأرض العربية لا يمكن أن ينجح باستيراد الآلات والأجهزة والمعدات الحديثة فقط ، وانما يتطلب في المرتبة الأولى تنمية الموارد البشرية الغنية القادرة على

استيعاب هذه التكنولوجيا وطرق استثمارها .

والتطور الحادث في التعليم العالي « التقني » لا يتناسب بصفة عامة مع التطور في التعليم التقني الثانوي واستمرار هذا التفاوت يعني اخلال التوازن بين فئتين لازمتين في مجالات التنمية ، اذ الملاحظ زيادة اعداد حاملي الشهادات الجامعية بالنسبة للمرحلة المتوسطة التي يعتمد عليها بالضرورة على نطاق واسع في مجالات التنمية .

كما أن التوسع في التعليم الجامعي اقتضى توسعاً كبيراً في التعليم الثانوي العام ولا شك أن لهذا الاتجاه اثره في التعليم الفني .

ولمواجهة هذه الاعتبارات وتطوير التعليم الثانوي كله مع الاهتمام بالتعليم التقني واسقاط الثنائيات بينه وبين التعليم العام وايجاد القنوات المختلفة بين هذين النوعين من التعليم يمكن النظر الى أسبقية العمل في هذا المجال من زاويتين :

الزاوية الأولى : هي تغذية التعليم العام بالدراسات والتطبيقات التكنولوجية ، الزاوية الثانية : هي النهوض بالتعليم التقني الثانوي ذاته وفتح القنوات بينه وبين سائر فروع التعليم ومراحله .

والى جانب ذلك يلزم دعم الاتجاه الذي بدأت به بعض البلاد العربية وهو تجريب نماذج جديدة من التعليم الثانوي بتحقيق الشمول والتنوع في الدراسة ، فالمدرسة الثانوية الشاملة والمدرسة التقنية وغيرهما قد تكون نماذج صالحة .

ثالثاً : تطوير التعليم العالي

إن مستقبل الأمة العربية يتوقف على هذا التعليم باعتباره السبيل إلى اعداد القوى البشرية المتخصصة ، ومجال توليد الفكر واعداد الباحثين ، والقوى القادرة في مجالات العمل والانتاج، وباعتباره أداة تجديد الثقافة . وهناك اعتبارات رئيسية تجعل منه أسبقية الاسبقيات التي ينبغي البدء بها .

فالتنمية الشاملة تلقي بمسؤولياتها على التعليم العالي ، والملاحظ أن هذا التعليم لم يرتبط منذ البداية بخطط تنموية شاملة ، ثم كانت محاولات لربطه بالنمو الاقتصادي . ولكنها انحصرت في تلبية احتياجات القطاع الحديث وهو القطاع الذي لم يتمكن إلا من استيعاب نسبة قليلة من خريجي المدارس والجامعات وقد ترتب على ذلك ما يشبه البطالة السافرة .

كما أن نقل التكنولوجيا عن البلاد المتقدمة يتوقف الى حد كبير على توافر المتخصصين والفنيين من أبناء البلاد القادرين على تكييفها وملاءمتها لظروف المجتمع العربي .

والاحتفاظ بالكفاءات العربية واجتذاب العناصر المهاجرة أصبح ضرورة في وقت نحتاج فيه إلى تحقيق التوازن بين الامكانات البشرية والامكانات المادية المتزايدة .

والعمل على تحقيق مزيد من التفاعل بين الثقافات المختلفة والاتصال بصفة خاصة بالبلاد الافريقية والآسيوية ومشاركتها في عمليات التغيير الحضاري يعني دوراً جديداً للتعليم العالي في البلاد العربية .

ومعنى ذلك كله تنسيق الجهود التي تبذلها البلاد العربية في سبيل التوسع في هذا التعليم وتطوير

محتواه ، والأخذ بنماذج جديدة منه ، مثل نظام الكليات الصغرى والجامعات الاقليمية والجامعات المفتوحة والتعليم بالمراسلة والتعليم المتناوب . وذلك ان التنمية العربية الشاملة في حاجة إلى مستويات من العمل تتوسط بين الشهادة الجامعية الحالية والشهادة الثانوية ، وهي تحتاج الى اعداد كبيرة تنتشر في المواقع المختلفة وتجمع بين الدراسات النظرية والمهارات العملية .

ونحن بحاجة الى بذل جهود مركزة لدعم الجامعات العربية القديمة مثل الجامعة الازهرية لتقوم بدورها التاريخي للعالم الاسلامي كله .

وقد يقتضي الأمر انشاء « مركز لتطوير التعليم العالي » بالبلاد العربية على المستوى القومي في ظل اتحاد الجامعات العربية .

رابعاً : التكامل بين الكفاية الداخلية والكفاية الخارجية (أو النهوض بنوعية التعليم)

وقد سبق الحديث عن هذا الموضوع ، وانما نحب ان نؤكد هنا ما له من اسبقية في الاستراتيجية العربية ، وما يتصل بها من عدة أسبقيات اخرى تؤثر فيها وتغذيها ، ومنها : مواصلة الجهود للارتقاء ببنية التعليم : وضع استراتيجية واضحة لتطوير التقنيات التربوية والوسائل التعليمية : الاهتمام بالبحوث التربوية الاساسية منها والميدانية : تطوير التخطيط التربوي من حيث أساليبه واتجاهاته : التعريب وتدعيم اللغة العربية .

خامساً : تطوير الادارة التربوية

إن تطوير التربية العربية بجملتها يتوقف على تطوير الادارة لما لها من تأثير مباشر على اتخاذ التدابير اللازمة بشأن الاسبقيات التي سبقت الاشارة اليها . والادارة الحديثة لا بد لها من توضيح الاهداف الكبرى والرؤية المستقبلية وتنسيق الخطط القريبة والبعيدة على السواء ، ولا بد لها من الأخذ بالتخطيط والاحصاء وسائل للتطوير ، ومن اقرار مبادىء اللامركزية تحقيقاً للديمقراطية وتأصيلا لمبدأ المشاركة ، ثم الربط بين السلطة والمسؤولية على شتى المستويات .

٨ ـ نمـــاذج

إن هذه الاسبقيات يمكن ان تتخذ في مجال التطبيق نماذج متعددة وفقاً لمراحل الأنظمة التربوية في مختلف الأقطار العربية طبقاً لاحوالها والحاجات والامكانات المماثلة فيها .

ويبرز من بين **المعايير** التي تعتمد في هذه النماذج ما يلي : السكان بين قلتهم وكثرتهم ، وبين تجمعهم وانتشارهم : الرقعة الجغرافية بين السعة والضيق : مستوى التطور في الأنظمة التربوية بين حداثة بعضها ، وما تحقق لبعضها من انجازات على مدى طويل : وما ترتب على ذلك من مشكلات وقضايا : الموارد ومدى توافرها أو نقصها ، وصلة ذلك بمستوى التنمية الشاملة في البلاد .

وعلى هدى هذه المعايير يمكن ان تتخذ الاسبقيات التي أشرنا اليها أوزاناً مختلفة في عدد من النماذج نذكر منها هنا أربعة :

النموذج الأول

ويشمل اقطاراً تتميز بصفة عامة بقلة السكان وكثرة الموارد في معظمها وحداثة النظام التربوي نسبياً مع تفاوت بينها في الرقعة الجغرافية ، وهذه الأقطار هي لبنان ـ الكويت ـ قطر ـ البحرين ـ

الأردن ـ ليبيا ـ الامارات العربية المتحدة .

النموذج الثاني

ويشمل أقطاراً تتميز بصفة عامة بكثرة السكان واتساع الرقعة الجغرافية في معظمها ، وباقتصاد عريض متنوع مع تفاوت في الموارد وتتطور الأنظمة التربوية على مدى أطول في العصر الحديث وبتعدد تجاربها في هذا المجال ، وهذه الأقطار هي : مصر ـ العراق ـ الجزائر ـ سوريا ـ تونس .

النموذج الثالث

وتتميز أقطاره بالخصائص العامة الآتية :

نقص نسبي في الكثافة السكانية ، واتساع الرقعة الجغرافية باستثناء حالات قليلة ، وضعف الموارد باستثناء قطر أو قطرين ، وتفاوت في مدى تطور الانظمة التربوية . وهذه الأقطار هي : المغرب ـ السعودية ـ السودان ـ الصومال ـ موريتانيا ـ اليمن الشمالي ـ اليمن الجنوبي ـ عمان .

النموذج الرابع

وتنفرد به فلسطين وهي قضية العرب الكبرى ومحور مواجهة الأمة العربية لتحديات الاستعمار والصهيونية .

ولكل نموذج من هذه النماذج الأربعة سياسة تربوية خاصة تنبثق من الاستراتيجية وتختلف في ترتيب اسبقيات المشكلات التربوية .

تنفيذ الاستراتيجية : سبله ووسائله

إن ما سبق ذكره لا يعدو ان يكون مجموعة من الأفكار يمكن ان تظل حبرا على ورق ما لم تتخذ سبيلها الى التنفيذ ، والعبرة دائماً بالتطبيق . ونعرض هنا وصف للعمليات المطلوبة للتنفيذ ، يتلوه وصف المؤسسات التي يمكن ان تصدر عنها تلك العمليات ، ثم تنتهي بعرض موجز لمراحل التنفيذ .

أما العمليات المطلوبة للتنفيذ فيمكن ايجازها في الخطوات التالية :

ـ يتم حوار متعمق ومتواصل لتقرير تطوير استراتيجية التربية العربية ويخضع للنقد والتقويم ليتم اعتماده على المستويات المختصة .

ـ تتم مراجعة شاملة وجذرية للسياسات التربوية العربية وتطويرها وربطها بالأهداف القومية ومطالب التنمية الشاملة .

ـ يتم العمل لتطوير استراتيجية عامة قومية للتنمية الشاملة على مستوى الوطن العربي تنتظم استراتيجيات في القطاعات المختلفة ومن بينها قطاع التربية .

وبعد اعتماد الاستراتيجية في صيغتها النهائية يقوم كل قطر بالتخطيط للتربية فيه وفقاً لها وعلى هداها ، وتقدر الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ الخطة ، وتراجع التشريعات التربوية الحالية لكي تتفق مع اتجاهات الاستراتيجية ، وتعد القوى البشرية التي تختص بتنفيذ الاستراتيجية وتطبيقها في الواقع . ويتم تطوير البحوث لتناول الجوانب المختلفة للتنمية الشاملة في الوطن العربي لتكون عنصرا من عناصر استراتيجية التنمية الشاملة . وفي سبيل ذلك يتم تبادل البيانات والمعلومات وتبادل

التجارب والخبرات واعداد الوسائل التعليمية وتبادل الاشخاص طلاباً ومعلمين وخبراء وباحثين من مختلف الأقطار العربية . وتعتمد الاستراتيجية المقترحة على قومية العمل العربي وعلى التعاون الدولي كما ذكرنا من قبل وبخاصة مع اليونسكو .

أما عن الأجهزة والمؤسسات التي يناط بها التنفيذ فنحن نرى الحاجة ماسة الى تكوين هيئات على المستوى القطري تختص بتطوير السياسة التربوية وبناء الاستراتيجية الملائمة ، وذلك بخلاف البحوث التي يمكن ان تسهم بها الجامعات وكليات التربية وجمعيات المعلمين مع الاستئناس بأراء المعلمين العاملين في الميدان بل وبالطلاب انفسهم الذين هم هدف كل عملية تربوية .

والى جانب الأجهزة القطرية تقوم الأجهزة والمؤسسات التي تعمل على مستوى الوطن العربي بمتابعة التنفيذ ، وليس من شك في أن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم هي الجهة المختصة أساساً بعمليات المتابعة ، وهي المسؤولة على الصعيد القومي عن العمل على تحقيق الاستراتيجية حتى تصبح أمراً واقعاً . وتتعاون مع المنظمة المراكز والمعاهد التي تعني بمهمات تربوية محددة ، ومنها أجهزة البحث التربوي وانتاج الوسائل التعليمية وجهاز يعني بتطوير شبكة تطوير المعلومات التربوية ، ويمكن ان تنشأ هذه الشبكة في جسم المنظمة العربية ذاتها . ويتم التعاون بين الأجهزة الاقليمية والمؤسسات الدولية التي تعمل في مجالات مماثلة.

أما **مراحل التنفيذ** كما تقترح الاستراتيجية فتتم على أربع فترات :

الفترة الأولى : وتمتد من عام الى عامين يدور فيها الحوار والنقد والتقويم والتعديل .

الفترة الثانية : وتمتد لعامين أو ثلاثة وتتميز بالتخطيط الشامل بمنهجية علمية .

الفترة الثالثة : ومدتها خمسة أعوام ويعني فيها بمواجهة المشكلات وفقاً لنظام الاسبقيات والنماذج التي قدمنا خطوطها العريضة .

الفترة الرابعة : وهي مرحلة التطوير الشامل المتكامل مع التنمية الشاملة ومتابعة السير وفقاً للصورة النهائية لهذا التطوير □

الاذاعات العربية
وقضية الوحدة العربية

ماجدة موريس
محررة وناقدة فنية في جريدة « الجمهورية القاهرية ».
تكتب في الثقافة الجماهيرية والتلفزيون .

أين تقف الاذاعات العربية بعضها من البعض الآخر الآن ؟ وأين تقف ـ فيما تقدمه ـ من القضايا القومية للأمة العربية ؟

إن المستمع المثابر والمتابع للاذاعات العربية لا شك يشعر بقدر كبير من الحيرة التي تنتابه إزاء التناقضات التي تنبعث من محطات البث الاذاعي في الوطن العربي ، والتي تبدأ من الجهل أو التجاهل المتبادل بالنسبة لما تبثه تلك الاذاعات من أخبار ، أولا تبثه بعضها عن البعض الآخر ويصعب على المستمع بالتالي أن يكون وجهة نظر موضوعية سليمة عن الوطن العربي ، أو عن أي موضوع يقترب من زاوية الرؤية القومية العربية ، اذا اعتمد في هذا على ما تقوله الاذاعات العربية ، وخاصة البرامج الاخبارية فيها .

فاذا نظرنا الى الأمر من ناحية احصائية حيث يعتبر الراديو أو الاذاعة الصوتية أوسع مجالات الاتصال انتشارا، وأخذنا في الاعتبار نسبة عدد الذين لا يقرأون ولا يكتبون في وطننا العربي، والتي تعتبر من أعلى النسب في العالم ، بحيث يصبح اعتماد هؤلاء شبه الكلي منصباً على الاذاعة الصوتية في استقاء معلوماتهم عن بلادهم ، وعن أمتهم العربية ، وعن العالم الخارجي ، لوجب أن تتخذ نظرتنا اتجاهاً أكثر عمقاً الى ما تقدمه الاذاعات العربية ، سواء كانت اذاعات صوتية وهي الراديو ، أو اذاعات مرئية ، وهي التليفزيون ، **ذلك أن ميثاق اتحاد اذاعات الدول العربية الذي يجمع في عضويته معظم الاذاعات العربية تقريبا وضع قواعد ومواثيق للعمل الاذاعي في الوطن العربي ، بناء على ادراكه لدور الاذاعة الذي يحدده الميثاق الاذاعي العربي في صفحته الأولى قائلا :**

- «كوسيلة ذات تأثير فعال في الجماهير ، وباعتبارها من أكبر مصادر المعرفة للانسان في العصر الحديث .
- وايمانا بأن الاذاعة يجب أن تكون قوة باعثة على التطور الاجتماعي ، وأن تقوم بدورها المؤهلة له في حركة التقدم والنمو والارتقاء بسبل الحياة .
- واستهدافاً لتفجير الطاقات الكامنة في الانسان العربي ، ولاستثارة المساهمة الشعبية الخلاقة في مختلف المجالات .
- وايماناً بأن الاذاعات العربية يجب أن تقوم بدورها الكامل في التقريب بين الانسان العربي لغة وثقافة .

● وحفاظا على سمو الرسالة الاذاعية ، وعلى القيم التي تدعو لها . »

ولقد كان وراء ادراك اتحاد الاذاعات العربية الذي انبثق من الجامعة العربية لهذا الدور الهام للاذاعة باعث آخر أشد أهمية بالنسبة للاذاعة الصوتية ، هو أنها أكثر وسائل الاعلام انتشاراً ، اذا أخذنا في الاعتبار أن الكلمة المطبوعة لا تصل الى الاميين ، الذين يكونون نسبة عالية من أبناء وطننا العربي ، وبالتالي يقل تأثير الجرائد والدوريات والكتب . أما عن الاذاعة المرئية ، فانها ما زالت محدودة الانتشار في المنطقة العربية أيضا ، ويرجع ذلك الى المدى المحدود لانتشار أجهزة الاستقبال التليفزيوني بين الجماهير العربية ، حيث لا تتعدى الاشارة المنبعثة من جهاز الارسال التليفزيوني دائرة نصف قطرها تسعون كيلومترا في الظروف العادية ، في حين أن اشارة الراديو على الموجات المتوسطة والقصيرة يمكن أن تصل الى عشرات الآلاف من الكيلومترات ، ومعنى هذا أنه لكي تغطي الخدمة التليفزيونية قطراً عربياً متوسط المساحة ، فلا بد من اقامة شبكة من محطات الارسال التليفزيوني مختلفة المواصفات ، في عدة نقاط وفقاً للتوزيع الجغرافي للسكان ، ووفقاً للظروف الطبيعية للمكان ، الأمر الذي يقتضي نفقات باهظة لم تستطعها حتى الآن غالبية الاقطار العربية ، فاكتفت باقامة محطات تخدم المدن الكبرى وحدها ، أو شبكات محدودة المدى لتغطية أهم المناطق الآهلة بالسكان من وجهة نظر المخططين للخدمات التليفزيونية ، وهذه المحطات أو الشبكات التليفزيونية المحلية تعمل أساساً لخدمة الجمهور المحلي حيث لا توجد وسائل فنية لربطها بعضها ببعضها الآخر على المستوى القومي[١] .

كل هذا فرض على الخدمات التليفزيونية العربية بشكل عام أن تركز معظم اهتمامها على جمهورها المحلي ، بل وفي بعض الاحيان على جمهور المدينة الكبيرة التي تخدمها ، والاستثناء الوحيد هو بعض البرامج القليلة ، التي ترجو بعض المحطات العربية المنتجة لها أن تبيع حق استغلالها الى المحطات الأخرى في الوطن العربي ، فهذه وحدها يراعى فيها الجانب القومي . واذا كانت ظروف التليفزيون قد فرضت عليه أن يتوجه الى الجمهور المحلي في البلد الذي يوجد فيه ، أو في المدن الكبرى احيانا ـ باستثناء بعض البرامج التي تعد للبيع الى المحطات العربية الأخرى ، وهي لا تتعدى البرامج الدرامية وعلى الأخص الحلقات المسلسلة التي تستمد شعبيتها وقابليتها للبيع من تراث السينما في الوطن العربي ، خاصة السينما المصرية التي فرضت مواصفات معينة للعمل الدرامي ، بل وفرضت موضوعات لها سمات محددة اعتاد عليها الوجدان العربي ، الذي انتشرت فيه أفلام السينما المصرية قبل وجود سينما في الاقطار العربية الأخرى ، وقبل أن يستقبل الارسال التليفزيوني ـ الا أن ظروف الاذاعة مختلفة حيث يستطيع أي مواطن في أقصى مكان ناء ، في أي بلد أن يستقبل الارسال الاذاعي بلا تكاليف تذكر ، عن طريق أجهزة الراديو الترانزيستور ، التي أحدثت ما يشبه الثورة في وسائل الاتصال ، بالاضافة الى أن هذا المواطن نفسه يستطيع عن طريق موجات الارسال الاذاعية الواسعة الانتشار ، أن يستقبل الاذاعات الأخرى القومية والاجنبية بالاضافة الى اذاعته المحلية .

ومن هنا ادراكنا لتعاظم دور الاذاعة ـ والصوتية على الاخص ـ يدفعنا للبحث وراء دورها في تنمية فكر متبلور حول القومية العربية ، وذلك من خلال ما تقدمه من برامج .

وفي البداية يجب ان نقرر انه من الصعب فصل مهمة الاذاعة كجهاز اعلامي ، عن مهامها

---

(١) **التليفزيون : نصوصه ومواده الثقافية بين قومية الثقافة ومحليتها** ، بحث للاستاذ سعد لبيب أعده بتكليف من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

الاخرى . ذلك ان النظرة التقليدية تقول بأن للاذاعة ، من خلال برامجها وموادها المختلفة أهدافاًثلاثة هي : الاعلام ، والتثقيف ، والترفيه . وعلى اساس هذه النظرة يقوم التقسيم التقليدي للمواد والبرامج الاذاعية : مواد سياسية ، نشرات اخبار ، وتعليقات وبرامج تحقق الهدف الاول (الاعلام) ، و مواد ثقافية تحقق الهدف الثاني (التثقيف) ، ومواد درامية منوعة تحقق الهدف الثالث الترفيه)[٢] .

غير أن النظرة المتعمقة تتجاوز هذا التقسيم التقليدي ، وترى ان في كل ما تقدمه الاذاعة ملمحاً ثقافياً ، وقيمة ثقافية ، يستوي في ذلك ما قصد به التثقيف البحت ، او ما قصد به الاعلام والترفيه ، فليست هناك أولا فواصل قاطعة ، أو حدود مانعة ، بين هذه الاهداف الثلاثة ، فضلا عن أن المسألة يحكمها تماماً مستوى التناول الاذاعي لموضوع من الموضوعات ، ونوعية هذا التناول ، وهو ما يعطي في النهاية الطابع العام للبرنامج ، أو المادة الاذاعية بحيث يمكن القول أن هدف هذا البرنامج هدف ثقافي ، أو ترفيهي ، أو اخباري ... وهكذا وعلى سبيل المثال فانه إذا وجد برنامج في اذاعة عربية ما يقدم موضوعات ثقافية عن أقطار عربية أخرى ، فانه يصبح برنامجا اعلاميا وثقافيا في آن واحد ويصعب تحديده ضمن التقسيم التقليدي للبرامج [كنموذج لذلك : برنامج يقدم من اذاعة صوت العرب المصرية في سهرة الاربعاء من كل أسبوع ، ويسمى « الميكرفون الطائر » ، حيث يقدم معلومات جديدة ونماذج من الموضوعات الاخبارية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في البلاد العربية] . ومن هنا فان تأثير هذا البرنامج الذي يدخل فيه الاعلام والثقافة معاً ، يندرج تحت تسمية التأثير الثقافي بمعناه العام ، اذا اعتبرنا أن أي نوعية من البرامج تؤثر في النهاية في التكوين الثقافي للمستمع إن سلباً أو ايجاباً !

وبالنسبة للاذاعة المرئية ــ التليفزيون ــ حول مدى التأثير الثقافي للبرامج ، وهل الأثر الثقافي قاصر على المواد الثقافية للتليفزيون ؟ وما هو مدلول هذه المواد الثقافية ؟ وما هي طبيعة هذا الأثر الثقافي للتليفزيون ؟

فان الاجابة عن هذه الأسئلة يقدمها بحث كتبه اعلامي كان رئيساً للتليفزيون في قطر عربي لوقت طويل قال : « ان بعض محطات التليفزيون ــ وليست كلها أو غالبيتها العظمى ــ تطلق على بعض قطاعات برامجها عبارة (البرامج الثقافية) ، وتعني بها مجموعة البرامج التي تتعرض بشكل مباشر للأنشطة المتصلة بالآداب ، والنقد الأدبي ، والدراسات الدينية ، والفنون التشكيلية ، والمسرح والعلوم ، والدراسات الانسانية ، وما إلى ذلك . وتقسيم البرامج الى برامج اخبارية ، وبرامج ثقافية ، وبرامج ترفيهية أو فنية ، وبرامج تعليمية ، وبرامج للأطفال ، وأخرى للمرأة ، وغيرها للفلاحين ، الى آخر هذه السلسلة من الوحدات البرنامجية ، انما هو تقسيم اصطلاحي بحت ، ومقصود به ، في الدرجة الاولى ، تيسير عمليات الادارة ، والارتفاع بالمستوى الحرفي للانتاج ، وليس المقصود به تعريف طبيعة البرامج ، وتحديد نوعية جمهورها وما تخلقه فيه من أثر .. ولنأخذ دليلا على ذلك اصطلاح (البرامج الثقافية) في الخدمات التليفزيونية التي تأخذ به ، فهي منفصلة تماماً عن الدراما والموسيقى الجادة وبرامج الاحداث الجارية والبرامج التعليمية وبرامج تعليم الكبار بأشكالها ونوعياتها المختلفة . ولا يمكن بداهة أن تكون هذه الخدمات ، غير معترفة بارتباط الدراما والموسيقى

---

(٢) **الاذاعة : نصوصها وموادها الثقافية** ، بحث للاستاذ فاروق شوشة بتكليف من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

الجادة والتعليم بالتكوين الثقافي للفرد ، وهي من مكوناته الاساسية »[٣] .

وفي مقال بعنوان (مسؤولية التليفزيون نحو الأجيال الصاعدة) ، يتناول برامج الاطفال في التليفزيون باعتبارها موضوعاً خطيراً ، بسبب تأثيرها على طفل اليوم ورجل الغد وهو ما حدا الامم المتحدة الى اعلان عام ١٩٧٩ عاماً للطفل .. يقول كاتب المقال[٤] في حديثه عن تأثير الاذاعة المرئية :

« إن أخطر ما يؤثر في الطفل الآن هو وسائل الاتصال وفي مقدمتها التليفزيون ذلك الجهاز الذي يتميز بسحر خاص لدى الاطفال ، ويجذبهم منذ نعومة أظفارهم حتى يشبوا ويصبحوا رجالا لهم فكرهم وآراؤهم » .

« ويكمن خطر التليفزيون ، في انه يشكل عادات الطفل وأفكاره وآراءه وأساليبه منذ الصغر ، ومن ثم فان الحرص الشديد في استخدام التليفزيون كوسيلة اتصال تخاطب الاطفال ، أمر واجب » .

« وفي كلمتي طرحت على المشرفين على الدورة ومبعوثيها اقتراحاً أردت أن نقلب الرأي فيه وهو « اخبار الاطفال » ، ذلك أننا تعودنا ونحن نعد لبرامج الاطفال ، أن نتبع القوالب التقليدية في البرمجة من منوعات الى تمثيليات الى أغان الخ .. ولكن هناك اليوم اتجاهاً عاماً الى تقديم نشرات أخبار خاصة للأطفال ــ نشرات اخبار تهتم بالطفل ونشاطه ، وهي على نمط نشرات الأخبار الحقيقية التي تقدم في التليفزيون . وأني اتطلع الى اليوم الذي نجد فيه هذه النشرة الاخبارية يومية ، وفي موعدها الثابت بعيداً عن ركن الاطفال المعروف ، اذ أنه بتأصيل عادة مشاهدة الطفل لهذه النشرة ، فاننا نغرس فيه حب المعرفة لكل ما يجري في العالم من حولنا » .

والحقيقة أن كل برامج الاذاعة والتليفزيون يمكن أن يكون لهـا أثر في التكوين الثقافي للفرد وللجماعة ، سواء كانت برامج أدبية أو فنية أو تاريخية أو غنائية أو حلقات أجنبية أو مسلسلات عربية أو تمثيليات أو أخباراً أو برامج سياسية ، لأن جانبية هذه البرامج لجماهير المستمعين سريعة التأثير فيها ، بأكثر من تأثير البرامج والدراسات والندوات الجادة المتصلة ، التي تقدم موضوعات مباشرة عن الادب أو الفن أو العلم أو التاريخ . **ولكن هذا التأثير الثقافي لتلك البرامج بالطبع ، قد يكون عاجلا أو يظهر على مدى طويل نتيجة للالحاح أو المواظبة على تقديم أفكار معينة ، وهو ما لا يوضع غالباً في اطار خطة عامة ، أو يتميز بوعي عميق بتأثير المادة الاذاعية على أجيال المستمعين ، وبالتحديد المواد الاعلامية والسياسية التي تتبلور من خلالها وجهة نظر الفرد المستمع ، في قضايا أمته القومية . ومن هنا تفتقد الاذاعة الرؤية الصحيحة لعملها كجهاز مؤثر تأثيراً فعالا ، في التكوين الثقافي للمواطن العربي الذي تفترسه الامية ، حيث تؤكد احصائيات[٥] منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) أن نسبة الأمية في البلدان العربية المتخلفة هي من اعلى النسب في العالم ...** وتفسر دراسة اليونسكو السبب في طوفان الأمية هذا ، بالرغم مما يبذل من جهود ، بغياب التقويم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لطبيعة المشكلة .

ولكن هناك أسباباً أخرى بالطبع ، أهمها نظرة القائمين على الحكم في البلاد النامية ــ التي يقع الوطن العربي ضمنها ــ الى الثقافة كعامل أو هدف كمالي ليس له الاولوية ، في عملية التغيير والتطوير المطلوبة ، وبالتالي يؤثر هذا العجز عن فهم دور الثقافة بمعناها الشامل الذي يدخل في مكوناته أنماط السلوك والقيم والعادات والتقاليد ، كما يشمل الدين والفلسفة والفن والأدب والقيم والتراث والتاريخ والمعارف الاساسية ، **يؤثر هذا العجز في ادراك السبل الى تغيير المجتمع**

---

(٣) سعد لبيب ، المصدر السابق .

(٤) صلاح عبد القادر ــ مسؤولية التليفزيون نحو الأجيال الصاعدة ــ افتتاح الدورة التدريبية للعاملين في برامج الأطفال بمحطات التليفزيون العربية ــ من ١ ــ ١٨ نوفمبر ٧٧ ــ العدد ٩٨ من **مجلة الاذاعات العربية** .

(٥) **جريدة الجمهورية القاهرية** ــ السبت ١٥ يوليو ١٩٧٨ ــ (طوفان الأمية يغرق جميع دول الوطن العربي) .

النامي ، واستخدام كافة الوسائل المتاحة لتغييره مثل استخدام وسائل الاعلام والاتصال لمحو الأمية ، وهو ما حدث في دول كثيرة ، ذلك أن الأمية هنا ليست الجهل بالقراءة والكتابة ، وانما هي جهل بكل ما تتضمنه كلمة الثقافة بمعناها الشامل ، وهو ما حدا منظمة اليونسكو أن تنكر في دراستها السابقة ، أن مفهوم الأمية في الوطن العربي لا يخرج عن اطار القراءة والكتابة والحساب ، دون الأخذ في الاعتبار نقل معطيات الحضارة والخبرة المعاصرة للدارسين ، للاستفادة منها واتاحة الآفاق التي يتمخض عنها الاقبال على الدرس بهدف تحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي وليس القراءة فقط ، التي لا يتعدى مفهومها في ادراك الدارس ان وجودها مثل عدمه ، لا يغير من طبيعة حياته !

ولقد سبق لليونسكو[٦] وضع تعريف للثقافة العربية ، بأنها « **مجموع الحقائق والنشاطات الفكرية والفنية والعلمية للمجموعة المعاصرة من الشعوب المنتمية الى الحضارة العربية** . كما تتمثل هذه الثقافة في استخدام الوسائل التي تعبر بها هذه المجموعة عن نشاطاتها ، وتبليغ رسالتها الى أبنائها ، والى سائر العالم وتلقي رسالة العالم وادائها في بلادها » .

ومن الغريب أن يتم تجاهل هذا التعريف المحدد للثقافة العربية في الوطن العربي ، وبالتالي عدم التحرك خطوة واحدة على الطريق السليم لتنمية الانسان والمجتمع العربي ، في الوقت الذي اهتمت المنظمة الدولية فيه باجراء دراسة عن أصالة الفكر والآداب والفنون العربية خلال المائة سنة الماضية . ومن قبلها حددت المنظمة الدولية في تقريرها النهائي الخاص بندوة (السياسة الثقافية) التي عقدت في موناكو من ١٨ الى ٢٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٧ بأنها : « مجموع النشاط الواعي الذي يهدف الى مواجهة الاحتياجات الثقافية واستغلال المصادر البشرية والطبيعية المتاحة في المجتمع الى أقصى حد ممكن ».وأكد التقرير النهائي في أكثر من موضع على ضرورة ربط السياسة الثقافية بالتطور الاقتصادي والاجتماعي .

فهل تم هذا ؟

إن النظرة الى الواقع الثقافي الرسمي قد تفيد في الاجابة على السؤال . ففي دراسة تحليلية عن التطور الثقافي للأقطار العربية أعدها الاستاذ بدر الدين أبو غازي وزير الثقافة المصري الأسبق قال في مقدمتها[٧] :

« إنه اذا كان من الممكن أن نتخذ من أجهزة الثقافة في البلاد العربية مؤشراً الى اتجاه الحياة الثقافية في تلك البلاد والى ايقاع خطوها ، فان أول ما يلفت النظر في ذلك أربع ظواهر هامة :

أولا : إن الوزارات المسؤولة عن الخدمات الثقافية اما وزارة (للاعلام والثقافة) ، أو وزارة (للأوقاف) ، أو (التعليم العالي) أو وزارة (الدولة للشؤون الثقافية)، أو هي جملة هذه الوزارات كما في بعض البلاد ، ونادرا ما ينهض بعبء الخدمات الثقافية التي تقدمها الدولة وزارة للثقافة وحدها ، ولهذا دلالته في علاقة نوع الخدمة الثقافية التي تقدمها الدولة بالتعليم أو التربية ، وفي بعض الأحيان سنجد أن الثقافة مكرسة لخدمة الاعلام بدلا من أن يكون الاعلام وأجهزته وسائل في خدمة الثقافة .

ثانيا : ان اجهزة الثقافة ــ أو الأجهزة التي تنهض بالخدمات الثقافية ــ حديثة العهد في بعض البلاد ، بحيث تصبح هذه الاجهزة مجرد اسماء لا تحتوي دلالة كاملة على وظيفتها ، أو مجرد هيكل لم يطبع بعد أثره ، ومن ثم فانه إذا صح أن كانت هذه الاجهزة مؤشراً صحيحاً في البلاد التي طال عهدها بالخدمة الثقافية ، فاننا لا نستطيع ان نخرج من هذا بقاعدة عامة تصح في كل الاحوال .

---

(٦) اجتماع خبراء المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) من ٢٩ حزيران/ مايو ــ ٣ أيار/ يونيو ١٩٦٩ .

(٧) **دراسة تحليلية عن التطور الثقافي في الاقطار العربية** ، أعدها الاستاذ بدر الدين أبو غازي بتكليف من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتقديمها الى الامانة العامة للمجلس التنفيذي في مؤتمرها العام في الدورة العادية الخامسة التي تعقد في اغسطس (آب) ١٩٧٨ بالخرطوم .

ثالثا :ـ وهذه ظاهرة عامة وخطيرة ـ وهي ان اجهزة الثقافة تخطط في كثير من الاحوال لثقافة محلية في غياب فكرة (ثقافة عربية) موحدة ، بحيث اننا لا نجد في بلد واحد جهازاً ـ في أي فرع من فروع النشاط الثقافي ـ تكون مهمته التنسيق بين النشاط الثقافي في ذلك النوع ، وبين مثيله في البلاد العربية الاخرى ، على نحو يحقق نوعاً من التكامل ، والنتيجة المنطقية لذلك أن الانجاز الثقافي في مجال من المجالات ـ وليكن الفن التشكيلي مثلا ـ يظل نوعاً من الضربات المتعددة التي لا تشكل في مجملها ايقاعاً متناغماً ، أو تصاعداً في بناء ذلك الايقاع ، والتي ـ حتى لا تترك صدى في غير مكانها ـ قد تتعدد اتجاهاتها ، ولكن يظل الخطو ثابتاً لا يمثل حركة للأمام أو للوراء إلا في اضيق **نطاق** .

رابعا : يظل في النهاية المناخ الثقافي شيئاً مختلفاً عما يمكن أن يستشف من نوع الخدمات التي تقدمها اجهزة الثقافة ، لأن هذه الأجهزة ، وما تقدمه ليست هي التي تخلق مدارس الفن المختلفة أو تيارات الأدب ـ وان ساعدت عليها ـ وليست هي التي تتحكم في الحركة النقدية صاحبة الأثر الأول في اتجاهات الفن والأدب ، وهكذا فاننا لا نجد بين اجهزة الثقافة المختلفة جهازاً يمثل القنطرة أو حلقة الوصل بين ما تقوم به أجهزة الثقافة المختلفة من نشاط وبين المناخ الثقافي السائد ، سواء أكان ذلك على صعيد التخطيط أو المتابعة ، بحيث يكون لتلك الأجهزة فعاليتها في توجيه الحياة الثقافية ، وبالتالي ـ في غياب مثل هذه الأجهزة ـ يمكننا أن نقول أن هناك ثقافة رسمية يمكن رصدها من خلال نشاط أجهزة الثقافة المختلفة ، وهناك مناخ ثقافي سائد ، وهذان أمران مختلفان .. » .

من المقدمة السابقة ، وهي دراسة وحيدة عن الوضع الثقافي العربي تتأكد لدينا هذه الحقائق الهامة عن وضع الثقافة في العالم العربي من أنها تابعة لأجهزة أخرى ، أو داخلة ضمن وظيفة ادارات أخرى ، وبالتالي تفقد استقلاليتها ، وأهميتها الوظيفية في تنمية المجتمع العربي المعاصر ، الى جانب طغيان الاعلام عليها ، وبالتحديد الاعلام المقصود به الدعاية لمنجزات الحكومة على المستوى الثقافي الرسمي ، كاقامة منشآت للثقافة مثلا ، أو افتتاح معرض للفن التشكيلي ، وهي كلها تدخل تحت بند الدعاية عن الثقافة ، إذا ما وضعنا في الاعتبار ، أن اقامة المنشآت الثقافية في غالبية الاقطار العربية لا تتم بالمستوى نفسه في المدن الكبيرة والقرى ، وانما هي مخصصة أساساً لخدمة سكان المدن الكبيرة وحتى بالنسبة لدولة مثل مصر تنتشر بيوت وقصور الثقافة في أقاليمها البعيدة عن العاصمة ، فان وجهاً آخر من وجوه الخدمة الثقافية الممثلة في دور المسرح والعرض السينمائي يكاد يكون قليلا ونادراً ، وان سكان الاقاليم معزولون عما تقدمه مثلا مسارح العاصمة من فنون ، ومن أنشطة ثقافية أخرى مركزة في العاصمة ، وأيضا من قناة من قناتي التليفزيون (باستثناء بعض المناطق) ، وبالتالي ينعدم الاتصال الثقافي الذي يمهد لخلق تجانس ثقافي فيما بعد !

والحقيقة الثانية التي يؤكدها لنا الاقتباس السابق هي أن أجهزة الثقافة تخطط لثقافة محلية في غياب فكرة ثقافة عربية موحدة ، تساهم في تقريب المسافات بين المواطنين العرب على اختلاف جنسياتهم ، وبالتالي تساهم في فهم صحيح من جانب الانسان العربي لنفسه ولمجتمعه ، وبلورة رأي عام ناضج تجاه المسائل القومية والقضايا التي تهدد هذه الأمة مجتمعة .

إن أثر عدم حدوث هذا التقارب بسبب غياب النظرة القومية لدى المسؤولين عن التخطيط الثقافي في كل قطر عربي يتعدى انعدام هذا التفاهم بين العرب على لغة مشتركة وفهم واضح لقضاياهم ليتيح الفرصة امام الثقافات الغربية الآتية من العالم الغربي للتغلغل في الوطن العربي والحلول محل ثقافة قومية عربية أصيلة ، وهوما يحدث الآن من خلال غزو اعلامي وثقافي ، متمثل في ألوان من المطبوعات وأفلام السينما ومسلسلات التليفزيون التي تجسد قيم مجتمعات غريبة لها هموم ومشاكل أخرى مختلفة عن هموم ومشاكل الانسان العربي ، ولها بالتالي مواقف بعيدة بعداً شاسعاً عن قضايا المواطن العربي ، ولها قوتها في فرض ما تريده مستعينة بما تملكه من تكنولوجيا عصرية ، ومن غفلة العرب أنفسهم عن أنفسهم واهمالهم في حقوقهم القومية . وعلى سبيل المثال إذا أخذنا كنموذج الأخبار التي تقدمها نشرات الأخبار في الوطن العربي (والعالم النامي كله) فسنجد النموذج لذلك التغلغل الاعلامي في العالم العربي ، وبشهادة منظمة دولية ليست

منحازة على أي الأحوال للعرب ، هي منظمة اليونسكو التي رصدت في تقرير عن « نور الاعلام في التفاهم بين الشعوب » نشرته مجلتها الشهرية **رسالة اليونسكو** ما يأتي :(٨)

« لما انتهت الحرب العالمية الثانية ساد اعتقاد صادق بأن نشر الاعلام على نطاق واسع يكفي لتحقيق التفاهم والاحترام المتبادل بين الشعوب ، كما يكفي للحد من المنازعات وتهدئة الخواطر . ولكن هذا الاعتقاد المرغوب فيه ، والمرحب به فيما يتعلق بحرية الاعلام وانتشار الانباء يستر حقائق جوهرية ويحجب أشياء هامة في مقدمتها انعدام المساواة في وسائل الاعلام الدولية . ويلاحظ أن حرية الاعلام ليست لمصلحة البلاد التي تحررت من نير الاستعمار أو النفوذ الأجنبي ، وذلك لأنها تتلقى من الخارج فيضاً من الأنباء ، ولكنها لا تستطيع أن تسمعه صوتها أو ترسل اليه نبأ من أنبائها ، ويلاحظ أن العالم يتلقى الانباء من عدد قليل من دول متقدمة تقدماً عظيماً في الصناعة والتكنولوجيا . وتقدم وسائل الاعلام الجماهيرية يبدو واضحاً وملموساً في البلاد المتقدمة صناعياً بصفة خاصة ، وكان مما ترتب على هذا التقدم ازدياد الاتساع في الشقة بين الأقطار المتقدمة والاقطار التي لم تبلغ بعد مستوى النمو والتطور خلال السنوات العشر الأخيرة . واستخدام التليفزيون الآن في عدد من البلاد أكبر بكثير مما كان منذ عشر سنوات ، ولكن معظم هذه البلاد لا يستطيع حتى الآن استقبال الاذاعات التليفزيونية من الخارج .. ولا توجد أية اذاعة تليفزيونية في نحو ثلاثين من الاقطار الآسيوية والافريقية . ومما يسترعي الانتباه وجود اختلافات كبيرة بين مختلف الاقطار في الانتاج الثقافي ، كما يلاحظ أن البلاد الآخذة في التطور تعتمد اعتماداً متزايداً على الدول المتقدمة صناعياً في الحصول على المراجع اللازمة للتقدم التربوي والعلمي والثقافي . ومن ثم فان الدول الآخذة في التطور تضطر الى تخصيص أموال طائلة لاستيراد أو ترجمة المراجع التي تصدر في الدول المتقدمة » .

أما الحقيقة الثالثة التي تؤكدها لنا الدراسة التحليلية في مقدمتها ، فهي أن هناك نوعا من الازدواجية الثقافية في أقطار الوطن العربي ، بين ثقافة رسمية تقدمها أجهزة الدولة ، ومناخ ثقافي سائد مختلف ومقطوع الصلة بأجهزة الثقافة الرسمية ، وهنا نستطيع أن نحدد مكان أجهزة الاذاعة والتليفزيون كجزء من أجهزة الثقافة الرسمية للدولة ، وبالتالي فانها ملزمة بما يصدر اليها من تعليمات ، ومتفقة اتفاقاً شبه كامل مع النشاطات المماثلة لوسائل الاعلام الرسمية الأخرى كالصحف ، وهي هنا كاذاعات ، تقف موقفاً فريداً لا تستطيع التوغل فيه الى بيئتها المحلية وظروفها ، للمساعدة في النهوض بتلك البيئة (كالاذاعات الاقليمية التي تقوم بدور حيوي في تنمية المجتمعات المتخلفة) ، ولا تنمي الجانب القومي العربي الشامل أيضا فيما تقدمه ، **ومن هنا فان الافتقار الى الاذاعات الاقليمية في معظم الاقطار العربية والاقتصار على الاذاعات المركزية التي تركز على (محلية) ما تقدمه الدولة عن نفسها كدولة ، في اطار وطن عربي ، هو تخلف مزدوج عن اداء الاذاعة لدورها العام في التكوين الثقافي للفرد ، في الاقاليم المتخلفة المحتاجة للتنمية في اطار القطر الواحد ، وللفرد في القطر كله كجزء من وطن عربي واحد . بالاضافة الى أن ذلك يعد نوعا من تكريس الاذاعة كأداة سياسية لخدمة النظم الحاكمة بدلا منها كأداة للتنمية** ، ذلك أنه برغم تداخل المهام التي تقوم بها الاذاعة إلا أن هناك طغيانا للعنصر الاعلامي المباشر وثيق الصلة بالحياة السياسية اليومية محل غيره من العناصر الاعلامية الأخرى ، وهي ملاحظة عامة تصدق على الاذاعات العربية وتدفعها الى تجاوز الأهداف التي أنشىء من أجلها اتحاد الاذاعات العربية عام ١٩٥٥ ، حين وافق مجلس الجامعة العربية على مشروع اتفاقية الاتحاد ، الذي كان اقتراحاً ضمنته توصية من توصيات المؤتمر الاذاعي العربي الأول الذي عقد بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية في اغسطس (آب) ١٩٥٣ ، وكانت التوصية تنص على مشروع اتفاقية لاذاعات الدول العربية وقع عليها وقتذاك رؤساء وفود حكومات الاردن ، سوريا ، العراق ، لبنان ، اليمن ، ومصر . وحتى العام ١٩٥٨ كانت أربع دول فقط قد وقعت على الاتفاقية التي وافق عليها مجلس الجامعة في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٥٥ وهي الاردن ، مصر ، سوريا ، وليبيا . وفي أغسطس (آب) ١٩٦٤ عقدت الدورة الأولى

---

(٨) **مجلة الاذاعات العربية** ، ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٧ نقلا عن **رسالة اليونسكو** .

لمجلس اتحاد اذاعات الدول العربية المشكل من مندوبي الاقطار الاربعة، بدار الامانة العامة للجامعة العربية بالقاهرة ، حيث أجرى المجلس بعض التعديلات في اتفاقية الاتحاد ، ثم عاد للاجتماع في أبريل (نيسان) ١٩٦٥ فأقر الاتفاقية المعدلة ، على ضوء ملاحظات الدول العربية الأعضاء وغير الاعضاء ، وأقر مجلس جامعة الدول العربية في أبريل (نيسان) ١٩٦٥ اتفاقية الاتحاد في صيغتها المعدلة ! وفي ٩ فبراير (شباط) ١٩٦٩ عقدت أول جمعية عمومية لاتحاد اذاعات الدول العربية في الخرطوم ، ويعتبر هذا التاريخ هو مولد اتحاد اذاعات الدول العربية في شكله النهائي !

استغرقت ولادة الاتحاد ستة عشر عاما منذ ١٩٥٣ . واستهدفت هذه الولادة المتعسرة نقاطا محدودة، أهمها أنه ليس للاتحاد أغراض سياسية أو تجارية وانما يهدف بصورة خاصة الى : تعزيز روح الاخاء العربية ، وتنمية الاتجاهات العربية المشتركة ،وضع خطة منسقة تسير عليها اذاعات الدول العربية في برامجها ، تعريف جميع شعوب العالم بواقع الأمة العربية وامكانياتها وآمالها وقضاياها ، تنمية وتنسيق ودراسة جميع الوسائل المتعلقة بالاذاعة وتبادل الخبرات والمعلومات والمواد ، وتبادل التعاون الهندسي بين دول الاتحاد والنهوض بالحقل الاذاعي ، تنظيم استخدام موجات الاذاعة اللاسلكية في الوطن العربي بالتعاون مع المنظمات الدولية ، واعداد وتنسيق جداول الموجات اللاسلكية التي تحتاجها الدول العربية بحيث لا تتعارض ، أو تتداخل ، توحيد الدفاع عن حاجات الدول العربية في المنظمات الدولية ، وايجاد حلول لها في نطاق الاتحاد وبروح الاخاء والتعاون لما قد ينشأ من اختلافات في الحقل الاذاعي .

ويقول الكتيب الذي صدر عن الاتحاد بمناسبة مرور ٨ سنوات على مولده (عام ١٩٧٧) أن أنشطته كثيرة ومتشعبة ، منها ما يتصل بالجانب البرامجي ، ومنها ما يتصل بالجانب الهندسي ، ومنها ما ينصب على العلاقات مع المنظمات والهيئات والمؤسسات العربية والأجنبية ، **ولكن المؤكد في جميع أنشطة الاتحاد أنها تسعى الى ترابط الأمة العربية اذاعياً وتليفزيونيا .**

أما الميثاق الاذاعي العربي الذي تم وضعه بعد انشاء الاتحاد فهو يضع الأسس التالية للعمل الاذاعي في الوطن العربي :

١ ـ التأكيد على حتمية الوحدة القومية ، وتعميق الايمان بوحدة الاهداف والمصير للامة العربية ، وتعزيز روح الاخاء العربي ، والتوعية بحقائق الوجود العربي ، والمفاهيم الصحيحة للقومية العربية ، وتنمية الاتجاهات المشتركة في الوطن العربي ، وتحقيق أهداف ميثاق جامعة الدول العربية(٩) .

٢ ـ التعريف بالوطن العربي مهد الحضارات ومهبط الرسالات ، ومساهمته في الحضارة ، والتعريف بامكانات الوطن العربي وآماله وأمانيه وقضاياه العادلة .

٣ ـ نشر الوعي لمتطلبات النضال العربي في سبيل الرقي ، لتحقيق الازدهار الاقتصادي ، والعدل الاجتماعي ، والنهوض الثقافي .

٤ ـ ابراز ودعم الثورة الفلسطينية المسلحة فوق الارض المحتلة ، والتنبيه الى الخطر الداهم للصهيونية ، واظهار النضال العربي بملامحه الحقيقية كحركة تستهدف التحرر ، وايضاح الجوهر الحق لحركة النضال الفلسطيني في الارض المحتلة ، واتساقها مع حق الشعوب الطبيعي في تحقيق مصيرها .

٥ ـ حشد القوى المناهضة للاستعمار والصهيونية والحركات الفاشية والعنصرية في العالم التي تناهض اماني الشعب العربي ومعتقداته وتراثه القومي .

٦ ـ الانفتاح على الحضارة الانسانية أخذا وعطاء ، وتعميق روح الاخوة والانسانية ، والتأكيد على أن الامة

---

(٩) **الميثاق الاذاعي العربي** : ص٤. أقر هذا الميثاق في الدورة العادية الثانية للجمعية العامة لاتحاد الاذاعات العربية التي انعقدت في عمان بين ٢٨/٢ و ٣/٣/١٩٧٠ .

العربية تمد يدها الى كل شعوب الارض ، دون ما نظر الى اختلاف الدين او العقيدة او اسلوب الحياة ، للتعاون على توفير اسباب الحرية والتقدم ، وذلك انطلاقاً من جوهر القيم العربية ، واستهداء بميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

٧ ـ التاكيد على اهمية التراث الفكري والعلمي والأدبي العربي المشترك ، وكذلك أهمية التراث الشعبي في التقريب بين مفاهيم ووجدانات الشعب العربي .

٨ ـ التاكيد على اهمية مواكبة الاذاعات العربية للنهضة الفكرية والعلمية العربية المعاصرة في مختلف الأقاليم العربية .

لقد وقعت على اتفاقية الاتحاد إحدى وعشرون دولة عربية ، واشتركت الأقطار العربية هـذه في اثنتي عشرة حلقة دراسية ، كما تبادلت الابحاث الاذاعية المهنية . ولكننا بعد كل هذا نجد أمامنا الواقع الاذاعي العربي يفرض نفسه من خلال ذلك النشاط الاعلامي السياسي الطاغي على عمله ، حيث تحتل نسبة البرامج الاخبارية أكبر نسبة من البرامج بما تتضمنه من تعليق على الاخبار ورد على أسئلة المستمعين ، وتحليل للانباء وتسجيل لأحاديث المسؤولين .. وعلى سبيل المثال فان الاذاعة المصرية تقدم من خلال موجتها الرئيسية ، وهي موجة البرنامج العام ، ست نشرات اخبارية وخمسة موجزات للأنباء ، بالاضافة الى تعليقين سياسيين ، وثمانية برامج سياسية واخبارية ، وتقدم اذاعة صوت العرب ثلاث نشرات وخمسة موجزات للأنباء ، وعرضين سريعين ، وثلاث فترات اخبارية ، وثلاثة برامج حول الاخبار ، بينما تقدم اذاعة دمشق على موجتها الرئيسية سبع نشرات وأربعة موجزات وتعليقين وشريطاً للأنباء وبعض البرامج الاخبارية والسياسية الأخرى ، وهي نسبة مقاربة لما تقدمه معظم الاذاعات العربية الأخرى .

وفي محاولة لدراسة تطبيقية أستهدفت متابعة ما تقدمه نشرات الأخبار في بعض الاذاعات التي تيسر الاستماع اليها على مدى شهر كامل هو أبريل (نيسان) ١٩٧٨ ، مع الأخذ في الاعتبار زيادة ونقص عدد الاذاعات بين يوم وآخر لأسباب تتعلق باستقبال تلك الاذاعات وقوة ارسالها أو ضعفه ، كانت نتيجة التتبع مجموعة من الجداول التي نكتفي هنا بأن نسجل انطلاقاً من تحليلها الملاحظات التالية :

أ ـ يلاحظ على الجدول الأول ما يلي

١ ـ بين ثمانية عشر خبراً رئيسيا لاذاعات القاهرة ودمشق وطرابلس فان خبراً من أي من هذه الاخبار لم يتكرر بين الاذاعات الثلاث ، اذ أنها أخبار مختلفة تماما الواحد عن الآخر ، ويمثل كل منها أهم الاخبار من وجهة نظر المسؤولين عن البرامج السياسية والاخبارية في الاذاعات الثلاث .

٢ ـ خلت النشرة المصرية من أي خبر عن الوطن العربي ، وقدمت خبراً محلياً واحداً (الخبر الأول) ، بينما تضمنت النشرة السورية خبراً واحداً محلياً (الاول) وخبراً عن الوطن العربي (الثالث) ، وتضمنت النشرة الليبية ستة أخبار كلها محلية ليس من بينها خبر عن الوطن العربي ، أو العالم الخارجي .

٣ ـ تضمنت النشرة المصرية أربعة أخبار من العالم المتقدم (حسب الاصطلاح العالمي) هي الأخبار ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، وخبراً من آسيا (الفيلبين) وهي تعد من بلاد العالم النامي ، بينما تضمنت النشرة السورية ثلاثة أنباء من أنباء العالم المتقدم ولم تتضمن النشرة الليبية أياً من هذه الانباء . وأنفردت النشرة السورية بخبر عن العدو .

ب ـ ويلاحظ على الجدول الثاني ما يلي

١ ـ انه اشتمل على ٢٩ خبراً قدمتها ست اذاعات عربية كأخبار رئيسية في نشراتها الاخبارية ، وخصت اذاعات كل من مصر ، لبنان ، السعودية ، الأردن ، العراق ، سوريا ستة أخبار ؛ بينما اقتصرت النشرة السعودية على خمسة أخبار فقط .

٢ ـ تضمنت النشرة المصرية خبرين محليين (يدخل الثاني منهما أيضا تحت بند الاخبار الافريقية) ، وخبراً عربياً ، وخبراً عن العدو ، وخبرين خارجيين . ولم يكن بين تلك الاخبار أي خبر مشترك مع ٢٩ خبراً تضمنتها نشرات الاخبار في الاذاعات الخمس الأخرى .

٣ ـ تضمنت النشرة السعودية أربعة أخبار محلية ، وخبراً عربياً كان من بينها خبر واحد مشترك مع النشرة العراقية .

٤ ـ تضمنت النشرة اللبنانية خمسة أخبار عربية ، وخبراً عن العدو ، ولم يكن من بينها أي خبر مشترك مع اربع اذاعات عربية ، وخبراً واحداً مشتركاً مع اذاعة دمشق .

٥ ـ تضمنت النشرة الاردنية ثلاثة أخبار عربية ، وخبرين محليين ، وخبراً عن العدو ، لم يكن من بينها أي خبر مشترك مع اذاعات القاهرة ، الرياض ، بيروت ، بغداد ، باستثناء خبر واحد فقط مشترك مع اذاعة دمشق .

٦ ـ تضمنت النشرة العراقية أربعة أخبار خارجية ، وخبرين عربيين . ولم يكن من بينها أية أخبار مشتركة مع اذاعات القاهرة ، بيروت ، عمان ، دمشق ، والاستثناء الوحيد خبر واحد مشترك مع اذاعة الرياض .

٧ ـ تضمنت النشرة السورية خبراً واحداً محلياً ، وخبراً عربياً ،.وخبرين خارجيين ، وخبرين من أخبار العدو ، وتضمنت أكبر عدد من الاخبار المشتركة مع نشرات الاخبار الأخرى ، حيث اتفقت مع الاذاعة الاردنية في الخبر رقم (٢) ، ومع الاذاعة العراقية في الخبر رقم (٣) ، ومع الاذاعة اللبنانية في الخبر رقم (٤) . ولم تشترك مع اذاعتي القاهرة والرياض في أي خبر .

ج ـ ويلاحظ على الجدول الثالث ما يلي

١ ـ إنه تضمن ٢٤ خبراً قدمت كل اذاعة منها ستة أخبار أشتملت على ٥ أخبار محلية ، ٤ أخبار عربية ، ١٤ خبراً خارجيا ، وخبرا من أخبار العدو . ولم يتشابه منها أي خبر .

٢ ـ قدمت اذاعة القاهرة خبراً محلياً ، وأربعة أخبار خارجية ، وخبراً من أخبار العدو ، ولم يتشابه أي خبر منها مع أخبار اذاعات دمشق وبغداد وطرابلس .

٣ ـ قدمت اذاعة دمشق خبراً عربياً ، وخمسة أخبار خارجية ، منها خبران يمسان القضية العربية . ولم يتشابه أي خبر منها مع أخبار اذاعات القاهرة وبغداد وطرابلس .

٤ ـ قدمت اذاعة بغداد خبراً عربياً ، وخمسة أخبار خارجية ، يمس الأول منها القضية العربية ولكن مصدره من العالم العربي ، ولم يتشابه أي منها مع أخبار اذاعات القاهرة وطرابلس ودمشق .

٥ ـ قدمت اذاعة طرابلس ٤ أخبار محلية ،منها خبر يتعرض للقضية العربية، وخبران عربيان .

د ـ ويلاحظ على الجدول الرابع ما يلي

١ ـ قدمت اذاعة عمان خبراً محلياً ، وخبرين عربيين ، وخبرين خارجيين ، وخبراً عن العدو ، لم يتشابه منها أي خبر مع ١٢ خبراً قدمتها اذاعتا بيروت والقاهرة ، باستثناء الخبر الأول الذي أصبح جزءاً من الخبر الرابع لاذاعة القاهرة .

٢ ـ قدمت اذاعة بيروت ثلاثة أخبار عربية ، وخبراً محلياً ، وخبراً خارجياً ، وخبراً عن العدو . ولم يتشابه أي خبر منها مع أخبار اذاعتي عمان والقاهرة الا الخبر الخامس الذي تعرض في جزئه الثاني للخبر الرابع لاذاعة عمان .

٣ ـ قدمت اذاعة القاهرة خبراً محلياً ، وخبرين عربيين ، وثلاثة أخبار خارجية ، وكان الجزء الثاني من الخبر الرابع متشابها مع الخبر الأول لاذاعة عمان .

هـ ـ ويلاحظ على الجدول الخامس ما يلي

١ ـ تضمن ٢٢ خبراً قدمتها أربع اذاعات عربية ، منها ستة أخبار لكل من عمان والقاهرة ، وخمسة أخبار لكل من دمشق وبغداد .

٢ ـ قدمت اذاعة عمان ثلاثة أخبار محلية وخبرين عربيين وخبراً عن العدو ، وكان الخبر الثالث جزءاً من الخبر الأول لاذاعة دمشق .

٣ ـ قدمت اذاعة القاهرة خبراً عربياً ، وأربعة أخبار خارجية ، وخبراً عن العدو ، واشتركت في الخبر الثالث مع الخبر الثالث لاذاعة دمشق وان اختلفت التفاصيل حيث حدد خبر القاهرة مسؤولية الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عن العمليات التي ذكرها راديو دمشق بلا تحديد للمنظمة التي قامتها .

٤ ـ قدمت اذاعة دمشق خبرين محليين ، وخبرين عربيين ، وخبراً خارجياً ، واشتركت مع اذاعة عمان في جزء من خبرها الأول ، ومع اذاعة القاهرة في الخبر الثالث لكليهما .

٥ ـ قدمت اذاعة بغداد ثلاثة أخبار عربية ، وخبرين خارجيين ، ولم يتشابه اي خبر منها مع أخبار اذاعات عمان والقاهرة ودمشق .

و ـ ويلاحظ على الجدول السادس ما يلي

١ ـ قدمت اذاعة دمشق خبراً محلياً وخبرين عربيين ، وخبرين خارجيين ، وخبراً عن العدو .. ولم يشترك أي منها مع أخبار اذاعتي بيروت وعمان باستثناء الخبر الثالث الذي يعد مرحلة سابقة للخبر الأول لاذاعة عمان .

٢ ـ قدمت اذاعة بيروت خبراً محلياً ، وخبرين عربيين ، وثلاثة أخبار خارجية ، لم يتشابه أي منها مع أخبار اذاعتي دمشق وعمان .

٣ ـ قدمت اذاعة عمان خبراً محلياً ، وثلاثة أخبار عربية ، وخبرين خارجيين ، ويعتبر الخبر الأول تطويراً للخبر الثالث في اذاعة دمشق .

ز ـ ويلاحظ على الجدول السابع ما يلي

١ ـ قدمت عمان خبراً محلياً ، وخبراً عربياً ، وثلاثة أخبار خارجية ، وخبراً عن العدو ، واشترك الخبر الرابع مع الخبر الأول لاذاعة بيروت ، كما اشترك الخبر الثالث مع الخبر السادس في جزء منه لاذاعة دمشق .

٢ ـ قدمت اذاعة دمشق ستة أخبار منها خمسة أخبار عربية ،وخبر خارجي ، واشترك الخبر السادس منها في الجزء الأول منه مع الخبر الثالث لاذاعة عمان .

٣ ـ قدمت اذاعة بيروت خبرين محليين ، وخبراً عربياً ، وثلاثة أخبار خارجية ، واشترك الخبر الأول منها مع الخبر الرابع لاذاعة عمان ، والخبر الثاني مع الخبر الأول لاذاعة دمشق .

ح ـ يلاحظ على الجدول الثامن ما يلي

١ ـ تضمنت أخبار اذاعة عمان ثلاثة أخبار محلية ، وخبرين خارجيين ، وخبراً عن الوطن العربي ، ولم يتشابه أي من هذه الاخبار مع أخبار اذاعات القاهرة ودمشق وبغداد وطرابلس .

٢ ـ تضمنت أخبار اذاعة القاهرة خبراً محلياً ، وخبراً عربياً ، وثلاثة أخبار خارجية ، وخبراً عن العدو ، ولم يتشابه من أخبار القاهرة مع اذاعات عمان ودمشق وبغداد وطرابلس الا الخبر السادس مع الخبر الرابع لاذاعة دمشق .

٣ ـ تضمنت أخبار اذاعة دمشق خبراً محلياً ، وخبرين عربيين ، وخبرين خارجيين ، وخبراً عن العدو ، وهو المتشابه الوحيد مع خبر مماثل من أخبار جدول (٨) هو الخبر السادس لاذاعة القاهرة .

٤ ـ تضمنت أخبار اذاعة بغداد ثلاثة أخبار عربية ، وخبرين خارجيين ، ولم تتضمن خبراً سادساً ، ولم يتشابه أي خبر منها مع أخبار الاذاعات العربية الأخرى المذكورة في الجدول نفسه .

٥ ـ تضمنت أخبار اذاعة وطرابلس خمسة أخبار محلية ، وخبراً خارجيا ، ولم يحدث بين أخبارها تشابه مع أخبار اذاعات عمان والقاهرة ودمشق وبغداد .

ط ـ يلاحظ على الجدول التاسع ما يلي

١ ـ قدمت اذاعة بيروت أربعة أخبار محلية ، وخبرين خارجيين .

٢ ـ قدمت اذاعة القاهرة خبرين محليين ، وأربعة أخبار خارجية .

٣ ـ قدمت اذاعة دمشق خبراً محلياً ، وخبراً عربياً ، وثلاثة أخبار خارجية ، وخبراً عن العدو .

٤ ـ قدمت اذاعة بغداد خبرين عربيين ، وثلاثة أخبار خارجية ، وخبراً عن العدو .

٥ ـ قدمت اذاعة طرابلس خمسة أخبار محلية ، وخبراً عن العدو .

٦ ـ من بين هذه الأخبار الثلاثين قدمت أربع اذاعات خبراً متشابهاً باختلاف في التفاصيل هو خبر مباحثات بيغن في واشنطن وتصريحاته وتصريحات كارتر (وهو الخبر الخامس في اذاعة بيروت والثاني في اذاعة القاهرة والرابع في اذاعة دمشق والأول في اذاعة بغداد) . كما تشابه خبران عن

اجراءات القمع الصهيونية تجاه العرب بعد العمليات الفدائية في الأرض المحتلة (وهما الخبر الثالث في اذاعة دمشق والسادس في اذاعةوطرابلس) وأيضا خبران متشابهان لاذاعتي دمشق وبغداد عن المعارك بين أثيوبيا والارتيريين ، والفرق بينهما هو أن كل اذاعة نقلته من مصدر مناقض للثاني .

ي ـ يلاحظ على الجدول العاشر ما يلي

١ ـ قدمت اذاعة عمان خمسة أخبار محلية ، وخبراً عربياً .

٢ ـ قدمت اذاعة القاهرة خبراً واحداً محلياً ، وخبرين عربيين ، وثلاثة أخبار خارجية .

٣ ـ قدمت اذاعة دمشق ثلاثة أخبار محلية ، وخبراً عربياً ، وخبراً خارجياً ، وخبراً عن العدو .

٤ ـ لم يحدث تشابه بين الأخبار الثمانية عشر باستثناء واحد هو الخبر الثاني في كل من اذاعتي القاهرة ودمشق عن اجتماع الرئيسين نميري والأسد .

يتبين لنا مما تقدم أن العدد الكلي للأخبار في الاذاعات التي تمت متابعتها ورصدها هو ٢٠٦ أخبار تنوعت كالآتي : ٥٨ خبراً محلياً ، ٥٩ خبراً عربياً ، ٧٢ خبراً خارجياً ، ١٧ خبراً عن العدو ، ١٠ حالات لأخبار تشابهت مع أخبار أخرى بين ٢٠٦ أخبار .

وقبل أن نحلل هذه الجداول الاخبارية نسجل **ملاحظتين : أولاهما** أن أوقات الاستماع والمتابعة ، التي تمت في أيام متتالية أو متباعدة ، كانت مرهونة باعتبارات التقاط موجات الارسال الاذاعية العربية المختلفة ، واختلاف هذا الالتقاط من يوم لآخر ، ومن اذاعة لأخرى ، وأختلاف درجة وضوح الصوت أيضا . **وثانيتهما** أن تقسيم الخبر هنا الى محلي أو عربي أو خارجي راجع الى المصدر الخبري وليس الى مضمون الخبر . وعلى سبيل المثال فان صدور بيان يؤيد القضية العربية من بلجراد ينسب الى مصدره كخبر خارجي بالرغم من مضمونه .

من خلال تأمل جداول أخبار الاذاعات العربية يتبين لنا **الأمران التاليان** :

١ ـ **أن نسبة الأخبار العربية ساوت نسبة الاخبار المحلية تقريبا** ، وهو ما يدل على أن قضية القومية العربية لم يعد لها الاهتمام الأول فيما تقدمه الاذاعات العربية مجتمعة ، أو معظمها على أنفراد ، بالرغم من أن كل هذه المحطات الاذاعية من الممكن أن تشكل وحدة متكاملة لضمير الأمة العربية بكل ما تمثله امكانيات الانتشار والتأثير .

٢ ـ **أن أعلى نسبة من أخبار الاذاعات العربية تحتلها أخبار خارجية سواء في المصدر أو المضمون ، وبالذات من دول العالم الغربي المتقدمة تكنولوجيا** ، والتي تملك أحتكار نقل وتوزيع الانباء عبر وكالات انبائها الكبرى ، وبالتالي فهي بالاضافة الى تقديمها لأخبارها وتفضيلها على أخبار العالم النامي (والوطن العربي جزء منه) ، تفرض وجهة نظرها الخاصة فيما تنقله ، ومن هنا يصبح الخبر مصبوغا .

والقضية هنا لها شقان : **قضية الكم** الذي حذرت منه منظمة اليونسكو في مؤتمرات عديدة حيث يبدو عدم التكافؤ والتوازن الاخباري متزايداً بين العالم المتقدم والعالم النامي الذي تحولت دوله

في أحيان كثيرة الى دول متلقية للأخبار أكثر منها مصدرة وناشرة لها(١٠) .

والشق الثاني من قضية الاخبار يتعلق **بالكيف**، أو نوعية هذه الأخبار التي تأتي من العالم الخارجي ، وتفرض علينا قضايا بعيدة عنا ، ومضللة في أحيان كثيرة ، بالاضافة الى تفسيرها الخاص لقضايا ذلك العالم .

وبشكل عام فاننا نخلص من هذه الدراسة لأخبار الاذاعات العربية الى هذا التنافر الواضح والصريح الذي أصبح يسود اذاعات الوطن العربي على مستويات متعددة .

اولا : لم تعد القضية القومية العربية تعتمد على أساس واحد في النظر اليها ، وانما أصبحت اجتهادات وتفسيرات مرتبطة بفلسفة الحكومات القائمة . ومن هنا فان تأكيد الميثاق الاذاعي العربي على حتمية الوحدة القومية كأول أساس من الأسس التي وضعها للعمل الاذاعي العربي أصبح كالحرث في البحر أمام ما يحدث على صعيد الاذاعات في الواقع اليومي .

ثانيا ـ الانعزال والانغلاق الى الداخل ومحاولة من كل دولة للسيطرة الاعلامية على عقل المستمع ، وفي ضوء المبادىء والاجتهادات والتفسيرات التي يقدمها كل حكم لقضية القومية العربية والوحدة .

ثالثا : الانقسام الصريح الذي انتهت اليه الاذاعات العربية ، يتجه بعض الاقطار الى العالم الغربي ، ويتجه بعضها الى المعسكر الشرقي ، مع وجود اقطار أخرى تحاول بقدر الامكان أن تتبع الطريق الوسط .

رابعا : العداء الصريح بين هذه الاذاعات ، والذي وصل الى حرب اعلامية مبنية بوضوح شديد على الاتجاه السياسي الذي يسود كل قطر ، والذي يتحول الى نقمة على المستمع العربي بسبب انتفاء الموضوعية أمام الرغبة في التشهير السياسي بالمخالفين .

خامسا : بينما يحدد الميثاق ضرورة ابراز ودعم الثورة الفلسطينية المسلحة فوق الأرض المحتلة ، والتنبيه الى الخطر الداهم للصهيونية كواحد من أسسه الأولى في باب (تحقيق المبادىء والأهداف القومية) ، **تحاول بعض الاذاعات العربية تغييب القضايا القومية عن ذهن المستمع ، وبالتحديد قضية الثورة الفلسطينية ، ونقل القضايا العربية عامة الى الدرجة الثالثة من الاهتمام ، والعمل على تقريب اهتمام المستمع** الى قضايا خارجية تتعلق بالعالم الغربي الذي تأخذ أخباره المحل الأول من الاهتمام . وفي الوقت الذي تطرح فيه بعض الدول من خلال اذاعاتها وجهة نظر معادية للدول الاشتراكية بتصويرها في شكل المستعمرة ، ويجري الاهتمام بكل ما يسيء اليها من أخبار ، والتركيز على الدول المتحالفة مع الانظمة المعادية لها كحليفة ، فان بعض الدول تقدم للمستمع من خلال اذاعاتها أيضا أخبارها وموادها الاعلامية من وجهة نظر معادية للدول الغربية . وفي كلا الحالتين يصبح هذا المعسكر أو ذاك هو الصديق والحليف في سبيل حل المشكلة القومية أو دعم القضية القومية دون الآخر .

---

(١٠) **وثائق المؤتمر الدولي الثاني للاخبار** ـ أبريل (نيسان) ١٩٧٧ ، القاهرة .

سادسا : هناك اذاعات تعطي للقضايا العربية المكانة الثانية من أخبارها ، ولكن الفروق كبيرة بينها وبين المكانة الأولى التي تحتلها الأخبار المحلية للأقطار التي تنتمي تلك الاذاعات اليها . والتركيز الكامل هنا على الاخبار المحلية ، مع افتراض عدم وجود تناقض بين القضايا المحلية والقضايا القومية ، **نوع آخر من تغييب وعي المستمع عن القضايا العربية القومية لأنه يبرز المحليات من باب تضخيم الذات السياسية للحكم القائم** ، وهو ما يحدث غالبا ، وبصرف النظر عن أهمية ونوعية الخبر .

سابعا : أما الاذاعات التي تحتفظ بتوازن نسبي بين ما هو محلي وما هو عربي فهو توازن كمي لا يخدم الموضوعية طالما تنزع تلك الاخبار المحلية والعربية في آن واحد الى خدمة الاتجاهات السياسية المعلنة من قبل السلطة خدمة كاملة وبحيث يصعب على المستمع تكوين رأي سليم .

وفي النهاية اذا كان المفكرون العرب يطمحون الى تكامل عربي في كل المجالات فان عليهم مراجعة ما يحدث أولا في مجال الاعلام حيث تم انشاء اتحاد يجمع اذاعات الدول العربية ، وميثاق ينظم عمله ، ولكن الواقع الفعلي هو نسف هذه المواثيق والاتفاقات بواسطة الاذاعات نفسها ، وهو ما يجب أن ننتبه له □

نحو فلسفة عربية في التربية

علي عيسى عثمان
خبير في الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي

من المستحسن أن نحتفظ في أذهاننا بنظرة التربية الى الانسان كانسان ، بمعزل عن واقع مجتمع معين وعن حاجاته ، وبمعزل عن حضارة معينة وعن حاجاتها ، حتى اذا وجدنا توترا أو تناقضا بين مقاصد التربية بالنسبة للانسان من ناحية ، وآثار واقع تلك المجتمع أو تلك الحضارة في الانسان من ناحية أخرى ، نستطيع ان ندرك طبيعة تلك التوتر أو التناقض وندرك أسبابه لاتخاذ موقف منه . فالتربية ، من جانبها ، لا تستطيع أن تلتزم الا بتحرير الانسان وتنمية طاقاته ، والا انحدرت الى أداة سلطوية اذا هي تنازلت عن هذا الالتزام ، وصارت أداة لتدجين الانسان بدلا من أن تكون أداة لتحريره .

والتربية تدرك أن الانسان ليس « حي بن يقظان » ينشأ وينمو في جزيرة منعزلة ليس فيها بشر ، وتدرك أن تحريره وتنمية طاقاته لا بد وان يحدثا في واقع اجتماعي ، وان تحرير الانسان ، في نوعيته ، ومداه ، يتوقف الى درجة كبيرة على ما يتوافر في المجتمع من مؤثرات ومنشطات عقلية ووجدانية ونفسية وغيرها . فقضية التربية الأولى ليست في الاستئثار بالانسان وعزله عن فعل المجتمع ، فهي لا تريد ذلك ولا تستطيع ، إنها في قدرتها على تحسس آثار المجتمع الحقيقية في تشكيل وتكوين طاقات الانسان المعرفية وتنميتها وفي تشكيل وتكوين اتجاهاته وقيمه السلوكية وتنميتها، لتبني لنفسها نظاما تعليميا تربويا في ضوء هذه الآثار وفي ضوء أفضل ما يجب ان يتوافر من شروط لنمو طاقات الانسان المعرفية الى أقصى مدى ممكن، ولنمو استعدادته السلوكية الى خير احتمال ممكن. فالتربية، احتراما منها للانسان كانسان ، تجد نفسها ملزمة أولا بأن تعمق دائما وأبدا معرفتها وبصائرها بطاقات الانسان وباستعداداته ككائن ، وأن تطور تجاربها نحو أفضل الشروط لنمو تلك الطاقات والاستعدادات الى أقصى مدى ممكن ، وتجد نفسها بالتالي ملزمة ثانيا بأن تدرك آثار بيئة معينة في حقيقة تشكيل وتكوين تلك الطاقات والاستعدادات وفي نموها ، كي تدرك كيف تتدخل تدخلا تربويا ذكيا ومدروسا في تلك البيئة لصالح تلك الطاقات كما تراه هي ، وأن تدرك ثالثا وبصورة خاصة ، طبيعة التوتر أو التناقض بين مقاصدها هي من ناحية ، ومقاصد مؤسسات المجتمع الكبرى الدينية والفكرية والسياسية والاقتصادية ، وما تفرضه تلك المؤسسات من اتجاهات وقيم وسلوك على الانسان تقتضيها ضرورات المعيشة تحت سلطان تلك المؤسسات من ناحية أخرى ، وذلك كي تدرك وظيفتها في تربية الانسان وجعله قادرا على رؤية حقيقة الواقع الذي يخضع له ، والذي قد يكرهه على

سلوك يتناقض مع كرامته كانسان ، وعلى كيفية إسهامه في تغيير ذلك الواقع من منظور تحرير الانسان .

فالتربية لا تستطيع أن تكون حيادية بالنسبة لواقع معين ، فاما أن ترضى عنه لأن آثاره في الانسان وفي سلوكه تتلاءم مع مقاصدها هي : تعززها وتثريها ، واما أن لا ترضى عنه لأن آثاره تتناقض مع مقاصدها وتولد في الانسان وتؤصل فيه اتجاهات وقيما هي عكس ما يقتضيه تحريره .

ولذلك فالتربية العربية ، اذا هي أرادت أن تنهض بمسؤولياتها كتربية تحترم الانسان ، عليها أولا وقبل كل شيء ، أن تدرك طبيعة التوتر والتناقض بين مقاصد التربية في تربية العربي كانسان ، وبين آثار البيئة العربية الحقيقية في تشكيل وتكوين طاقات الانسان العربي واستعداداته ، وبصورة خاصة آثار المؤسسات العربية الكبرى ، ليس فقط في تشكيل وتكوين اتجاهاته وقيمه السلوكية ، بل في إكراهه على التخلق بسلوك يتناقض مع كرامته كانسان ويحرمه من العيش عيشة الأحرار ومن الاسهام الشخصي والفعال في تطوير مجتمعه وتحسينه . فالتربية وان كان من الممكن ان نعزلها عقليا وفلسفيا عن واقع مجتمع معين ، فانما نفعل ذلك لتتبلور طبيعة التوتر والتناقض بين مقاصدها وبين آثار ذلك المجتمع في الانسان .

أما في الواقع فمن أجل أن تكون التربية فعالة في تحقيق مسؤولياتها نحو الانسان ، عليها أن تدرك طبيعة الواقع الذي تعمل فيه كي تدرك كيف تسعى وراء أهدافها من خلال ذلك الواقع بتحريكه نحو واقع يلائم أكثر وأكثر مقاصدها هي .

وهنا لا بد من جملة اعتراضية : فقد يرى بعض العرب أن الواقع العربي لا يمكن أن يتغير الا بثورة عليه تقلبه الى واقع جديد ينسجم مع مقتضيات التربية في تحرير الانسان العربي . أما نحن فلا نرى رأي هؤلاء ، وان كنا نرى ضرورة إحداث تغييرات جذرية وأساسية في واقع المجتمع العربي ، وخاصة في مؤسساته الكبرى . فنحن نرى أن مقاصد التربية أوسع من أن يحيط بها المنطلق الذي ينطلق منه هؤلاء، وان الحضارة العربية بما نشأ وتطور وتكامل فيها من قيم أقرب الى مقاصد التربية من ذلك المنطلق ،قادرة على إيجاد المعادلة المناسبة بين مقاصد التربية من جهة وبين الواقع الذي يجب أن نتحرك نحوه من جهة أخرى .

والواقع العربي واقع معقد جدا تتواجد فيه « حضارات ثانوية » كثيرة ومتنوعة ، تتفاعل فيه بعضها مع البعض الآخر في توتر شديد وتصارع ، وتتمازج فيه الى درجة يصعب الفصل أو التمييز بينها في مواقف كثيرة . ولكن هذا الواقع ، بكل ما فيه من تعقيد ، هو البيئة التي ينشأ فيها الانسان العربي ويكتسب بها ومنها اتجاهاته وقيمه ، وبها وفيها تتشكل وتنمو طاقاته واستعداداته المعرفية والوجدانية وقدراته على الابداع . والتربية لا تستطيع ان تغفل هذا الواقع أو تهمله اذا هي كانت جدية في تحديد مسؤولياتها للنهوض بمهامها نحو الانسان العربي .

ونحن اذ ندرك أنه تعوزنا الدراسات التي تحاول أن تبين آثار واقع البيئة العربية ، أو آثار بعض جوانبها ، في تكوين الانسان العربي ، وندرك أن هذا الواقع أوسع بكثير من قدرتنا على الاحاطة به في أبعاده التاريخية والحضارية والاجتماعية وغيرها في مقالات معدودة ، سنحاول أن ندلل على معالم كبرى فيه نرى أن لها علاقات مباشرة في مهمة تطوير فلسفة عربية في التربية . واذ ندرك أيضا ان لنا منظورا خاصا نرى منه طبيعة الحضارة العربية وطبيعة واقع المجتمع العربي ، وندرك أن هذا المنظور ينعكس لا محالة في محاولتنا ايجاد المعادلة المناسبة بين مقاصد التربية ومقاصد الحضارة العربية ، ندعو غيرنا للنظر في هذه القضية الخطيرة والحاسمة عسى أن نتوصل جميعا الى فلسفة تربوية نسترشد

بها في القيام بمسؤولياتنا نحو العربي كانسان وكعضو في الأمة العربية ، وبالتالي نحو الأمة العربية .

وفي سبيل التوصل الى هذه المعادلة لا بد من القيام بمحاولة تتضمن ما يلي :

١ ـ التدليل على التناقض والتوتر الشديد بين تيارين كبيرين في الحضارة العربية ، تيار يلح على عالمية الانسان ، وتيار آخر يلح على قبلية الانسان ، ويمثل كل منهما مفهوماً للانسان ينطوي على مجموعة معينة من القيم ، وعلى غايات معينة للانسان ؛

٢ ـ التدليل على انعكاسات هذين التيارين في بيئة العربي المباشرة التي ينشأ فيها ، وعلى آثار ذلك في تشكيل وتكوين اتجاهاته وقيمه ؛

٣ ـ التدليل على طبيعة المؤسسات الكبرى في المجتمع العربي ، وعلى آثارها هي أيضا في تشكيل وتكوين اتجاهات العربي وتكوينه واكراهه على سلوك تقتضيه ضرورات التعايش معها ؛ كل ذلك تمهيدا لنرى هل تتلاءم الحضارة العربية في قيمها العليا مع نظرة التربية الى الانسان ، ولنرى كيف يجب أن نغير جوانب في البيئة العربية ، وكيف يجب أن نغير مؤسسات المجتمع العربي الكبرى لايجاد بيئة تصلح لتحرير الانسان وتصلح لتنمية الاتجاهات والقيم الملازمة لذلك . ومن خلال ذلك وبعده نستعرض بعض الاجراءات اللازمة ، لتحريك الواقع الحالي إلى ما ينبغي ان يتحول إليه ليصير متلائما مع مقتضيات المعادلة التي نتوصل إليها بين مقاصد التربية ومقاصد الحضارة العربية . ولنذكر دائما الخط الرئيسي في هذا المقال هو أن التربية لها موقفها بالنسبة للانسان ، وان البيئة المباشرة والمؤسسات الكبرى هي التي يجب أن تخضع للتغيير ، وهي التي يجب أن تتحول الى ما يلائم مقاصد التربية وليس العكس .

سنقصر حديثنا في هذا المقال على القيام بعرض موجز جدا للتدليل على التناقض والتوتر الشديد بين النزعة العالمية في الحضارة العربية والنزعة القبلية فيها .

* * * * * *

في هذا الجزء من العالم نشأت قديما وتطورت وتكاملت مجموعة من القيم حاولت أن تحرر الانسان من آثار كل صفة عرضية تفرق بينه وبين غيره من البشر ، بابراز وتأكيد صفات جوهرية في ذاته يشترك فيها مع الناس جميعا . وفي هذا الجزء من العالم نشأت أيضا وتأصلت واستمرت بقوة وعنف مجموعة أخرى من القيم ألحت على تأكيد الفروق بين الانسان وغيره من الناس بابراز وتأكيد صفات عرقية وغيرها تتميز بها جماعته هو عن غيرها من الجماعات . المجموعة الأولى وجهت الانسان الى باطن نفسه وحاولت أن تخرجه مما يفرض عليه عالم العرق القبلي الضيق من اتجاهات تفصل بينه وبين من هم خارج جماعته ، الى عالم بني الانسان الذي يلتقي فيه مع الناس جميعا لما في نفسه ونفس كل منهم من تماثل في الصفات والطاقات والاستعدادات لا تجعله واحدا من جميع الناس فحسب ، بل وتحمله كما تحمل كل واحد منهم مجموعة جديدة من المسؤوليات نحو نفسه ونحو غيره ، عالمية في شمولها ونطاقها . والمجموعة الأخرى من القيم ألحت على أن نسبه وعرقه هو الأهم وأن جماعته هي التي تحكم على ما يقبل وما لا يقبل منه من سلوك حتى وان اختلفت أو تناقضت قيم ذلك السلوك مع قيمه العالمية كانسان .

وكان لكل مجموعة من المجموعتين العالمية والقبلية فكرها وشعرها وأدبها ، وكان لكل منهما جماعاتها ومؤسساتها ، وكان لكل منهما حركاتها وأبطالها ، وتواجدت المجموعتان وامتزجتا في خليط يصعب تحليله للفصل بينهما في واقع الحضارة العربية وفي أكثر المواقف الحياتية اليومية . وتواجدت بالتالي تلك المجموعتان وامتزجتا في تكوين الانسان العربي ، ويصعب الفصل والتمييز

بينهما في سلوكه . فكما تلتقي المجموعتان في واقع الحضارة العربية ، كذلك تلتقيان في نفس الانسان العربي . فالعربي انسان عالمي بفعل مجموعة القيم العالمية في نفسه ، والعربي انسان قبلي بفعل مجموعة القيم القبلية في نفسه ، يستجيب أحياناً الى ما يجمع الانسان بأخيه الانسان ، ويستجيب أحياناً أخرى الى ما يفرق الانسان عن الانسان ، ويحتار كيف يستجيب في أحيان كثيرة .

ومع أن « كيمياء » الواقع العربي الحضاري مركب يصعب تحليله ، فمن المفيد أن نلفت ولو بايجاز الى الحركات الكبرى التي جاءت في الحضارة العربية انتصاراً لعالمية الانسان ولتحطيم ما يفرق الانسان عن الانسان ، وهذا مـــع التنويه أن النزعة القبلية في هذه الحضارة قد استمرت وتكيفت وتعايشت مع النزعة العالمية ، ونجحت في تحويل هذه النزعة في كثير من الحالات الى قبلية مقنعة .

والنزعة العالمية قديمة في الحضارة العربية ، ولكن يمكن أن يقال أن المسيحية كانت أول ثمرة فعالة لها ، ثارت على قبلية الانسان ، وأعادت تنظيم البشر وتجميعهم في جماعة جديدة لم يعد للعرق ، أو لأي صفة عرضية أخرى ، أي اعتبار في تكوينها . لم تستطع اليهودية قبل المسيحية ان تسير المسيرة المنطقية للتوحيد ، اذ ترتب منطقيا على أحدية الخالق وحدة المخلوقات ومنها وحدة البشر ، ولكن اهتمام اليهودية بمصير شعب حرمها من الاهتمام بمصير الانسان الفرد ، وبالتالي حرمها من المسيرة المنطقية للتوحيد . وبثورة المسيحية على قبلية اليهودية ودعوتها الناس جميعا الى التلاقي في جماعة واحدة ، أدخلت في هذه الحضارة قضية كبرى حول هوية الانسان وانتماءاته ، صارت الى الأبد قضية أساسية في هذه الحضارة وامتدت منها الى العالم .

شدت المسيحية الانسان الى مواجهة بينه وبين نفسه ، وطرحت عليه أسئلة جذرية تتعلق بمسؤولياته نحو نفسه ، وبعلاقاته مع جماعته ومع غيرها من الناس ، وأحدثت في نفسه شرخا قويا وعميقا ، فمثلا : هل يكون الانسان صادقا أو رؤوفا أو كاذبا أو معاديا أو ... أو ... (الى آخر ما هنالك من سلوك ينطوي على قيم خلقية) ، لأن ذلك السلوك هو ما يقتضيه انتماؤه لجماعته وولاؤه لها ؟ أم لأن الرأفة والصدق وغيرها من القيم قيم فيها حق لذاتها هي ، يتخلق بها ويحتكم إليها بغض النظر عما يقتضيه صالح جماعته أو عما يرضيها ؟ . ومن ناحية أخرى : أليس عليه أن ينتصر لجماعته رشدت أم غوت ، وهي التي تضمن له أمنه وعيشه ، وتضمن له عزته ومنعته بين الناس ؟

وهكذا أدخلت المسيحية في هذه الحضارة صراعا عنيفا في النفس يبرز في كل موقف ، ووضعت الانسان أمام اختيارات صعبة لم تطالبه بها اليهودية . كيف يختار سلوكا دون سلوك وعلى أي أسس ؟ وهل يبقى مجرد عضو في جماعة معينة لم يكن فيها بارادة منه ، وتستأثر بولائه كله ؟ أم يخرج منها بوعي وارادة منه ؟ الى جماعة جديدة ، لا يجمعه بها عرق أو لون أو لغة أو غنى أو فقر أو غير ذلك من الصفات العرضية ، انشد إليها لأنه اكتشف في نفسه الصفات المشتركة التي تجمع بينه وبين سائر الناس والتي تفرض عليه مسؤوليات جديدة نحو نفسه هو ونحو غيره من الناس ؟ .

وهكذا دخل الصراع بين عالمية الانسان وقبليته في هذه الحضارة الى الأبد ، وصار الانسان في هذه الحضارة في توتر دائم بين الانتصار لجماعته ضماناً لأمنه ولمنعته ، والانتصار للناس جميعا لأنه وجد في نفسه أنسا حقيقيا بالقيم التي تدعوه لذلك . وفي هذا التوتر ، تأرجح الانسان في هذه الحضارة بين عصبية القبلية وعالمية الانسان ، ينحدر أحياناً الى القبلية باسم المسيحية ومن بعدها الاسلام ،

ويسمو أحياناً الى أخوة الانسان بالانسان ، وأيضا باسم المسيحية أو الاسلام .

وليست حرب العرب اليوم مع الصهيونية مجرد نزاع على أرض ، بل هي أيضا وفي جوهرها حرب حضارية بين عرب يمثلون القيم العالمية وعالمية الانسان وبين يهود يمثلون القيم القبلية وعنصرية الانسان . ولم يكن طرح الفلسطينيين فكرة دولة واحدة في فلسطين تجمع بين العرب واليهود اختراعا عثر عليه الفلسطينيون حديثا ، بل ترجمة لتراث طويل من انشداد العربي الى عالمية الانسان .

جاء الاسلام بعد المسيحية من منبع قبلي صرف ، وجاء حربا على العصبية القبلية ، يؤكد برسالته رسالة المسيحية في عالمية الانسان ، فأكد ان الله خلق كل انسان كما خلق غيره من البشر وجعل في فطرة كل انسان ما يرشحه لغايات أهم وأوسع من سجن الغايات القبلية . وجاء الاسلام بلغة كانت قد ارتقت لتسع أصول وقيم نظام عالمي عبرت عنه بدقة وباعجاز عجيب ، وقدر لها أن تصير لغة العالم العربي وقدر لها أن تصير الوعاء الذي تنصب فيه حضارة العرب ، والوسيلة التي تستمر بها وتطور ، والمادة التي يلتقط بها كل عربي وكل جيل من أجيال العرب حضارة أمته ويتصل عبرها بسابق أجيالها ويتصل عبرها بكل من صارت العربية لغته . **فصارت العربية المربي الأكبر والموحد الأكبر في تكوين أمة واحدة . ومع أن اللغة العربية ، كالحضارة العربية ، التقت فيها واستمرت النزعتان ، العالمية والقبلية ، الا أنها كلغة الأصول والقيم العالمية في الاسلام كانت من أقوى العوامل فعالية في تأصيل وتأكيد النزعة العالمية في الحضارة العربية .**

لم يخاطب الاسلام شعبا من عنصر معين ، ولم يخاطب قبيلة أو مجموعة من القبائل ، بل أفرد الانسان ككائن له خصائصه وخاطبه مباشرة . ومن المستحسن أن نقف أمام عبارة « الانسان » ، إذ قد لا نحس بأهميتها في ترسيخ النزعة العالمية في الحضارة العربية لكثرة استعمالنا لها . فأولا ، خرج من هذه العبارة الجنس (المذكر والمؤنث) وخرج منها العرق وخرجت منها كل صفة عرضية أخرى . ثانيا ، وبخروج هذه الصفات ، وجهت الانسان وشدته الى نفسه بابراز وتأكيد أهمية ما يشترك فيه من صفات جوهرية مع كل كائن فيه تلك الصفات . هذا المنعطف في تحويل الانسان من النظر الى صفاته العرضية الى النظر الى صفاته الجوهرية واستبطان أهميتها في حياته وفي مصيره ، والذي بدأ بالمسيحية ، تأكد الآن في لغة العرب وصار من البيئة المباشرة التي ينشأ فيها ، وتتشكل بها وفيها قيمه واتجاهاته نحو نفسه ونحو غيره في صغره وسنوات تكوينه .

وتأكيدا لما دلت عليه عبارة « الانسان » وتوافقا مع ما خرج منها ومع ما برز فيها من معان ، فصل القرآن مفهوما للانسان لم يبق فيه للقبلية ــ أي للصفات العرضية التي كانت تفرق بين الناس ــ أي أثر من ناحية ، وبرزت فيه صفات الانسان ككائن ترشحه لغايات كبرى وتطالبه بالتخلق بقيم تربطه مباشرة مع بني البشر جميعا في أخوة انسانية .

كان أول إعلان عن مجيء الانسان كما جاء في القرآن أن الله « جاعل في الارض خليفة » ، وان الله اجتبى الانسان من بين مخلوقاته وحمله « أمانة » هذا الدور الخطير ، وجعل فيه « السمع والأبصار والأفئدة » : أدوات الانسان ووسائله لخلافة الله في الأرض وعمارتها . وحذر الله الانسان من قدرته على ظلم نفسه وظلم غيره باتباعه الهوى ، وقرن الايمان بالعمل الصالح ، فأقام للانسان نظاما معرفيا وخلقيا في تربية النفس وفي التعامل مع الآخرين ، وفي عمارة الأرض وتسخير ما فيها

لحاجات الانسان ، لم يبق للعنصرية والقبلية أثر في ذلك النظام ، وحتى ذوي القربى فعلاقاته معهم تصدر عن مودة ورحمة لا عن عصبية .

وتأكيدا لعالمية الانسان بتأكيد هذه الصفات الجوهرية ، وتوافقا معها ، أكد الاسلام أيضا عالمية الآله ، وأن الله الذي خلق الناس جميعا هو رب الناس جميعا لم يهمل أمة منهم ، بل أرسل لكل أمة رسولا منها يخاطبهم بلسانهم ويهديهم الى سبيل الحق : السبل التي يلتقي الناس فيها جميعا .

ولأهمية العقل في حياة الانسان وفي مصيره جعل الاسلام سبيل الانسان الى الله باستخدام هذه الصفة المميزة للانسان ككائن ، والتي يشترك فيها مع كل انسان ، فأكد هكذا عالمية الانسان بعالمية العقل . وجعل كل شيء وكل موجود ، وكل ظاهرة في الوجود آية ، اذا عرفها الانسان كما هي ، على حقيقتها ، وأدرك مدلولاتها ، كانت سبيله وسبيل غيره الى خالقها .

هذا الالحاح على عالمية الانسان كما جاهدت في سبيله المسيحية وكما جاهد في سبيله الاسلام ، نشأ وتطور وتكامل في هذه الحضارة ، لكنه لم ينجح في استئصال القبلية ولا في تأصيل العالمية . فالعصبية القبلية بقيت واستمرت بقوة ، الى درجة أنها فرضت نظرتها ، وما ولدته في النفوس من انتماءات وولاءات ، على سلوك جماعات التفت أصلا حول عالمية المسيحية أو حول عالمية الاسلام ، وتحولت تلك الجماعات أحيانا الى « قبائل » من الطوائف والشيع تواجه طوائف وشيعا أخرى تماما كما تواجه القبائل بعضها بعضا وبالاتجاهات والقيم نفسها □

● نقد الكتب

● د. محمود عبد الفضيل :

النفط والوحدة العربية :

تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة والعلاقات الاقتصادية العربية .
منشورات « مركز دراسات الوحدة العربية » ، بيروت ــ حزيران ١٩٧٩ .

د . يوسف صايغ

يتميز هذا الكتاب بسبقين اثنين ، اولهما انه باكورة منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، والثاني انه اول كتاب ، فيما اعلم ، يعالج الصلة بين النفط والوحدة الاقتصادية العربية ، او تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة والعلاقات الاقتصادية العربية ومن الانصاف ان اضيف ، انطلاقا ، انه يقدم مساهمة قيمة في فهم طبيعة هذه الصلة وجوانبها ، وكذلك حدودها وسلبياتها .

وبالنسبة لكون كتاب الدكتور عبد الفضيل اول ما يصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، يجدر بنا ان نبين ان هذا الموقع لم يجر اختياره عمدا ، بمعنى انه لو صنفت المواضيع التي يرغب المركز في اصدار دراسات حولها لما جاز ان تتناول الدراسة الاولى مسألة يصح اعتبارها ثانوية الاهمية وعابرة الاثر في سلم اولويات عمل المركز وبين مسائل الوحدة العربية الجوهرية على السواء . ولكن مراكز البحوث والدراسات لا تستطيع عادة ان تنجو من اثر الصدفة في توقيت صدور منشوراتها وتزامنه مع اولويات برامج عملها ، مهما سعت الى ذلك . فالمخطوطات التي تتعاقد المراكز مع المؤلفين على وضعها لا تصل في مواعيدها الا نادرا . والمؤلف جدير بالتقدير لانه كان اول من قدم مخطوطته لمركز دراسات الوحدة العربية فحظي بالموقع الاول بين عدد وافر من الدراسات جرى التعاقد لوضعها .

على ان تميز الكتاب في انه المحاولة الاولى لبحث دور النفط العربي في عملية الوحدة الاقتصادية اكبر اهمية بكثير من كونه الدراسة الاولى التي تصدر عن المركز . فلقد ظهر عدد كبير من البحوث حول النفط ومختلف جوانب التنمية والتعاون العربي ، بل ظهرت بعض المجلات بعد تصحيح اسعار النفط في خريف وشتاء ١٩٧٣ المنصرفة كليا الى هذه الشؤون وما يلازمها من شؤون فنية متصلة بالنفط ، ابرزها فصيلة « النفط والتعاون العربي » التي تصدرها منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول . لكن البحوث المشار اليها كانت جميعها مقالات او دراسات صغيرة لم يبلغ اي منها حجم الكتاب ، كما انها فيما اعلم لم تتناول اثر النفط على الوحدة الا هامشيا .

* * *

يستدل على طموح الكتاب من عنوانه الذي يعد بتحديد العلاقة السببية بين النفط والوحدة العربية . غير ان هذا الطموح لا يجد مداه الكامل في الكتاب اذ تحده في الدرجة الاولى المعطيات الاحصائية المتاحة . ولهذا **فان مركز الثقل في الكتاب ، عرضا وتحليلا واستنتاجا، هو اثر النفط:**[1] **على تدفقات**

العمالة من البلدان العربية غير النفطية الى البلدان العربية النفطية ، و(٢) على التدفقات المالية في الاتجاه المعاكس اي من البلدان العربية النفطية الى البلدان العربية غير النفطية . ولقد بذل المؤلف جهدا كبيرا في استقصاء المدخلات اللازمة لعرض التدفقات في جانبيها ـ البشري والمالي ـ ومن ثم لتحليل اثرها ، بايجابياته وسلبياته . ولا ريب ان الدكتور عبد الفضيل افاد كثيرا من عدد من الدراسات الحديثة التي تتناول مسألة التدفقات ، خاصة العمالية ، ابرزها دراسات منظمة العمل الدولية ، ومنظمة العمل العربية ، وجامعة درهام ، وكذلك بحوث ابراهيم سعد الدين ، ونازلي شكري ، وبيركس ، وسنكلير ، وكلارك ، وعمرو محي الدين ، وسواهم . غير ان هذه الدراسات ، على اهميتها ، لا تسمح للباحث بسد جميع الثغرات الاحصائية مهما حاول فيظل مضطرا لان ينتج تمازجا مرنا من التحديد والتعميم ، من استقراء المعلومات الكمية وتلمس الاتجاهات النوعية ، معا وفي الوقت ذاته .

من المفيد هنا الاشارة الى ما نعتقده ابرز ما في الفصول الاربعة (الثاني حتى الخامس) التي تعالج قضية التدفقات العمالية والمالية بين مجموعة البلدان النفطية ومجموعة البلدان غير النفطية ، اذ ان عددا من الاستنتاجات والمؤشرات برزت بوضوح ، او بشكل ضمني . اول هذه الاستنتاجات **ان التدفقات تجسد الآثار الاولى الملموسة وذات الشأن « للحقبة النفطية الجديدة » التي انطلقت بعد تصحيح الاسعار في خريف ١٩٧٣ .** الاستنتاج الثاني **ان التدفقات، في شقيها، اخذت تربط البلدان العربية ضمن نسيج من العلاقات المتشابكة والمجزية لكلا الفريقين ، التي يصعب الغاؤها** (وليس ادل على ذلك من ان اجراءات المقاطعة الجديدة التي اقرها مؤتمر بغداد لوزراء الخارجية والمالية في آخر اذار/مارس ١٩٧٩ لن تستطيع اعادة عقارب الساعة الى الوراء باعادة القوى العاملة والاموال العربية الى مواطنها الاصلية بالنسبة لمصر من جهة وللبلدان النفطية من جهة اخرى) .

اما الاستنتاج الثالث فهو ان **هناك جوانب سلبية للتدفقات العمالية ابرزها غياب التخطيط المسبق وعدم صياغة الضوابط المؤسسية لهذه التدفقات ، وخطر التدفقات على بلدان المنشأ التي بدات تفتقد بعض فئات المهارة وتشكو نقصا فيها ، وظهور نزعات استهلاكية خطرة لدى قوى العمل النازحة و في بلدان المنشأ** اذ يعود مواطنوها وقد الفو انماطا جديدة من الدخل والاستهلاك . ومن ناحية التدفقات المالية ، هناك استنتاج رابع **هو ان هذه التدفقات لا تزال دون حاجات البلدان غير النفطية ودون قدرة البلدان النفطية على السواء ، ولا تزال تتحكم بها الصدف العشوائية الى حد غير مبرر** . كما ان الطابع الغالب في هذه التدفقات هو توظيف الاموال النفطية في مشاريع مشتركة واقتصار دورها على الجانب التمويلي ـ هذا اذا لم ننظر الى المعونات المقدمة لبلدان المواجهة مع اسرائيل التي تتخذ شكل مجموعة علاقات ثنائية بين بلد عربي وآخر .

واخيرا ، فان الاستنتاج الخامس هو الاكثر شأنا فيما نعتقد ، وهو ان **التدفقات معرضة للتقلبات من سياسية وسواها ولا تخضع لرؤية واضحة مسبقة تأخذ بالاعتبار ضرورة الاستمرار والاستقرار لكي تكون التنمية في مأمن من التأرجحات اذا ما تنبذبت احجام التدفقات الى مدى يذكر بين عام وآخر .**

* * *

هنا تدخل مسألة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، التي يوليها المؤلف اهمية تستحقها . فلقد انطلق المؤلف في الفصل الاول من رسم اطار عام لموضوع النفط وتأثيره على مسيرة الوحدة الاقتصادية ، حيث حاول تلمس مختلف جوانب اثر النفط على المسيرة كعناصر في استراتيجية العمل

الاقتصادي العربي المشترك . الا ان الاطار ، كما قلنا بالنسبة لعنوان الكتاب ، جاء اوسع من مسألة التدفقات العمالية والمالية . وخيرا فعل الكاتب اذ انه لم يغفل الجوانب الاخرى لاثر النفط التي وجدها اقل خضوعا للبحث الرقمي واقل ملائمة للتقييم الكمي ، من جانب التدفقات .

على اننا ، اذ نسجل للمؤلف التفاته الى عدد من القضايا الاساسية المتصلة باثر النفط على الوحدة والعلاقات الاقتصادية العربية ، كالبدائل المتاحة في مجال التطور التكاملي لحركة عناصر الانتاج (الفصل السادس) ، ووجوب اعتبار البلدان العربية (النفطية وغير النفطية) ذاتها « شركاء في المصير وليس فقط شركاء في المصلحة الاقتصادية » ، وذلك بتسخير النفط لمستلزمات الامن القومي والتنمية ، واعادة هيكلة المؤسسات العربية بما يتلاءم مع الحاجات القومية المستجدة من اقتصادية وسواها (الفصل السابع) ـ اذ نسجل للمؤلف التفاته الى هذه القضايا في الصفحات الاخيرة من الكتاب ، نسجل عليه انه لم يولها **كل ما تستحقه** من اهتمام وبحث وتحليل .

ولعل النقص الاكبر في الكتاب يكمن هنا ، ذلك ان عددا كبيرا من الباحثين يقدر على القيام بما قام به الدكتور عبد الفضيل بالنسبة لموضوع تدفقات العمالة والتدفقات المالية ، لكن قلة من الاقتصاديين فقط ، والمؤلف من ضمنها ، تقدر على مواجهة المسألة المركزية التي هي موقع النفط بين محددات الوحدة الاقتصادية ، من خلال فعله كمحرك اساسي لعملية التنمية على المستوى القومي ، وكعامل في توطيد الامن القومي الضروري لضمان الوجود القومي . وكان من الضروري ان يوجه المؤلف المزيد من جهده لتناول هذه المسألة من منظور الاقتصاد السياسي بالمزيد من التحليل . ان جدوى معالجة المسألة المركزية لا تكمن في ان الاستفاضة تزيد الموضوع وضوحا وتشبعه بحثا ، بقدر ما هي تكمن في ان بروز النفط كمورد اقتصادي وكمصدر قوة للبلدان النفطية يخشى ان يتحول الى عامل تركيز قطري رغم المظاهر المعاكسة . **فالمنحى القطري يزداد خطورة مع تعاظم القدرة المالية لدى البلدان النفطية ، على حساب التوجه القومي .** والخطر حقيقي وكبير في ان تكون التدفقات العمالية التي ترحب الاقطار النفطية بها ، والمالية التي تسمح بها ، ثمنا معقولا لدى هذه البلدان ، او فدية تدفعها لكي لا يتحول النفط الى اداة اندماج اقتصادي حقيقي ان لم نقل وحدة اقتصادية . ونظل هنا دون جواب على التساؤل الاساسي : هل من شأن الثروة النفطية ان تعمل على دفع عجلة الوحدة الى الامام ؟ او ان من شأنها ان تعيق المسيرة لان اصحاب الثروة النفطية اصبحوا اقل اهتماما بالوحدة واكثر تمسكا بكياناتهم القطرية ؟

* * *

لا اريد ان اختم هذا الاستعراض لكتاب الدكتور محمود عبد الفضيل القيم دون ان اوجه العتاب للمؤلف وللناشر معا لان الكتاب يفضح تسرعا غير جائز اولا في الدفع الى الناشر وثانيا في الدفع الى المطبعة. ففي الكتاب مؤشرات كثيرة تدل على الاستعجال في التأليف ، ابرزها عدم لسعي الى تحديث الارقام في عدد من الجداول ، وعدم استكمالها في مواقع اخرى بحيث تنأثر الاستنتاجات سلبا بسبب عدم وفاية الارقام المسجلة . وكذلك فان الجداول وضعت بشكليات مختلفة بدلا من اعتماد شكلية موحدة . والتوازن مفقود في عدد من المواقع بمعنى ان بعض المواضيع بحثت بالكثير من التفصيل في حين حرمت بعض المواضيع الاخرى التي قد تفوق الاولى اهمية باقتضاب كلي (ولعل محتويات الفصل السابع خير دليل على ذلك) .

وبالنسبة للناشر ، فهناك حاجة اكيدة لان يعمد ناشر كمركز دراسات الوحدة العربية الى اجراء عملية تحرير دقيق قبل دفع الكتاب الى المطبعة ، وعملية تصحيح حريص بعد ذلك . وبالنسبة للتصحيح فهناك عدد ضخم من

الاخطاء المطبعية (وبعضها لغوي) ما كان يجوز ان يمر ، خاصة في جدول المراجع الاجنبية اللغة في نهاية الكتاب ، حيث لم يعتمد اسلوب موحد في ثبت المراجع او في التمييز بين المقالة والكتاب او في استخدام الحروف الكبرى (Capitals) في العناوين . صحيح ان هذا هو الكتاب الاول الذي يصدره المركز وبالتالي ليس خلفه اختبار طويل في النشر . لكن بالمقابل ، بما انه الكتاب الاول كان ينبغي ان يكون على مستوى رفيع في التحرير والاخراج ليضع تقليدا ممتازا منذ انطلاق المركز في عملية نشر دراساته .

* * *

بقي ان اسجل ، بالرغم من هذه المآخذ ، تقديري للمؤلف وللناشر وللكتاب لان هذا الاخير يمثل مساهمة طليعية قيمة في فهم موضوع خطير وملح يتصل بالوحدة العربية . فالدراسة ترسم بوضوح بعض آثار النفط في نسج العلاقات الاقتصادية العربية المتشابكة بين مجموعتي البلدان العربية ، النفطية وغير النفطية،وان لم توضح لنا الآلية التي يعمل النفط خلالها على جعل الوحدة اكثر قابلية للتطبيق . على اننا عند هذه النقطة ملزمون بأن نسأل انفسنا فيما اذا كان النفط ، **في ذاته** ، يصلح كآلية وحدوية . ولعل عدم تقدم المؤلف بجواب حاسم على هذا التساؤل مرده الى اقتناعه بان النفط لا يقدر في ذاته على ان يكون مثل هذه الآلية. فالحسم في مصلحة الوحدة هو امر ارادي سياسي تملكه الجماهير العربية والقيادات السياسية والفكرية ذات التوجه القومي الحقيقي . وفي ظني انه ليس من خلاف بين المؤلف والناقد حول هذه القناعة الفكرية ، التي يقول منطقها **بانه ينبغي ان يتغلب التوجه القومي الوحدوي ليمكن للنفط بالتالي ان يصبح اداة وحدوية فعالة . هنا فقط يكمن اثر النفط الايجابي في مسيرة الوحدة** □

د . زكي نجيب محمود

« **مجتمع جديد أو الكارثة** »

بيروت ، دار الشروق ، ١٩٧٨ .

د . أحمد صدقي الدجاني

ألحت علي وأنا أعاود قراءة هذا الكتاب للمرة الثالثة كلمة فرنسيس بيكون الشهيرة عن أنواع الكتب وكيفية التعامل معها . فهناك من الكتب ما نقرأه للتسلية ، ومنها ما نقرأه للمتعة أو الفائدة . وهناك من الكتب ما نمر على صفحاته سراعاً ، ومنها ما نتملى سطوره ونعاود قراءته اكثر من مرة . وخطر ببالي وصف الصاحب بن عباد ووصف ميكيافيلي لجلوسهما في المكتبة مع احاديث بعض العقول الكبيرة من خلال الكتب . ووددت أن أقتبس حرفيا نص الكلمة والوصفين لأصور من خلالهما روعة العيش مع كتاب جيد وكاتب كبير لولا أنني اكتب بعيداً عن مكتبتي .

إن هذا الكتاب هو من نوع الكتب التي تعلم وتفيد ، وتشد قارئها لمعاودة قراءتها والوقوف أمام ما تقدمه من جواهر الأفكار . وهو في موضوعه يتناول الواقع العربي محللا وناقداً ومرشداً . وفي اسلوبه يعرض ذلك كله ضمن أدب المقالة .

يضم الكتاب واحدة وخمسين مقالة نشرها كاتبها في جريدة الأهرام ــ أيام الخميس على ما اذكر ــ حيث تابعتها باهتمام منذ بضع سنوات . وكانت تلك قراءتي الأولى لها . ويتراوح طول المقالة بين ست وثماني صفحات . ومع أن كتابتها ارتبطت بزمن معين الا أن مضمونها لا يتأثر بمرور الزمن بل لعل قيمته تزداد . وقد تمنيت لو أن الكاتب أشار في مقدمته الى زمن النشر الأول ، لأن ذلك يساعد القارىء على استحضار جو الأحداث التي يعالجها الكتاب ولا يقلل من قيمة المعالجة كما يتصور بعض الناشرين .

هذه المقالات جميعها ينظمها خط فكري واحد . وهي من نوع أحاديث « عصارة الأيام » التي توجز حصيلة التجربة الحياتية لكاتبها . وهي استمرار لما سجله الدكتور زكي نجيب محمود في كتبه الثلاثة التي صدرت عن دار الشروق وعالج فيها تجديد الفكر العربي والمعقول واللامعقول في حياتنا الفكرية وثقافتنا في مواجهة العصر .

ليس صعباً أن يتتبع القارىء هذا الخط الفكري في كتابات مفكرنا . فهو يظهر منذ الصفحة الأولى دعوة لتحكيم العقل وتوظيف الفكر في معالجة شؤون الحياة ، وايماناً بفردية الانسان المتميزة ومسؤوليتها . ولقد شرح كاتبنا هذا الخط الفكري في مقالته « الفردية المسؤولة » حين اجاب على سؤال أحد زائريه وهو يقول له :

« لقد لبثت تكتب للناس منذ أمد بعيد . فهل لي أن أسأل أكان لك في كل ما كتبت خط فكري واحد يمكن تعقبه على مراحل الطريق

الطويل ؟ » وتضمن الجواب « أن فترة طالت بضع عشرات من السنين ، لا نتوقع لها أن تسير على شريط ضيق محصور ، اللهم اذا كان السائر جماداً أو كالجماد .. إنه ليندر جداً أن تجد كاتباً أو مفكراً ، طال به العهد بالكتابة أو التفكير دون أن تجد سبيله قد دارت به هنا مرة وهناك مرة ، ولكن هذه التحولات المتعاقبة على طريق السير ، كثيراً ما تخفي سلسلة فقرية واحدة تحدد للكيان الفكري هيكله ووحدته ، ومثل ذلك يحدث تماماً هو ما يحدث للحياة نفسها ، اذ قد تتعاور الكائن الحي أطوار وتغيرات ، لكنه خلال ذلك كله يظل على هوية واحدة وشخصية واحدة ..... لقد كان الخط الرئيسي عندي هو ايماني بفردية الانسان المتميزة عن كل ما عداه ، ووجوب المحافظة على تلك الفردية فيه . ثم ايماني بضرورة أن يكون للعقل الانساني اولوية مطلقة فيما يعرض للانسان من مشكلات تتطلب الحلول ، وذلك لكي يكون كل انسان مسؤولا عن فعله ، فمثل هذه المسؤولية لا يكون لها معنى اذا كانت عواطفنا هي مصدر سلوكنا » . وتلفت نظرنا الفكرة التي قدم بها الكاتب لجوابه وتذكرنا بحديث لاندريه مالرو اكد فيه على الفكرة نفسها وخالف فكرة سائدة بين كثيرين يعيبون على رجال الفكر بروز مثل تلك التحولات في كتاباتهم .

إن كاتبنا ينطلق في كتابته كما أوضح في تقديمه لمقالاته من القول : « **ليس الفكر ترفاً يلهو به أصحابه كما يلهو بالكلمات المتقاطعة رجل أراد ان يقتل فراغه ؛ بل إن الفكر مرتبط بالمشكلات التي يحياها الناس حياة يكتنفها العناء ، فيريدون لها حلا حتى تصفو لهم المشارب ؛ وبمقدار ما نجد الفكرة على صلة عفوية وثيقة باحدى المشكلات نقول إنها فكرة بمعنى الكلمة الصحيح** » . ويوضح الدكتور زكي نجيب محمود أن التفكير في حياة الناس ومشكلاتها لا يقع كله على صعيد واحد ، بل إنه ليتفاوت درجات يعلو بعضها فوق بعض . والفكر الذي يقدمه هو « من النوع الذي يتعقب ما هو مباشر الى ماهو أصول له ، لعله يقع على جذور العلة في مكامنها ليقتلعها ، فاذا المجتمع قد برئ مما هو فيه . وإنها لكارثة تكرث حياتنا بعد حين ، اذا نحن تركنا مجتمعنا العربي يعاني كما يعاني . »

والحق أن هذا النوع من الفكر هو الذي يميز هذا الكتاب وينزله منزلة رفيعة ، ويشد قارئه له حتى وإن اختلف مع الكاتب في بعض افكاره ووجهات نظره . وقد يبدو للناظر على السطح أن الكتاب لا يعرض للحوادث الجارية ولكن المتأمل يجد أن الكتاب منشغل بهذه الحوادث يتعامل معها بالفكر المتعقب ، وذلك قبل ان يصل الى مقالة « الحوادث الجارية » التي يجيب فيها الكاتب عن سؤال « لماذا لا تكتب في الحوادث الجارية ؟ » بقوله « انني لا اكتب الا في الحوادث الجارية ، لكن هناك كتابة وكتابة » .

لقد اختار الكاتب ان يكون عنوان كتابه « مجتمع جديد أو الكارثة » . وهو عنوان إحدى المقالات . وكما توضح المقالة فالعنوان هو لكتاب يشتمل على بحث علمي اضطلع فيه فريق من الباحثين مستهدفين به وضع الأساس النظري الذي يمكن أن يقام عليه مجتمع جديد في اميركا اللاتينية بصفة خاصة .. وبالتالي اقطار العالم الأخرى مما اصطلحوا على تسميته بالعالم النامي تأدباً . وقد أشرف على اخراج هذا الكتاب « مركز البحوث للتنمية الدولية » . ومن الواضح أن اختيار الكاتب هذا العنوان ليكون عنواناً لكتابه تجاوز تلك المقالة ليشمل كل المقالات التي تطلق صيحة تنبيه ، وتعرض للعلل الموجودة في الواقع القائم ، وترشد لأسس بناء المجتمع الجديد .

وننظر في هذه المقالات فنجدها تنشغل بالنهضة التي نريدها لأمتنا وباليقظة العربية الحديثة وببناء الحضارات . ونجد أنها تتعامل مع الدائرة الوطنية والدائرة القومية والدائرة الحضارية والدائرة الانسانية . ويلفت نظرنا

تركيزها على تحكيم العقل وعلى الأخذ بالمنهج العلمي . **فالمقالة الأولى بعنوان « سلطان العقل » وفيها تعريف محدد للعقل « إذ العقل آخر الأمر هو التخطيط المدروس ، ولا يكون للتخطيط المدروس معنى الا أن يكون هنالك مسح احصائي للواقع كما هو قائم ، ثم يجيء هذا التخطيط المدروس الذي هو عقل فيطوع هذا الواقع الذي رسمته لنا البحوث الاحصائية تطويعاً يحقق تلك الاهداف التي قصدنا بادىء الأمر الى تحقيقها »** . وهناك مقالة بعنوان « العلم مذهب رابع » الى جانب اليمين واليسار والوسط يركز فيه الكاتب على ضرورة الأخذ بالمنهج العلمي وعلى الخصوص في معالجة الأمور السياسية، ويختمه بالقول : « ان المذاهب السياسية في عصرنا قد اخرجت جانب التخطيط والتنفيذ من مجال السياسة ليتولاه الفنيون والباحثون ، مما يدعوني الى القول متسائلا : ترى أتكون المذاهب السياسية شيئاً غير العلم وتقنياته ؟ فاذا كانت شيئاً اكثر من ذلك ، فلا أقل من أن نجعل العلم وتقنياته مذهباً رابعاً ، ويدعو الكاتب الى التزام المنهج العلمي في كل الدراسات ويؤكد على « علمية الدراسة الادبية » في احدى مقالاته شارحاً حقيقة « أن العلم منهاج في النظر » ، ومبيناً أن الدراسة الادبية التي تضطلع بجوانب العلم الخاص بعلاقات الناس بعضهم مع بعض تحتاج هي الأخرى الى هذا المنهاج .

الكتاب بمجمله دعوة لثورة فكرية نغير فيها منوالنا الفكري فنعتمد المعقول بدلا عن المنقول . ويطول بنا الحديث لو عرضنا الأفكار التي يتضمنها الكتاب . ويطول اكثر لو ناقشناها . ونكتفي بالاشارة الى بعضها ، فللكاتب موقف واضح من التراث ينكرنا بموقف قسطنطين زريق وغيره من مفكرينا المجددين . والكاتب ينشغل بدراسة المستقبل . وهو يحدد بوضوح مكان الانسان كفرد وكمواطن . ويميز بين الاحكام الذاتية والاحكام الموضوعية . ويتخذ موقفاً من المستقبل . ويناقش قضية اللغة والحضارة ، ويؤكد على الاصالة التي تتمثل عنده في العقيدة واللغة . ويقوم الكاتب بتشريح حياتنا الثقافية بمبضعه فيكشف ما تعانيه من زيف أو تقوقع ويصف العلاج الذي يرتئيه .

إن أسلوب مفكرنا في عرضه لجواهر الافكار هو أسلوب المفكر الفيلسوف الأديب الذي خبر الكتابة عشرات السنين فطوع اللغة وبسط الصياغة واتقن الربط بين افكاره والايجاز في القول . وهو ينوع أساليب عرض افكاره ، فمرة يعتمد الحوار ومرة يلجأ لحديث الذكريات ، ومرة يقص قصة أو يوجز دراسة ، وهكذا . ولقد قصدنا أن نضمن حديثنا هذا بعض المقتطفات لنعطي فكرة عن الأسلوب .

ولعل من اهم ما يخرج به القارىء من هذا الكتاب هو فهمه لمصطلحات ما اكثر ما تتردد على الألسن وفي الكتابات دون أن تشرح بعلمية . مثال على ذلك شرحه لتعبير التكنولوجيا في مقالته « هذه اللفظة المسحورة » . وشرحه لمعنى العقل والعلم والتراث والنهضة والطبقة والفئة والأصالة إلى آخر ذلك من مصطلحات .

إن الكتاب يغرينا بمناقشة أفكار الدكتور زكي نجيب محمود في بناء الحضارة ومستقبل الانسانية ومقارنتها مع افكار مفكرين عرب آخرين . ولعلنا نقوم بذلك في دراسة خاصة . وما هذا الحديث الا تعريف عام للقارىء بهذا الكتاب الجيد الذي يستحق من شبابنا على الخصوص قراءة متأنية . وما أروع كتب العصارة □

ندوة المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة في التنمية ومدى ملاءمتها للعالم العربي*

د . محمود الحمصي

— ١ —

كانت آمال الشعوب وتطلعاتها الى الحياة الفضلى قد اخذت بالتعاظم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وترافقت تلك الآمال بضروب من المساعي الرامية الى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ، كما اقترنت بمطامح تعزيز الاستقلال الاقتصادي والوطني . وقد اختارت مساعي التنمية لنفسها مسارات (استراتيجية) ابتغاء زيادة الانتاج وتنويع مصادره ، املا بالخلاص من حالات الفقر والعوز والبطالة والامية وسوء الاحوال الصحية وتفاوت الدخول وعدم تكافؤ الفرص ، وغير ذلك من مظاهر التخلف لدى مجموعات الاقطار البادئة بالنمو حديثا . وسلكت معظم المساعي سبيل التصنيع كمحور اساسي لبلوغ الغايات المنشودة . **وتركزت اغلب الجهود التصنيعية على انشاء الصناعات المعوضة عن الاستيراد . وقد أخذ بهذه « الاستراتيجية » معظم الاقطار التي تعاني العجز عن تسديد اثمان مستورداتها المتزايدة ، بسبب شحة ما لديها من العملات الاجنبية . وقد ساد الاعتقاد بان هذا النوع من التصنع سوف يؤدي الى حالة ازدهار اقتصادي وشيك ، لن يلبث حتى يعم تأثيره مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، فيتم تشغيل الايدي العاملة وتزول البطالة ، وتتسرب زيادة من الدخول الى ايدي اكثرية الناس في المدن والأرياف جميعاً .**

ولكن ظهر بعد حين ان هذه الاستراتيجية فاقمت عجز موازين المدفوعات بدلا من تلافيه ، وانها لا تفضي الى زيادة كبيرة في فرص العمل ، كما كان مؤملا ، وهي لم تحقق شيئاً مذكوراً في مضمار زيادة دخول الكثرة الغالبة من السكان ، بل ادت الى معضلات جديدة . ففي غمرة الاعمال الانمائية انسابت معظم نفقات التنمية الى فئات قليلة من الناس الذين سرعانما حولوها الى قوة شرائية ادت الى التضخم ، واشتد تفاوت الدخول بحيث ازداد الاغنياء غنى والفقراء فقرا . وارتفعت الاسعار لتزيد من شظف الحياة بوجه الاكثرية الساحقة من السكان ، خصوصاً وان الانتاج الزراعي لم يلق رعاية كافية ، بسبب تحيز هذه الاستراتيجية

* انعقدت الندوة بتضافر جهود المعهد العربي للتخطيط بالكويت ومعهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدمشق ، وبرعاية حكومة الجمهورية العربية السورية . وطرح في الندوة اثنا عشر بحثا ، منها ٨ ابحاث قدمها مفكرون عرب ، والباقي قدمه اجانب . وشارك في الندوة حوالي ١٦ مشاركا من الاقطار العربية ، ٧ أجانب ، اضافة الى عدد يقارب ٥٠ مشاركا من الاقتصاديين والعاملين في اجهزة التخطيط السورية . دامت الندوة خمسة ايام ، من ١٩ — ٢٣ أيار (مايو) ١٩٧٩ ، بدمشق .

للتصنيع . وازاء ضآلة الانتاج الزراعي وعدم اكتمال عمليات التصنيع ، تزايد الاعتماد اكثر فاكثر على الاستيراد من البلدان المتقدمة صناعياً وزراعياً . فزادت تبعية الاقتصادات النامية للدول المتقدمة ، في ظل نظام عالمي جائر يعمل لصالح مراكز القوى الاقتصادية الغنية على حساب البلدان الآخذة بالنمو حديثاً .

وقد رافقت عمليات التنمية لدى الاقطار النامية ظاهرات سكانية واجتماعية مربكة ، حيث تزايد السكان واحتدمت الهجرة من الارياف الى المدن . فاكتظت الحواضر ، وتولدت عن ذلك ضغوط من اجل المزيد من خدمات التعليم والصحة والاسكان والنقل . . . الخ ، كما شاعت مظاهر الاستهلاك الترفي لدى الصفوة الغنية التي استفادت من الانفاقات الانمائية. وازاء تلك الضغوط اضطرت بعض الدول النامية الى اتخاذ اجراءات للتخفيف من قسوة ظروف المعيشة ، عن طريق رفع اجور العمل واتاحة فرص التعليم مجاناً وتوظيف المتعلمين ، حتى لو ادى الامر الى بطالة خفية (متقنعة بوظائف غير منتجة) . وبذلك صار الانفاق لتوفير الخدمات الاجتماعية يستنزف جانباً كبيراً من الموارد المتاحة ، وهي شحيحة لدى معظم الاقطار النامية . واضطرت هذه الاقطار الى الاقتراض من الخارج فزادت عليها الاعباء الاقتصادية تجاه الدول المتقدمة . وهكذا دخلت التنمية في مآزق حادة ، وأخذ الارتباك ينتابها ، وتداخلت الغايات الانمائية ، واضطربت المسارات الاستراتيجية بالنسبة لمعظم الاقطار حديثة النمو .

واتضح ، بعد مرور ما يزيد على ربع قرن من الزمن على الممارسات الانمائية ، ان المشكلات القديمة ما زالت قائمة ، وقد اضيفت اليها معضلات جديدة داخلية وخارجية ، تضافرت كلها على احباط آمال وتطلعات الاكثرية الساحقة من شعوب الاقطار الآخذة بالنمو بطيئاً .

ـ ٢ ـ

ازاء حالات الاحباط وتكاثر المعضلات ، اخذ الاعتقاد بمدى سلامة تلك الاستراتيجيات الانمائية يتلاشى تدريجياً ، فاتحاً المجال امام العديد من التساؤلات والتمحيصات . فقامت محاولات فكرية وتحريات ميدانية تبحث عن مواقع الخلل في منطلقات ومسارات التنمية الجارية في السابق . ورافقها محاولات اخرى اخذت تسعى املا بالعثور على مفاهيم ومنطلقات جديدة اكثر جدوى . وفي نطاق مواكبة هذه الجهود الفكرية والميدانية ، انعقدت ندوة « المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة في التنمية » للتعرف على ماهية المفاهيم والاستراتيجيات المستجدة ومدى ملاءمتها للاقطار العربية . ومن المفيد استعراض اهم الطروحات التي تداولتها ابحاث ومناقشات الندوة المذكورة .

ـ ٣ ـ

لقد تناولت ابحاث الندوة قضايا كثيرة ، يمكن ادراجها في محورين اثنين : **اولهما** يضم العروض الناقدة لما تمخضت عنه ممارسات التنمية الماضية والجارية لدى مجموعات من الاقطار النامية .

وثانيهما يشمل الطروحات المتعلقة بالمفاهيم والاستراتيجيات المستجدة في مضمار التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وفيما يلي عرض سريع للموضوعات حسب ورودها في مناقشات الندوة :

ـ الممارسات عديمة الاستراتيجية الجارية حالياً[١] ، وتتضمن ملاحظات ناقدة بشأن

---

(١) Dr. Ibrahim Helmi Abdel Rahman (former Director of UNIDO). «Some observations on the contemporary dilemma of new slogans and old problems of development», presented by Dr. Ibrahim S. E. Abdalla (The Arab Planning Institute - Kuwait).

المعضلات الراهنة ازاء الشعارات الجديدة والمشكلات القديمة للتنمية (د . ابراهيم حلمي عبد الرحمن ، من مصر العربية)(*) .

ـ عرض ناقد لاستراتيجيات التنمية ذات المرامي التصديرية[٢] (ددلي سيرز من جامعة ساسكس،انكلترة) .

ـ النمو وإفقار المناطق الريفية في آسيا[٣] (د . كين جريفن ، من جامعة اوكسفورد ، انكلترة) .

ـ بعض الملاحظات حول مقولة التبعية الاقتصادية واهميتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية العربية[٤] (د . ابراهيم سعد الدين عبد الله ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت) .

ـ بعض جوانب العلاقة بين التنمية القطرية والتكامل الاقتصادي العربي (د . احمد فارس مراد ، من جامعة دمشق) .

ـ تقويم للمفاهيم والاستراتيجيات الجديدة الرامية الى تلبية الاحتياجات الاساسية[٥] (د . بول ستريتن ، من البنك الدولي) .

ـ متطلبات التوجه نحو الوفاء بالاحتياجات الاساسية لمحدودي الدخل (د . مجيد مسعود ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت) .

ـ الاعتماد الجماعي على النفس كمفهوم عملي لصياغة خطط التنمية[٦] (د . فوزي منصور ، معهد التخطيط ، دكار) .

ـ بحث المشاكل النظرية والعملية لهجرة الايدي العاملة وآثارها الاقتصادية على الاقطار المصدرة للعمل[٧] (سوزان بين ، جامعة كمبردج ، انكلترة) .

ـ التنمية العربية : الانجازات الماضية وآفاق المستقبل ، نظرة اجمالية[٨] (د . محمد صادق ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت) .

ـ مشاكل وآفاق عملية التنمية في البلدان النفطية الريعية[٩] (د . محمد عبد الفضيل ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت)

ـ آفاق التنمية العربية في الثمانيات ، اطار الاستراتيجية الجديدة للتنمية في حالة اقطار غرب آسيا(وجهة نظر الاكوا، قدمها د . زهير امين) .

ـ ٤ ـ

١ ـ لقد طرح الدكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن عدداً من القضايا بصورة مختصرة ،

(*) لم يتسن لصاحب البحث الحضور الى الندوة ، فتولى عرضه د. ابراهيم سعد الدين نيابة .

(٢) Professor Dudely Seers (University of Sussex): «A critical examination of export-oriented development strategies».

(٣) Dr. Keith Griffin (Oxford University): «Growth and impoverishment in the rural areas of Asia».

(٤) Dr. Ibrahim S. E. Abdalla (The Arab Planning Institute Kuwait): «Some observations on the concept of dependence and its relevance to Arab economic development».

(٥) Professor Paul Streeten (World Bank): «A critical assessment of new concepts and development strategies on the satisfaction of basic needs».
Presentation and comments by Mrs. Suzanne Paine (Cambridge University).

(٦) Dr. Fawzi Mansour (Professor at IDEP - Dakar): «Collective self-reliance as an operational concept in formulating development plans».

(٧) Mrs. Suzanne Paine (Cambridge University): «A critical examination of the conceptual and practical problems arising from large-scale labour migration».

(٨) Dr. Mohammad Sadik (Arab Planning Institute - Kuwait): «Past performance and future prospects of Arab development: an overall view».

(٩) Dr. M. Abdel-Fadil (Arab Planning Institute- Kuwait): «The pure oil-rentier states: problems and prospects of development».

فحواها ان بعض الاقطار النامية لم تستقر على استراتيجية معينة للتنمية ، بل تقلبت من حال الى حال ، لدرجة انه وصم ممارساتها بانها « عديمة الاستراتيجية » . اذ بدأت بتأميم الموجودات الاجنبية واتبعت سياسة تصنيعية قوامها صناعات بديلة عن الاستيراد . ولكنها لم تكد تقطع شوطاً في هذا الاتجاه حتى بدأت تخضع للضغوط الرامية الى تقديم خدمات اجتماعية لغرض الرفاه الاجتماعي ، كالتعليم المجاني وخدمات الصحة وتشغيل العاطلين وتعيين جميع الخريجين وغير ذلك من الاعمال التي ابهظت كاهل ميزانية الدولة على حساب التنمية الاقتصادية . وبعد حين لجأت الى استدراج الرساميل الاجنبية والتوجه نحو انشاء صناعات للتصدير ، بينما تقض مضجعها قضية توفير مقومات المعيشة للسكان .

وفي التعقيب على هذه الآراء اشار المعقبون بأن خدمات التعليم والصحة إنما تمثل اهدافا انمائية بحد ذاتها ، لأنها تقضي الى تنمية الموارد البشرية التي هي بالنسبة للتنمية وسيلة وغاية معا . ويبدو ان صاحب البحث كان يقصد قضايا بالذات مثل الالتزام بتشغيل الخريجين وازالة البطالة والتعليم المجاني ، مما يرهق ميزانية الدولة . وقد أخذ عليه بعض المناقشين بأنه في الوقت الذي ناهض فكرة تلبية هذه الحاجات الاساسية لجمهرة الناس ، تغاضى تماما عن البذخ الاستهلاكي الذي تمارسه فئات الصفوة المرفهة ذات الدخول العالية . وقد اثار آخرون قضية غياب الديمقراطية في قرارات وممارسات التنمية ، اذ ان الاستراتيجيات الانمائية يجري تقريرها والغاؤها واستبدالها دون استطلاع لرأي الشعب .

٢ ــ اما البروفسور ددلي سيرز فقد قدم عرضاً بشأن الاستراتيجيات الرامية الى اقامة صناعات لانتاج سلع للتصدير اساساً . واشار ابتداء بانه يتعذر البت بمدى صلاحية استراتيجية معينة ، لأن الاقطار تختلف بعضها عن بعض بحسب معايير كثيرة . وان اختيار استراتيجية التصنيع للتصدير يستدعي التحري عن ماهية المنتوجات المنوى صنعها وتصديرها : هل هي سلع اولية ؟ ام صناعية ؟ ام خدمات ؟ كما يستدعي الامر مراعاة حجم اقتصاد البلد وطبيعة نظامه الاقتصادي القائم ، هل هو اشتراكي تتولى الدولة فيه عمليات الانتاج ، والتصدير ، ام ان الامر يجري بحسب شروط السوق ؟ فالبلدان المصدرة للسلع الاولية اذا كانت اقطاراً صغيرة فانها غالباً ما تصبح خاضعة لمشيئة الشركات متعددة الجنسية (كما في حالة سلع النفط والنحاس والبوكسايت) . وقد لاحظ بان هذه الشركات تفضل التعامل مع انظمة غير ديمقراطية . وان التركيز على مثل هذه الصناعات يحتم الاعتماد على الاستيراد . بل هناك افراط في الاستيراد ، كما في حالة الاقطار المصدرة للنفط . وان البلدان النامية التي حققت نموا عن طريق اقامة صناعات تصديرية (مثل كوريا الجنوبية وهونك كونك وسنغافورة وتيوان) فانها استفادت من موقعها قرب اسواق واسعة ، ولكنها بحكم كونها اقطاراً صغيرة فهي مضطرة الى الاعتماد على الشركات متعددة الجنسية في مضمار التسويق والتكنولوجيا .

اما البلدان المستجدة في التصنيع وذات الحجوم الكبيرة (مثل البرازيل والمكسيك) فانها ذات قدرة اكبر على ان تتولى امر تصنيع نفسها ، ولكنها غالباً ما تهمل الزراعة فتضطر الى استيراد الاغذية بمقادير كبيرة ، وتتعرض الى مديونية ثقيلة . واشار الى خاصية اخرى للاقطار الصناعية المستجدة ، وهي انها غالباً ما تكون ذات انظمة سلطوية تقوم على اساس وجود صفوة أو نخبة (تشمل قسماً من الطبقة العاملة) قادرة ومصممة على محاكاة اساليب الاستهلاك الترفي لدى الاقطار المتقدمة . وان صناعاتها التصديرية لا تستطيع منافسة منتوجات البلدان المتقدمة الا عن طريق تشغيل أيد عاملة رخيصة الاجور ، مما يفسر ظاهرة استيراد

الايدي العاملة من الخارج .

ثم اوضح بان بعض البلدان العريقة بصناعاتها التصديرية (ومنها بريطانيا) قد سقطت جزئياً في ايدي الشركات متعددة الجنسية ، كما في حالة الصناعات الالكترونية والسيارات واستخراج نفط بحر الشمال .

اما الاقطار المعتمدة على تصدير الخدمات (كالسياحة والصيرفة وتصدير الايدي العاملة) فان اقتصادها غالباً ما يكون عرضة للهزات الناشئة عن أية اضطرابات (كما حصل في البرتغال وفي لبنان) .

ثم اشار الى ان الاقتصادات المعتمدة على التصدير غالباً ما تفتقر الى المرونة تجاه التطورات والازمات الخارجية ، بسبب اعتمادها على محصولها من العملات الاجنبية لتسديد اثمان استيراداتها الكبيرة . اذ ان من يتخصص في التصدير يضطر الى الاستيراد .

وفي الختام يرى بان الاقطار الصغيرة يصعب عليها ان تعتمد على نفسها منفردة ، وبالتالي يتعذر عليها تعزيز استقلالها الاقتصادي ، وانه لا محيص لها من تنويع منتوجاتها وعدم الاعتماد كليا على التصدير . ولكن التنويع ليس امرا هينا . فالصناعات المحلية لا تستطيع الصمود امام المستوردات الاجنبية ، ازاء القوة الشرائية الكبيرة لدى سكان الاقطار المصدرة لخامات النفط ، وهي اقطار ذات اسواق محدودة اصلا . وعندئذ يصبح مبدأ التنويع بحاجة الى استراتيجية تقوم على اساس تكامل اقتصادي بين الاقطار صغيرة الحجم .

٣ ــ اما بحث د . جريفن ، فانه يقدم عرضاً مستفيضاً لظاهرات ازدياد حالة الفقر خلال ربع القرن الماضي لدى سكان المناطق الريفية في الاقطار غير الاشتراكية الواقعة في شرق آسيا وجنوب شرقها وجنوبها (باستثناء كوريا الجنوبية وتيوان نسبياً) وذلك نتيجة لركود الانتاج الزراعي وعدم انسياب آثار التنمية الى الارياف ، مما فاقم تفاوت مستويات الدخل ، بحيث ازداد الفقراء فقراً ، وتعرضت جمهرة السكان في تلك الاقطار الى المجاعات . ويعزو ذلك الى تركز الثروات الانتاجية (خصوصاً الاراضي الزراعية) بايدي قلة من الافراد ، وهيمنة فئات الاثرياء على مقدرات الدولة لتوسيع مصالحها . وكون عمليات النمو متحيزة جدا ضد الطبقات الفقيرة ، حيث يجري استخدام الآلات الزراعية لدى المزارعين الاثرياء بدلا من تشغيل الايدي العاملة .

٤ ــ وعلى صعيد شرح ظاهرة التبعية الاقتصادية للخارج ، قدم د . ابراهيم سعد الدين عرضاً لمجموعة الافكار المتعلقة باثر التبعية على التنمية الاقتصادية . فاستعرض مقولات عدد من اقتصاديي اميركا اللاتينية الذين يعزون التخلف في بلادهم الى ظاهرة التبعية التي يقولون إنها احبطت مساعي التنمية هناك ، بالرغم من الاستقلال الشكلي لتلك البلاد . ويفسرون ذلك بان التبعية تؤدي الى استنزاف الثروات الوطنية بسبب العلاقات غير المتكافئة بين « المركز » و« التخوم » في مرحلة الاستعمار الجديد . وبعد مناقشة هذه الطروحات يتحول لفحص مدى صحة هذه المقولات بالنسبة للتنمية في البلاد العربية . فيستعرض مراحل دخول النفوذ الاجنبي الى اقطار الوطن العربي وما تلاها من حركات مقاومة عربية للتحرر من ذلك النفوذ ، اضافة الى الصراع العربي ضد الكيان الصهيوني الذي غرسه الاستعمار في جزء من الوطن العربي .

وفي آخر البحث يستعرض السمات الاقتصادية لدى الاقطار العربية ، بعد أن صنفها حسب طبيعة موارها ومقوماتها السكانية والاجتماعية . وقد لاحظ بان مقولة التبعية لا تبدو كافية لتفسير حالة التخلف في الاقطار العربية ، ذلك ان المعطيات القائمة في هذه الاقطار اتاحت فرصة لقيام حركة نمو اكبر لدى العديد من البلاد العربية ، خصوصاً ذات الثروات الطبيعية الوفيرة .

٥ ــ وتناول د . احمد مراد مسألة العلاقات بين التنمية القطرية والتكامل الاقتصادي العربي . فاستعرض مسيرة التنمية العربية خلال السبعينات مشيرا الى تزايد التفاوت بين الاقطار العربية في مضمار التنمية ، خصوصا بعد الطفرة التي حصلت في عائدات النفط . واشار الى مجموعة المعضلات التي تواجه كل فئة من الاقطار العربية : النفطية ، ونصف النفطية ، وغير النفطية . وتحول بعد ذلك الى استعراض معالم التنمية القومية ، فاشار الى مرحلة التعاون الاقتصادي العربي ، ثم مرحلة اتفاقية الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة ، واخيرا المرحلة الحالية التي يقوم فيها العمل الاقتصادي العربي المشترك على اساس اقامة مشروعات مشتركة . وبعد ان عرض مختلف انواع المشروعات المالية والانتاجية المشتركة ، استطرد لتوضيح العلاقة بين التنمية القطرية والتنمية القومية . فأشار إلى أن التنمية التجارية هي قطرية أساسا ، وان التنمية القومية ما زالت في بداياتها . وبالتالي فان التكامل الاقتصادي العربي ما زال مقتصرا على المشروعات المشتركة وانتقال الايدي العاملة وبعض الموارد التمويلية .

٦ ــ وبشأن تلبية الحاجات الاساسية ، اشار بحث بول سترتين الى ماهية فكرة اشباع الحاجات الاساسية كمدخل جديد لاستراتيجية التنمية . (وكأنه اكتشف امرا كان مجهولا !) فاوضح بأن اطالة امد الفقر وتفاوت الدخول ليس ضروريا من اجل تراكم الادخارات والرساميل وتحفيز ارباب الاعمال ، تلك ان النمو الاقتصادي خلال الخمس والعشرين سنة الاخيرة قد حالفه نجاح باهر غير متوقع ، ولكن هذا النمو لم يؤد الى تشغيل الايدي العاملة بمقادير كبيرة ، وتفاقمت ظاهرة الازدواجية في الاقتصادات الوطنية ، وبقيت قطاعات واسعة من السكان في فقر ولم تلب احتياجاتها الاساسية ، في حين ان تلبية هذه الاحتياجات تمثل عملا انمائيا مؤاتيا لمزيد من التنمية ، ناهيك عن كونها تمثل هدفا بحد ذاتها . وبالتالي فان اشباع الحاجات الاساسية لجمهرة السكان لايتناقض مع جهود التنمية ، بل انه يعزز حركة الانماء فعلا .

٧ ــ وفي نطاق استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية قدم د . مجيد مسعود عروضا وافية بشأن المتطلبات الضرورية للوفاء بالاحتياجات الاساسية لذوي الدخل المحدود . فبدأ بتصنيف الفئات الاجتماعية لتشخيص الفئات ذات الدخول المحدودة ، ثم عرف حقول الاحتياجات الاساسية (كالغذاء ، والكساء ، والسكن ومستلزماته ، والعناية الصحية الوقائية والعلاجية ، وخدمات النقل والمواصلات ، والتعليم والثقافة) . وسرد بعد ذلك مجموعة المتطلبات اللازمة للوفاء بهذه الاحتياجات ، وذلك باتخاذ الاجراءات والقرارات التنموية فيما يتعلق بتغيير هيكل الاستثمارات وهيكل التجارة الخارجية وانظمة ملكية وسائل الانتاج بما يؤدي الى سد الحاجات الاساسية لذوي الدخول المحدودة من الشعب .

٨ ــ وفي مضمار الدعوة الى الاعتماد الجماعي على النفس بالنسبة للبلاد العربية ، اشار د . فوزي منصور الى أهمية التكتل الاقتصادي وتضافر الجهود الجماعية من اجل ازالة الحيف الذي يصيب الاقطار النامية من جراء علاقاتها غير المتكافئة مع مجموعة الاقطار الصناعية المتقدمة . وبعد ان استعرض ما قامت به اقطار العالم الثالث (مجموعة الـ ٧٧) في هذا الصدد ، انتقل الى معالجة قضية التكامل الاقتصادي بين الاقطار العربية وضرورة اعتمادها على نفسها جماعياً في مضمار التنمية وتنسيق الخطط ، مشيرا الى مجموعة الخصائص القومية والاقتصادية المؤاتية لقيام حالة تضافر انمائي على نطاق الاقطار العربية . وقد استغرق طويلا في بيان ذلك بالتفصيل .

٩ ــ وتناولت الباحثة (مسز بين) قضية

هجرة الايدي العاملة في بحث استقصائي مستفيض ، مشيرة الى المشاكل الناشئة عن هذه الهجرة بالنسبة للبلدان المصدرة والاقطار المستقبلة للعمال . وبالرغم من ان بحثها يتعلق باقطار اجنبية ، الا انه نو فائدة في القاء الضوء على العديد من القضايا المتولدة عن هجرة القوى العمالية فيما بين البلاد العربية ، وكذلك الوافدة الى معظم الاقطار العربية النفطية . **فقد ادت هجرة الفئات العمالية الماهرة الى ظهور عوز في بلد المصدر ، بينما العمال غير الماهرين يبقون في حالة بطالة في البلد ذاته . وهناك القضايا المتعلقة باختلال مستويات الاجور اثر حصول الهجرة على نطاق واسع . واتضح خلال المناقشة بان هناك ضرورة لتخطيط حركة انتقال الايدي العاملة بين البلاد العربية لتفادي حالات الخلل والاضطراب التي تلحق بالبلد المصدر والقطر المستقبل معاً .**

١٠ ــ وتناول البحث الذي قدمه د. محمود عبد الفضيل مشاكل وآفاق عملية التنمية في البلدان المعتمدة على الريع المتولد عن الثروة النفطية . فاوضح عدداً من التناقضات الناشبة في اقتصادات هذه البلدان . **فهناك افراط في الاستهلاك الترفي المعتمد على الاستيراد الوفير ، وهناك التفاوت الآخذ بالاتساع في دخول الفئات الاجتماعية ، وهناك الرغبة في المزيد من الثراء لدى الفئات الاثري ، ومشكلة القلق من استنزاف ونضوب احتياطي النفط ، ومن الاعتماد الكلي على ريوع الاموال المتولدة من عائدات النفط ، ومن ضيق المجال المتاح لتنويع مصادر الانتاج الوطني ... الخ .**

وقد استخدم الباحث منهجية رصينة في تحليل خصائص الممارسات الاقتصادية والانمائية لدى الاقطار النفطية ، مشيرا الى ان الأفراط في انتاج وتصدير النفط يؤدي الى التعجيل في تحويل ثروة « مؤممة » اصلا الى ثروة موزعة على الجيل الحاضر توزيعاً متفاوتاً . ناهيك عن حرمان الاجيال المقبلة من حقها الطبيعي في هذه الثروة الوطنية . وفي الختام يقول بان من واجب الباحث الاقتصادي مساعدة هذه البلدان « بالتحليل والتحذير المستمرين لكي تتجاوز شروط الموت الاقتصادي البطيء مع نضوب الموارد النفطية ، ولكي يمكن لها ان تتحول تدريجياً الى اقتصادات من نوع جديد اكثر قدرة على مواجهة تحديات « عالم ما بعد النفط » .

١١ ــ واخيرا قدم د . محمد صادق موضوعه حول التنمية العربية بانجازاتها الماضية وآفاقها المقبلة . فعرض مختلف جوانب التنمية ، مشيرا الى التفاوت المتزايد بين التنمية في البلدان ذات الثروة النفطية والاقطار العربية الأخرى . وان الفئة الأولى تعاني ضيق المجال المتاح لتنويع الانتاج لديها ، وقلة الايدي العاملة ذات المهارات والمعارف المهنية ، بينما الاقطار غير النفطية تعاني شح الموارد التمويلية . ويخلص الى القول : « **اذا ما تمكنت البلدان العربية ان تسمو فوق المصالح المحلية الضيقة وتنطلق الى رحاب العمل في اطار عربي كشركاء في مواجهة تحديات التنمية ، فانها ستكون قادرة على تحقيق نتائج افضل ، فرادي وكمجموعة واحدة** » .

ــ ٥ ــ

لقد توفرت في الندوة فرصة جيدة لاستعراض ومناقشة العديد من المفاهيم والاستراتيجيات الانمائية . السابقة والمستجدة . فعلى امتداد خمسة ايام ، حافلة بالطروحات والمناقشات ، استطاع المشاركون ان يتعرفوا على الكثير من خصائص الاستراتيجيات الانمائية وشروطها ومتطلباتها ومراميها والنتائج التي يمكن ان تتمخض عنها كل واحدة من الاستراتيجيات العديدة في حالة كل طور من اطوار النمو الاقتصادي والاجتماعي التي تمر بها الاقطار فرادي وكمجموعات . فقد اتضح مثلا بان استراتيجية التصنيع للتصدير تنطوي على

محاذير كثيرة في حالة الاقطار ذات الاقتصادات الصغيرة في حجومها ، وظهر جلياً بان التنمية الاقتصادية وحدها لا تفضي تلقائياً الى تنمية اجتماعية ، ما لم تتخذ اجراءات كفيلة بشمول الجوانب الاجتماعية في خطط التنمية . كما دلت العروض والمناقشات بان التنمية الصناعية لا تؤدي بالضرورة الى تنمية زراعية ، وان الارياف غالباً ما تبقى راكدة اذا تركزت الاعمال الانمائية في التصنيع بجوار المدن والحواضر ، وان ركود الارياف يشطر المجتمع الى فئات بائسة من جهة ، وفئات مرفهة من جهة ثانية ، كما يؤدي الى نزوح اهل الريف نحو المدن او الهجرة الى اقطار اخرى بحثا عن فرص العمل ، وان تردي ظروف العمل الزراعي في ارياف بعض الاقطار الاسيوية غالبا ما يؤدي الى مجاعات وتفشي الامراض والاوبئة .

اما بالنسبة للاقطار العربية بالذات ، فقد اتضح بانه ما زالت امامها مهمات صعبة وخطيرة وبالغة الاثر على مستقبلها الاقتصادي والقومي . فالتفاوت يشتد اتساعاً بين دخول الفئات الاجتماعية في داخل كل قطر على انفراد ، كما يشتد اكثر فاكثر بين بلد وآخر . واذا كان الاستعمار قد جزأ الوطن العربي عنوة في الماضي ، فان هذا التفاوت كفيل بترسيخ التجزئة وتفتيت التضامن القومي لا محالة . فاذا كان نصيب الفرد في بلاد النفط يفوق نظيره في الاقطار الاخرى باكثر من عشرين مرة ،فماذا نتوقع ؟ واذا كانت الثروات العربية طائلة ، وهي فعلا كذلك ، فان استعمالها ما زال رديئاً ومشتتا بفعل التبذير والهدر او بسبب تهجير هذه الثروات الى البلاد الاجنبية .

ولقد تأكد من جديد ، كما جرى في مرات عديدة سابقة ، بان لا مفر من ايجاد صيغة للتضافر والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية ، وبخلاف ذلك فسوف تبور محاولات التنمية القطرية وتبقى ضئيلة القدر تجاه القوى الاقتصادية العملاقة في الاقطار الصناعية المتقدمة .

واتضح ايضاً بأن امام التنمية العربية اشواطاً شاسعة يجب ان تقطعها في مضمار تطوير الانسان العربي ، بتلبية الحاجات الاساسية للجماهير الواسعة في الارياف والمدن والبوادي جميعاً . وبخلاف ذلك يصبح الكلام عن التقدم والتكنولوجيا ضرباً من الاوهام ليس الا □

نـــدوة
البحـــر الأحمر في التاريخ

محمود توفيق محمود

ضمن سلسلة « سمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديـث » التـي بدأت منـذ ثلاث سنوات ، قامت كلية الآداب ـ جامعة عين شمس، بالاشتراك مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بتنظيم الاسبوع العلمي الثالث في الفتـــرة من ١٠ الى ١٥ مارس (آذار) ١٩٧٩ ، وكان موضوع هذا العام هو « البحر الأحمر في التاريخ » .

الندوة : عرض عام

وضع برنامج هذه الندوة بحيث يغطـي مختلف العصور التاريخية القديمة والحديثة على يد مجموعة من المتخصصين والخبراء في هذا الميدان، بهدف وضع تاريخ للبحر الأحمر يفيد منه المسؤولون عن تخطيط مستقبل الوطن العربي، خاصة وأن البحر الأحمر يتوسط رقعة الوطن العربي سواء بالمفهوم الجغـرافي أو بالمفهوم القومي . وقد بلغ عدد البحوث المقدمة للندوة هذا العام سبعة وثلاثون بحثاً ، نوقشت على مدى عشر جلسات متتالية خلال الفترة من ١٠ الى ١٥ مارس/أذار .

وعلى الرغم من أن مجال الندوة هو التاريخ إلا أن البحوث المقدمة شملت مجالات أخرى كالسياسية والجغرافيا السياسية والاستراتيجية والعسكرية .

وفي المجال التاريخـي قدمـت البحـوث والمناقشات طرحاً شاملاً للبحر الأحمر عبر التاريخ القديم والحديث والمعاصر ، اتضح من خلاله أن البحر الأحمر لعب دوراً هاماً كعامل اتصال وربط تاريخي بين شعوب المنطقة . فالبحر الأحمر كان دائماً معبر اتصال وهمزة وصل بين شعوب المنطقة التي يخترقها ، وذلك على الرغم من سواحله المستقيمة القاحلـة الطاردة : فالتداخل بين شعوب المنطقة عبر البحر الأحمر كان حقيقة واقعة بحكم ضيق حوض البحر الأحمر وانتشار الجزر التي تزيد من تقارب سواحله ، فضلا عن مضيق باب المندب الذي كان معبراً أرضياً انتشرت عبره أنواع النبات والحيوان بحرية كاملة . هذا التداخل شمل الهجرات والغزوات واللغـات والثقافات والديانات والأجناس . ومن هنا كان التجانس التاريخي بين شعوب منطقة حوض البحر الأحمر حقيقة ملموسة .

وقد أوضحت هذه الدراسات أن ثمة تكراراً لكثير من الأحداث الهامة المتشابهة ، وهـو تكرار يرجع إلى وحدة المكان أو المسرح الذي تدور عليه عمليات التاريخ وأحداثه ، والتي تنضبط بخصائصه وتتأثر بمعالمه. وكما ان هناك تكراراً فهناك أيضاً اختلاف بين مجموع هذه الأحداث التاريخية المتكررة ، وهذا الاختلاف

أو التغاير انما ارتبط بتغاير مقابل في خصائص المكان نفسه : فالأحداث المرتبطة بالبحر الأحمر قبل شق قناة السويس تختلف عن تلك الأحداث المرتبطة بالبحر الأحمر بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، بمثل ماتختلف عن الأحداث بعد شق قناة السويس . إذن يمكن التمييز بين مجموعات من الأحداث ترتبط كل مجموعة منها بخصائص مكانية معينة .

وفيما يلي نماذج لأهم الدراسات التي طرحت للمناقشة خلال هذه الندوة : ـ في نطاق التاريخ القديم ، قدم د . محمد جمال الدين بحثاً عن « دور البحر الأحمر كعامل وصل واتصال خلال التاريخ الفرعوني »، ومن خلال هذه الدراسة وضح اهتمام المصريين بطريق البحر الأحمر للوصول إلى بلاد بونت « الصومال » وجنوب الجزيرة العربية لجلب البخور والأخشاب والذهب والفضة . كما سجل الباحث محاولات شق قنوات مائية توصل بين النيل والبحر الأحمر عبر وادي الطميلات وذلك تسهيلا لمرور السفن من مصر إلى بلاد الصومال . كما اهتم الفراعنة بحفر الآبار واقامة الحاميات على طول الطريق المؤدي إلى البحر الأحمر ، وقد ساعد ذلك على ازدهار المحطات التي كانت تمون القوافل والبعثات في طريقها للبحر الأحمر .

وواصل كل من الدكتور مصطفى كمال وسيد الناصري تتبع دور البحر الأحمر في عصر البطالسة والرومان ، الذين حاولوا السيطرة على طرق التجارة الوافدة من افريقيا وبلاد العرب والهند وتجميعها في مصر ، ثم اعادة تصدير منتجات الشرق إلى الأقاليم الشمالية كالعطور والحلى والعاج . ثم قامت د . سيدة اسماعيل كاشف باستعراض تاريخ البحر الأحمر بعد الفتح العربي لمصر ، وأوضحت أن طريق البحر الأحمر قد ازدهر بعد أن سيطر العرب تماماً على البحار الشرقية فأصبحت التجارة العربية بلا منافسة في الخليج وبحر العرب والبحر الأحمر ، ودانت للعرب السيطرة على مفاتيح الطرق بين الشرق والغرب وذلك اعتماداً على موقع مصر كحاجز بري بين البحار الشرقية والغربية .

وركزت بعض البحوث على بعض المواقع الحاكمة على طريق البحر الأحمر ، مثال ذلك البحث الذي قدمه د . فائق بكر ـ د . مصطفى رمضان حول أهمية ثغر جده في العصر الاسلامي باعتبار جده أهم ثغور الجزيرة العربية على البحر الأحمر ، فضلا عن أنها ميناء « أم القرى » مكة المكرمة ومفتاحها إلى البحر الأحمر والعالم . كما ركزت د . ليلى عبد اللطيف على أهمية بندر السويس في العصر العثماني الذي كان معبراً للحج ومركزاً هاماً للتجارة .

وقد تناول د . عبد الله العزباوي تاريخ البحر الأحمر من خلال علاقات مصر الثقافية مع دول البحر الأحمر في القرن الثامن عشر ، موضحاً الدور الذي لعبه البحر الأحمر كجسر ومعبر ثقافي . ونظراً لأهمية البحر الأحمر كجزء من أقصر وأسرع طريق في العصر الحديث بين الشرق والغرب فانه كان دائماً محوراً رئيسياً تتحرك عليه صراعات القوى الكبرى ومواجهاتها ومناوراتها ، وحلبة للتنافس فيما بينها لتحقيق المصالح الأيديولوجية والاقتصادية والسياسية والعسكرية . وفي هذا المجال ناقشت بعض الأبحاث المقدمة تاريخ البحر الأحمر في السياسة الدولية،مثال ذلك البحوث التي قدمها كل من د . سعد زغلول حول « موقف البرتغاليين في البحر الأحمر» ، ود . محمد عبد الرحمن برج حول « البحر الأحمر في السياسة الدولية في نهاية القرن التاسع عشر » ود . محمد السروجي حول « موقف بريطانيا في البحر الأحمر خلال الحرب العالمية الأولى » .

وفي مجال البحوث الاستراتيجية تقدم د . ابراهيم صقر بدراسة حول « أمن البحر الأحمر » ، كما قدم د . علي الدين هلال بحثاً عن « الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر » ، كما تقدم كاتب هذه

السطور بدراسة في الجيوبوليتكس (الجغرافيا السياسية) حول « مواقف القوى من البحر الأحمر » على ضوء مطالبها الجيوبولتيكية ، وقد ناقشت هذه الدراسة الخصائص الجيوبولتيكية للبحر الأحمر التي أوضحت ان كل ملامح وسمات وخصائص الطريق تنطبق على البحر الأحمر وتدمغ بقوة شخصيته الجيوبولتيكة كممر بالدرجة الأولى ومقر بالدرجة الثانية .

الندوة : توصيات وتقويم

انتهت الندوة إلى عدة توصيات يمكن إيجازها فيما يلي :

١ ــ توجيه الشكر الى كل من ساهم في الندوة .

٢ ــ التوصية بأن تقوم الدول العربية المطلة على البحر الأحمر بدراسات شاملة عن البحر وان يتم تبادل هذه الدراسات .

٣ ــ التوصية بأن تقوم الدول العربية المطلة على البحر الأحمر بالتعاون فيما بينها لما فيه خير الدول العربية كلها !

٤ ــ تشكيل لجنة لمراجعة البحوث المقدمة واعدادها للطبع خلال شهرين ، على أن يقوم معهد الدراسات العربية بطبع هذه البحوث .

٥ ــ التوصية بأن يعقد الاسبوع العلمي الرابع في مارس/ آذار ١٩٨٠ ، وان يكون موضوع الندوة « حركة التغيير في المجتمع العربي خلال القرنين ١٩ ــ ٢٠ » .

وبالرغم من كل الجهود التي بذلت لانجاح هذه الندوة إلا أنه كان يمكن لها أن تخرج في صورة أفضل وتنتهي إلى توصيات اكثر فعالية وايجابية لو انها تخلصت من بعض السلبيات التي يمكن ايجازها في النقاط التالية :

١ ــ تركيز معظم البحوث المقدمة على مصر ، وكأن تاريخ مصر هو تاريخ البحر الأحمر كله ، مما أعطى الانطباع التاريخي بأن البحر الأحمر بحيرة مصرية .

٢ ــ تعسف بعض الباحثين باطلاق البحر الاحمر كعامل وحيد في تفسير تاريخ منطقة البحر الأحمر. مثال ذلك محاولة الايهام بوجود نمط ثقافي خاص يميز منطقة البحر الأحمر عن غيرها من المناطق الواقعة خارج حوض البحر الأحمر .

٣ ــ إن كافة البحوث التي تناولت موضوعات الأمن والاستراتيجية قد انتهت من حيث بدأت بمثل ما انها كانت متناقضة مع رؤوس موضوعاتها . فكل هذه البحوث قد أثبتت أنه ليس هناك أمن أو استراتيجية للبحر الأحمر يمكن التحدث عنهما ، وفي الوقت نفسه فان هذه الدراسات لم تقدم لنا التصور الايجابي القابل للتطبيق لتحقيق الأمن او الاستراتيجية ، حيث اكتفت معظمها بالسرد التاريخي الباهت وحين كانت تتخلى عن هذا نجدها قد اغرقت نفسها في التنظير البعيد كل البعد عن الواقع التطبيقي .

٤ ــ عدم الحرص على تنويع المدارس الفكرية المشتركة في الندوة ، الأمر الذي جعل البحوث والمناقشات تسير على نمط منهجي وموضوعي يكاد يكون واحدا ، فالاختلاف في مثل هذه الندوات يؤدي بلا شك إلى اثراء المناقشات وبالتالي الوصول إلى نتائج أفضل وتوصيات أكثر ايجابية . بل وصل الأمر بالقائمين على تنظيم هذه الندوة إلى حد قصر الدعوة للاشتراك فيها على المصريين العاملين في الجامعات العربية الذين هم في النهاية اما زملاء أو تلاميذ في المدرسة الفكرية نفسها □

ندوة فكريـــة حول
« دور التعليم في الوحدة العربية »

عقدت ببغداد في الفترة ٢٨ ــ ٢٩ نيسان/ ابريل/ ١٩٧٩ بمقر نقابة المعلمـين النـدوة الفكرية لدور التعليم في الوحدة العربية التي قام بتنظيمها مركز دراسـات الوحـدة العربيـة بالتعاون مع نقابة المعلمين العراقية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلـوم (الجهـاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار) .

وقد القى الاستاذ محمد محجوب رئيس الندوة كلمة عبر فيها عن شكره وامتنانه للمشاركين على ثقتهم لتكليفه برئاسة هذه الندوة موضحا اهمية انعقادها لانها تناقش قضية اساسية ولا بد ان تنال اهتمام كل عربي .. وهي قضية دور التعليم في الوحدة العربية مؤكدا اهمية اختيار هذا الموضوع في هذه الظروف التي تتعرض فيها الوحدة العربية ، كفكر واسلوب ، الى هجمة امبريالية صهيونية ورجعية ، فكرية وسياسية ، ويخطط لتزوير وتعطيل فعلها ومفاهيمها ودورها في حياة الامة .

واضاف : ان قضية الوحدة بالنسبة للامة العربيـة هي قضيـة المصـير والخـلاص والمستقبل .. واذا كانـت هذه الوحـدة قد تعرضت الى انتكاسات ومحاصرة وتحريف في صيغها ، فهذا امر طبيعي ، لكونهـا تؤشر الخطر الحقيقي على كل القوى الامبرياليـة والصهيونية ، وقوى الردة والتجزئة التي ترى في وحدة الامة العربية تحديا حضاريا ومصيريا لها يعطي بعدا جديـدا وتاريخيـا لمسـيرة الانسانية ، ويمثل اضافة نوعية ، اصيلـة ومتميزة ، لبناء المجتمع الجديد ، كما يحرر ارادة الملايين العربية من الضياع الاضطهاد والاحتلال وسوء المصير ، ويضع هذه الملايين امام قدرها لانهاء سيطرة الاجنبـي ، بكل اشكالها وصيغها .

ثم القى الدكتور سعدون حمادي بحثه بعنوان«الوحدة والثقافة والتعليم»[1]والذي اكد فيه على ان جذور حركة الوحدة العربية تغوص في اعماق النهضة العربية الحديثة التي بدأت بشكل دعوة لتجديد المجتمع العربـي واجراء اصلاح جذري في اوضاعه من جميع الوجوه .. وكان ظهور هذه الميول نتيجة لنفض الغبار عن التراث العربي وخاصـة الاداب العربية بما في ذلك اللغة العربية .. فنمو الوعي القومي كان ملازما لانتشار الثقافة العربية واتساع رقعة المطلعين عليها وازديـاد عدد المثقفين العرب .. ولـم يكن احيـاء الآداب والثقافة العربية بحد ذاته هو السبب في انتشار الوعي القومي بل للافكار التي كانت تلك الآداب

(١) البحث منشور في العدد الحالي من « المستقبل العربي » .

تغرسها في نفوس المثقفين العرب .. واضاف انه خلال الحرب العالمية الثانية ، وبعدها مباشرة ، كانت المكتبة العربية مليئة بالادبيات المنمية للوعي القومي ، منها بشكل غير مباشر ككتب ومجلات الادب والشعر والسيرة والتاريخ ، ومنها بشكل مباشر كالكتب التي تبحث في مقومات واهداف القومية العربية والوحدة العربية .. ومن دون شك ان لتلك الادبيات اثرا واضحا في تكوين الجيل ومن قلب ذلك الجيل خرج الاتجاه السياسي الداعي للوحدة العربية .

وقال ان الاتجاه الوحدوي ، وان كان في خط صاعد ، الا ان ذلك الخط لم يكن مستقيما ، فقد شهد الوعي من اجل الوحدة العربية بعض الهبوط خلال السنوات القليلة الماضية ، وكان ذلك بسبب عوامل داخلية وعوامل خارجية . واهم العوامل الداخلية هو فشل الوحدة بين سورية ومصر ونكسة الخامس من حزيران . اما العوامل الخارجية فكانت نتيجة للاحتكاك بثقافات الدول الكبرى .. واضاف انه عن طريق التعليم نستطيع غرس الايمان بفكرة الوحدة ، والفكرة هي نقطة البداية في العمل .. وقال : علينا ان نثير الاهتمام بالادب العربي وخاصة الشعر منه وتعميمه في الحياة الثقافية العامة وبالمدارس . ودعا الى ضرورة ان يلعب التعليم دورا ايجابيا مزدوجا في خدمة قضية النهضة يتمثل في بث الروح القومية وغرس فكرة الوحدة العربية، ودورا سلبيا في تغيير الثقافة المضادة وتوضيح اخطائها واغراضها معا .

اما البحث الثاني فالقاه الدكتور مسارع الراوي رئيس الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار ، وكان بعنوان « تحليل الانظمة التعليمية من منظور الوحدة العربية »[٢] وقد اوضح ان هدف دراسته هو تحليل الانظمة التعليمية في البلاد العربية من منظور الوحدة العربية ومحاولة الكشف عن اهم السمات البارزة التي تتسم بها هذه الانظمة ، وعرض بعض المبادىء الاساسية لفهم التربية ودورها في بناء الامم ، والتي جاء في اهمها ان التربية والتعليم النظامي مرتبطان بالمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع ، وقد دعا الى الأخذ بمبدأ ديمقراطية التعليم وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية للجميع .

ثم تطرق المحاضر الى تحليل الانظمة التعليمية في البلاد العربية والمراحل التاريخية التي مرت بها الانظمة التعليمية والتي كان لها الاثر في تحديد طبيعة وفلسفة التعليم ، ابتداء من العهد العثماني ومرورا بعهد الاحتلال والانتداب وعهد الاستقلال وما تحمله تلك العهود في سلبيات على الانظمة التعليمية ، وانتهاء بالعهد الجمهوري الذي كان فيه النظام التعليمي امتدادا للذي كان سائدا في العهود التي سبقته رغم حدوث بعض التغييرات الجزئية والتي كانت اصلاحات على هامش التعليم ومسيرته العامة .

واضاف الدكتور الراوي : انه من تحليل واقع التربية في الوطن العربي يتبين ان استراتيجية هذه الانظمة بصورة عامة في جوهرها قطرية وليست قومية ، غربية وليست عربية ، قديمة وليست متجددة ، وان هذا النوع من التعليم يباعد بين ابناء الوطن العربي ، ويوسع شقة الخلاف في التفكير بين المواطنين على المستوى القطري ، وكذلك على المستوى القومي ، واصبحت الانظمة التعليمية في البلاد العربية بحاجة الى تغييرات جذرية من حيث الكم والكيف على حد سواء. والمعالجة الجذرية لذلك ليست بالامر السهل لان ذلك مرتبط من حيث المبدأ بنظام الحكم وفلسفة الدولة ، وهذا الحل الجذري الذي يعني الثورة الشعبية والكفاح الجماهيري ليس بمقدور رجال التربية القيام به ، لان التربية في مرحلة ما قبل الثورة كقوة تابعة وليست قائدة ، ولكنها تستطيع ان تسهم بطريقة غير مباشرة في الاعداد للثورة بتهيئة الكوادر القيادية المخلصة للشعب . اما بالنسبة

---

(٢) ستنشر « المستقبل العربي » هذا البحث في عدد قادم. وتنشر للدكتور مسارع الراوي في هذا العدد بحثا آخرا قدم في الندوة بعنوان « العمل التربوي العربي المشترك ودور المنظمات العربية » .

للحل الثاني فهو الحل الجزئي والذي يتمسك بالنظام التعليمي القديم مع أحداث تعديلات هامشية وهذا الحل مرفوض لانه عملية تخدير وتجميد لدور التربية في الاسهام في تحقيق اهداف الامة العربية في الوحدة .. وان تبني الحل الجذري يعني انتظار تغيير نظام الحكم والبناء الاجتماعي للدول العربية كشرط اساسي مسبق لاحداث تغييرات جوهرية في سياسة التعليم .

ثم القى الدكتور قمر الدين قرنبع، الخبير في الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار بحثه بعنوان « دور تعليم الكبار في تعليم الجماهير من اجل الوحدة العربية»[٣] فأكد ان قضية الجماهير العربية واعدادها الاعداد الملائم من اجل ان تسهم اسهاما فعالا في تحقيق الوحدة العربية قضية ملحة واساسية لا بد ان ينظر اليها من خلال ابعادها المتشعبة، ونقلها الذي تفرضه حركة المجتمعات العربية وايقاعات الثورة العربية على مديات التاريخ المختلفة . فقضية تعليم الجماهير لا بد ان ترمز الى الوحدة كهدف استراتيجي للامة العربية من حيث ترسيخ مفاهيمها ، وتعميق جذورها وارساء قواعدها ، ومن هنا لا بد ان يعكس تعليم الكبار في اهدافه ومضمونه ووسائله وطرائقه المفاهيم المرتبطة بتطوير قضية الوحدة وربط الجماهير العربية بها وتأكيد حتميتها تاريخيا ومصيريا ، ولكي يتسنى لمؤسسات تعليم الكبار تأدية هذا الدور بكفاءة عالية وانجاز سليم ، فلا بد من ربط هذه المؤسسات وترشيدها لتتكامل مع روح هذا العصر ، عصر الثورات والتكنولوجيا والعلم .

واوضح ان ابرز قضايا تعليم الكبار هي :

اولا : مشكلة الامية وابعادها القومية

ثانيا : ضرورة تحريك مؤسسات تعليم الكبار وترشيدها لتلبية احتياجات الجماهير العربية الفكرية والثقافية والحضارية والاقتصادية .

ثالثا : آفاق التعاون العربي المشترك في مجالات تعليم الكبار وتعليم الجماهير العربية .

ويقول المحاضر ان اهم الساحات التي يمكن ان تعطى اولوية في مجالات التعاون العربي المشترك لخلق حركة تعليمية قوية ذات تأثير فعال على تعليم الجماهير العربية هي : الصندوق العربي لمحو الامية وتعليم الكبار : شبكة الاتصال لخبرات محو الامية بالوطن العربي : تكوين الاتحاد العربي لتعليم الكبار : انشاء الجامعة العربية المفتوحة : استخدام الاتصالات الفضائية للتعليم والتثقيف وتبادل المعلومات في الوطن العربي .

ثم يقول الدكتور قرنبع في نهاية محاضرته ان دور تعليم الكبار ومؤسساته دور اساسي وهام في تعميق مفاهيم الوحدة العربية وترسيخ مبادئها واعداد الجماهير العربية لها وتأهيلها فكريا وثقافيا وحضاريا للتصدي لتحقيقها وانجازها كهدف قومي مركزي وكضرورة حتمية ترتبط بتاريخ الامة العربية وحاضرها ومستقبلها .

وقدّم البحث الرابع، وهو بعنوان «دور التعليم في تجديد وتوحيد الفكر العربي ، مع اشارة خاصة الى التفاعل بين الطلبة العرب في اطار الجامعات العربية»، الدكتور زكي الجابر وهو خبير في الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار .وقد اوضح الدكتور الجابر بأن دور الجامعات العربية يمكن حصره في مهمات اربعة رئيسية: التعليم: البحث: نقد المجتمع من اجل التغيير : التأهيل الاجتماعي . واذا كانت الجامعات العربية قد سارت خطوات في مجال التعليم ، ضمن اطار الظروف المادية والعلمية المتاحة ، واذا كانت هذه الجامعات قد حققت خطوة قصيرة في ميدان البحث في حدود لم تصل الى الابتكار الخلاق ، فانها في مجال النقد والتغيير وتأهيل الطلبة لعملية المواطنة العربية الموحدة لم تتحول الى جامعات ريادية تقدم للمجتمع رؤيا فذة ،

---

(٣) ستنشر « المستقبل العربي » هذا البحث في عدد قادم .

وتشارك في التخطيط للغد الافضل ، وتصبح بذلك رائدة المعارف والاختبارات الجديدة ، بدل ان تكون الوصية على المعارف والاختبارات القديمة .

واضاف المحاضر انه بالرغم من النص الدستوري في كل الاقطار العربية ذات الجامعات على اعتبار القطر جزءا من الوطن العربي، فان موضوع الوحدة، لم يتحدد كمقرر تدريسي او مادة بحث واستقصاء في الاروقة الجامعية . غير ان هذه الاروقة استطاعت ان تكون مراكز لاشعاعات رائعة في الفكر العربي ، عن طريق التفاعل ما بين الطلبة العرب من مختلف الاقطار العربية .. واضاف ان التدريسي ينتقل من قطر الى اخر طلبا للعيش فينتهي به ذلك الى المساهمة في الحفاظ على جمود البنيات الاكاديمية الجامعية.. ومما يساعد على ذلك الطبيعة البرجوازية المحافظة لهؤلاء التدريسيين .. وأكد المحاضر بأن هذا البحث يؤكد على انتقال الطلبة العرب للدراسة في الجامعات والمعاهد العليا العربية ، وان عملية الانتقال هذه تشكل بحد ذاتها تجاوزا لواقع التجزئة التي رسخته جهود التخلف والاحتلال ، يضاف الى ذلك اهمية الدور الذي يقوم به الطلبة كوسطاء بين مجتمعين :

مجتمع القطر الذي قدم منه الطلبة ، ومجتمع القطر المضيف في عملية تفاعل تجري خلالها الاحاطة بالعادات والتقاليد المحلية ، والتعرف الشخصي على الطلبة الذين سيكونون النخبة التي ستتولى مهام القيادة في القطر ..

و في الجلسة الصباحية ليوم الاحد ٢٩/ ٤/ ٧٩ **القى الدكتور عدنان ابو عمشة،الخبير في الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار ، بحثه بعنوان « القضية الفلسطينية في التعليم العربي »** . ومما قاله المحاضر ، وهو يتناول كتب المواد الاجتماعية في المرحلة الثانوية بالتحليل ، وذلك فيما يخص مختلف المناهج في الاقطار العربية ، ان محتواها يسير في خطين متوازيين هما :

الاول : كيف تقدم هذه الكتب المعلومات والحقائق المرتبطة بالمغتصب الصهيوني للاراضي الفلسطينية . وتدور المعلومات حول النقاط التالية : هوية الحركة الصهيونية : المطامع الصهيونية التوسعية : ارتباط مصالح الاستعمار بالصهيونية .

الثاني : كيف تبرز ـ هذه الكتب ـ مقاومة العرب للمغتصب الصهيوني ومحاولاتهم لاسترداد ما اغتصبه ، ومن عناصره : مقاومة العرب للتحدي الصهيوني : قضية فلسطين قضية قومية عربية،اهمية الوحدة العربية في تحرير فلسطين .

ثم يتحدث عن تعليم الفلسطينيين العرب حيث يقول إنهم موزعون على اقطار عربية واجنبية عديدة ، ويعوزهم وجود علاقات انتاج تتميز بثبات نسبي تحفظ لهم تماسكهم الداخلي وتمنحهم تكتلا ، بحيث يتعرف فيه الفرد الفلسطيني على نفسه ويحدد موقعه من جماعته .

وفي نهاية البحث يقدم الباحث جملة مقترحات يرى انها تساعد على التخلص من كثير من تلك السلبيات وهي :

١ ـ تختلف الكتب موضوع البحث في معالجتها للتحدي الصهيوني ونتائجه وبيان اخطاره المقبلة على الامة العربية ، في ناحيتي الكم والكيف .

وبدأ لهذا النقص يقترح ان يحدد قدر ادنى مشترك لمعالجة موضوعات الصراع العربي ـ الصهيوني ، فتبين الحق العربي وعناصر القوة والامكانات المتوفرة لدى العرب من جهة ، وتبين الزيف الصهيوني وتحدد الجهات التي تساعده وتدعم وجوده .

٢ ـ توحيد المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالصراع العربي الصهيوني التي تقدم للطلبة في جميع الاقطار العربية .

٣ ـ عرض المعلومات والحقائق المرتبطة بهذا الصراع من وجهة نظر عربية قومية يؤكد

فيها على اهمية الوحدة العربية في تحرير فلسطين .

٤ ـ ضرورة استعمال اسماء المواقع والقرى والمدن الفلسطينية العربية .

٥ ـ دراسة احوال الفلسطينيين العرب (داخل الاراضي المحتلة وخارجها) لا بوصفهم شعبا من اللاجئين ، ولكن بوصفهم اصحاب حق مشروع في وطن احتل بالقوة .

٦ ـ معالجة الاوضاع الداخلية في اسرائيل ، وابراز ما يسود هذا المجتمع من تناقضات ، ومدى تسلط القوى العنصرية والدينية في نظام الحكم .

٧ ـ تقديم المعلومات المرتبطة بالصراع العربي الصهيوني خالية من الخطأ والمغالطة ، بعيدة عن التفاصيل التي لا لزوم لها .

٨ ـ تدعيم الحقائق والمعلومات المقدمة للطلبة في مراحل التعليم المختلفة بوسائل الاعلام التربوي اللازمة من شرائح ضوئية وافلام سينمائية وصور فوتوغرافية وغيرها من الوسائل .

ثم القى الدكتور حكمت البزاز البحث الذي اعده الاستاذ محمد محمود ، الخبير بادارة التربية بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بعنوان « **الخطوط الرئيسية لاستراتيجية تطوير التربية العربية** »(٤) ، حيث قال ان المؤتمر الرابع لوزراء التربية والتعليم العرب ، الذي انعقد في صنعاء في ديسمبر/كانون اول ١٩٧٢ ، اصدر قرارا بأن تقوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتشكيل لجنة عربية من رجال الفكر التربوي المتخصصين في العلوم الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية والتخطيط تتولى ، على المستوى العربي ، وضع استراتيجية لتطوير التربية ، يمكن لكل قطر عربي ان يستهدي بعناصرها الرئيسية في رسم سياسته وخططه التربوية ، ويكون عمل اللجنة امتدادا لاهتمام المؤتمر واستكمالا لجهوده في هذا المجال .

وبناء على ذلك قرر مؤتمر الوزراء العرب ضرورة التقاء الدول العربية على استراتيجية عامة واحدة لتطوير التربية فيها بما يكفل العمل ضمن اطار قومي موحد ويضمن لها بلوغ اهدافها القومية والانسانية .

وقد استجابت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للقرار المذكور واصدر المؤتمر الذي عقد في الخرطوم من ٢٩/٧ إلى ٢/٨/ ١٩٧٨ قرارا باعتبار الاستراتيجية الموضوعة اساسا صالحا لتطوير التربية في الوطن العربي على المستويات القطرية والقومية .

والاستراتيجية كما جاء في التقرير تعني مجموعة الافكار والمبادىء التي تتناول ميدانا من ميادين النشاط الانساني بصورة شاملة متكاملة ، والاستراتيجية السليمة لتطوير التربية في البلاد العربية لا بد ان تضع في اعتبارها المرحلة التاريخية التي تجتازها امتنا العربية في العصر الحاضر وما تواجهه من تحديات وما لديها من امكانيات .

فاما التحديات التي تواجهنا فهي في كلمات ثلاث : التخلف والاستعمار والصهيونية .

هذه التحديات وهذه الامكانيات تستوجب تغيير الاوضاع التربوية في البلاد العربية بما يحقق لها امانيها واهدافها .

وفي الجلسة المسائية القى الدكتور ناجح محمد خليل ، مقرر الندوة ، التقرير النهائي الذي تضمن مقدمة، ثم تحديدا للاتجاهات الرئيسة للندوة ، **ووصل اخيرا الى التوصيات التالية :**

١ ـ ان تقوم الدول العربية باعادة النظر في مناهجها الدراسية بالشكل الذي يعزز تدريس موضوعات الثقافة القومية واللغة العربية وكل ما يتعلق بتراث الامة العربية وحاضرها

---

(٤) البحث منشور في العدد الحالي من « المستقبل العربي » .

وتطلعاتها المستقبلية ، وان يؤكد في هذه المناهج والكتب على القضية الفلسطينية والتحديات الصهيونية والامبريالية ، لاجل خلق انسان عربي جديد ، مؤمن بامته وباهداف جماهيرها في الوحدة العربية .

٢ ـ ان تعمل الدول العربية على الاشراف الكامل على انظمتها التعليمية وانهاء جميع اشكال التعليم (الاجنبي و الخاص) ، باعتباره لا يحقق الاهداف التي تسعى الامة العربية اليها .

٣ ـ ان تعطي مهنة التعليم والمعلم الاولوية في خطط التنمية الشاملة ، لما للمعلم من اهمية كبرى ودور رئيسي في جعل العملية التربوية تحقق دورها بكل فعالية في نشر الوعي القومي ، وانكاء روح النضال لدى الناشئة قادة المستقبل في وطننا العربي .

٤ ـ العمل على دراسة مبادىء وعناصر واوليات تقرير استراتيجية التربية العربية المقرة من قبل وزراء التربية العرب في الخرطوم عام ١٩٧٨ والافادة منها في وضع الخطط التربوية ، مع الاخذ بنظر الاعتبار ضرورة التركيز على الهدف القومي الوحدوي وفي ضوء توجهات الثورة العربية المعاصر ، كما جرى التأكيد على ضرورة اشراك المنظمات الشعبية والتربوية في هذا المجال .

٥ ـ العمل على تطبيق الاستراتيجية العربية لمحو الامية وتعليم الكبار التي اقرتها الدول العربية في مؤتمر الاسكندرية الثالث الذي عقد عام ١٩٧٦، والافادة من التجربة العراقية الرائدة في هذا الميدان .

٦ ـ العمل على انشاء صندوق عربي تربوي مشترك يسهم بتطوير الانظمة التعليمية في الاقطار العربية ذات الموارد المحدودة ، وبخاصة في ميداني محو الامية والتعليم الالزامي .

٧ ـ ان تعمل الجهات المنظمة لهذه الندوة على الاستمرار في عقد اللقاءات الفكرية بين المفكرين العرب باعتبارها عاملا من عوامل نشر الوعي القومي وتعزيزه وان تتناول هذه اللقاءات بالمناقشة شتى الموضوعات الفكرية ذات الصلة بالوحدة □

● نقد الكتب

"Technology Transfer and Change in the Arab World".

A seminar of the United Nations Economic Commission for Western Asia.

Ed. by A.B. Zahlan, perganon press, Oxford, 1978.506 p.

د . جورج قرم

يجمع هذا الكتاب الدراسات التي قدمت في ندوة نظمتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغرب آسيا (ECWA) في بيروت من ٩ الى ١٤ تشرين الأول ١٩٧٧ . وكان من أهداف الندوة الرئيسية تقويم التجارب العربية المختلفة في ميدان نقل التكنولوجيا من الدول الصناعية . وقد أخذ هذا الموضوع أهمية متصاعدة في السنين الأخيرة ، خاصة بعد الحركة المطلبية التي قام بها العالم الثالث تجاه العالم الصناعي على أثر ارتفاع أسعار النفط سنة ١٩٧٣ وما تلاه من أزمة في علاقات الدول النامية بالدول الغنية . فحوار الشمال والجنوب الذي تم في باريس خلال سنتي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ نتيجة لهذه الأزمة ، ووضع مشروع « شرعة سلوك » للشركات المتعددة الجنسيات من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ، هما من العوامل التي ساهمت في تركيز الأضواء على معضلات نقل التكنولوجيا من حيث العراقيل التي تضعها الشركات المتعددة الجنسيات في تسهيل عملية نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية .

ومن جهة أخرى ان الأمم المتحدة تهيىء منذ بضع سنوات مؤتمراً عاما حول « العلم والتقنية في خدمة التنمية » يعقد هذه السنة ، وقد ساهمت الأمم المتحدة الى حد بعيد في نمو الوعي التكنولوجي لدى دول العالم الثالث . وبالاضافة الى هذه العوامل هناك محاولات حثيثة من قبل بعض الأوساط ، ومنها أوساط الأمم المتحدة وأوساط المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية (OECD) ، لتطوير مفهوم التكنولوجيا المتوسطة (Intermediate technology) كبديل للتكنولوجيا المعقدة الخاصة بالدول المتطورة صناعيا والتي ، حسب هذه المدرسة ، لا تناسب أوضاع الدول النامية . **وقد أخذت فكرة التكنولوجيا المتوسطة تكسب الانصار خاصة بعد بروز مشاكل تلوث البيئة في الدول الصناعية وبعد قيام نادي روما بحملاته العلمية والاعلامية حول مضار التصنيع المفرط في الدول الغنية ، غير أن العالم الثالث بقي في معظمه غير متحمس للتكنولوجيات المتوسطة (أو اللينة – Soft technologies – كما يقال أيضا) وبقيت أنظار الحكومات مركزة على التكنولوجيا التي تبيعها الشركات متعددة الجنسيات ، اذ ترى فيها مفتاح التقدم والازدهار والتخلص من آفات التخلف .** وقد أخذت بعض الحكومات موقفاً عدائياً من الاقتراحات القائلة بالابتعاد عن التكنولوجيا المعقدة للتوجه نحو التكنولوجيا اللينة (أو المتكيفة – appropriate – كما يقال أيضا) ، مدعية أن الأخذ بالتكنولوجيا

المتوسطة يعني الدخول في تصنيع من الدرجة الثانية وبالتالي البقاء في التخلف أمام التقدم التكنولوجي المستمر في الدول الصناعية .

أما العرب فقد أصبح الاهتمام بموضوع التكنولوجيا يغامرهم منذ الانهيار العسكري سنة ١٩٦٧ أمام الجيش الصهيوني . وكان القائد الراحل جمال عبد الناصر قد ذكر في أحد خطبه أن سر الفشل العربي في المجابهة مع العدو يكمن في انعدام التكنولوجيا الحديثة لدى الجيوش العربية وتوفرها لدى جيش العدو بفضل العلاقة الحميمة بينه وبين الولايات المتحدة . ونقل التكنولوجيا هو من أهم المواضيع المدرجة في أعمال الحوار العربي الأوروبي ، كما أصبحت الآن مشاريع عربية مختلفة لقيام مراكز نقل التكنولوجيا تأخذ طريقها الى حيز الوجود . كما هو موضع اهتمام مؤتمرات وزراء العرب المسؤولين عن تطوير العلوم التي تنظمها دوريا هيئة الجامعة العربية للتعليم والعلم والثقافة (راجع الدراسة الخاصة حول اجتماع الرباط سنة ١٩٦٦(١)). في هذا المضمار أتت ندوة لجنة غرب آسيا في تشرين الأول ١٩٧٧ حول نقل التكنولوجيا والتغيير ، لتساعد على تبلور آراء الخبراء العاملين في هذا الميدان من عرب وأجانب . والكتاب ، كما يقول الناشر في مقدمته ، بصفته يجمع دراسات ندوة واحدة حول موضوع نقل التكنولوجيا ، لم يكن ليغطي جميع أوجه الموضوع . لكن ، يقول الناشر ، كان تنظيم الندوة يهدف الى تأمين التعددية في الآراء والفلسفات بالنسبة الى عدد محدد من النقاط . وفي الحقيقة فان المناقشات الحية التي تبعت عرض الدراسات التي تم تلخيصها في الكتاب بعد كل دراسة تؤكد التعددية والاختلاف في الرأي بين المشتركين في الندوة .

واذا كان الكتاب غنيا بالمواد والمعلومات والاحصاءات والآراء المختلفة حول أسباب التأخر التكنولوجي في العالم العربي ، فان القارىء يقف حائراً بين كل هذه المواد التي تشمل مواضيع مشتتة ، من ازالة ملوحة المياه واستعمال الاقمار الصناعية لمعرفة تطورات البيئة والمناخ الى دور الدين في التطور التكنولوجي ، والى أهمية المقاولات الفرعية (sub-contracting) في نقل التكنولوجيا . ان هذا التشتت في المواضيع ، وهو من مسؤولية منظمي الندوة ، لا يساعد القارىء على تكوين فكرة واضحة عن أهم القضايا الخاصة بمعضلة نقل التكنولوجيا في العالم العربي وعن أوجه الاجماع أو الاختلاف على طريق حلها . ويا حبذا لو كان الناشر قد استدرك شيئا من هذا التشتت باعادة ترتيب الدراسات حسب توجهها وفرز ما هو متعلق منها بالعوامل السوسيولوجية لنقل التكنولوجيا ، وما هو متعلق بأنواع التكنولوجيا وطرق اختبارها ، وما هو متعلق بقضايا لها صفة علمية تقنية شبه حصرية . وهذا ما سنسعى اليه في هذا العرض الموجز لمحتوى الكتاب .

(١) الدراسات المتعلقة بالعوامل المجتمعية والتاريخية في نقل التكنولوجيا

ثلاث دراسات في الندوة ركزت على العوامل المجتمعية ، الأولى هي **دراسة السيد أنطوان زحلان حول « الانماط التاريخية للتحويل التكنولوجي في العالم العربي »** . وأهمية هذه الدراسة أنها تعود الى تجربة محمد علي في القرن الماضي لبناء صناعة حربية ومدنية مستقلة في مصر ، وانها توضح استمرارية نمط التحويل التكنولوجي من أيام محمد علي الى عصرنا ، وهو نمط يتميز بالاستيراد الكثيف للتجهيزات الانتاجية وبتكاليف باهظة دون بذل العناية الكافية للعوامل البيئوية والمجتمعية المحلية حتى تستفيد البلاد من استيراد التجهيزات وتتمكن من اعادة انتاجها بنجاح

(١) *«The 1976 CASTARAB Rabat Meeting»*. A Review, PP. 149- 162 .

وكفاءة : التكوين المهني للعمال ، بناء قدرة هندسية محلية ، التقويم التكنولوجي المسبق قبل اقرار المشروع ... الى آخره من هذه العوامل الجوهرية لانجاح أية تجربة صناعية .

الدراسة الثانية هي لباحث من امريكا الجنوبية اشتهر بمواقفه المحبذة للتكنولوجيات اللينة والمتكيفة وهو السيد أميلكار هريرا الذي تكلم عن « التكنولوجيات المتكيفة في التنمية الريفية » . وفي الحقيقة فان السيد هريرا ندد بالنظريات التنموية السائدة اكثر مما اعطى وصفا دقيقا للتكيف التكنولوجي ، **لكن اهمية دراسته تكمن في الشرح المقنع الذي اعطاه للمغالطات في كنه نظريات التنمية المبنية على وهم امكانية تقليد المسار التصنيعي الخاص بالبلدان الغربية** . وشرح ايضا كيف ان السياسات التنموية المبنية على هذه النظريات تؤدي الى تعميق التبعية الاقتصادية والتكنولوجية . ودعا السيد هريرا في دراسته الى تبني مبدأ الاعتماد على الذات (self - reliance) والى الاجتهاد من اجل تطوير انماط تنموية في العالم الثالث تراعي ظروف البيئة والمجتمع وتؤمن المشاركة الفعلية لجميع طبقات المجتمع خاصة صغار المزارعين والحرفيين ، كما تؤمن اشباع الحاجات الاساسية للمجتمع (basic needs) . ويرى هريرا ان تحديد تناسب التكنولوجيا في اي مجتمع هو مشكلة متعددة الجوانب واكثرها جوانب غير تقنية انما تتعلق باوضاع البلد الاجتماعية .

الدراسة الثالثة هي للسيد اليا زريق الذي عالج قضية دور « القيم والتنظيم المجتمعي في التغيير التكنولوجي » مركزاً على القيم الدينية واستعمالها من قبل الحكام ومشيراً الى استمرار النمط السلطوي التقليدي في العائلة العربية ، في الرؤية الى المرأة وفي التوجهات الفردوية ومشيراً أيضاً الى قلة الجهود المبذولة في البلدان العربية لتطوير انظمة تعليمية تشجع بطريقة جذرية التطوير التكنولوجي . وقد عزز دراسته في شقها الثاني المتعلق بالتعليم بمجموعة احصاءات لا بأس بها لبرهنة حكمه . أما بالنسبة الى الشق الأول من الدراسة حول عامل الدين ، فقد استند زريق بطبيعة الحال الى طروحات ماكس فيبر حول قيم البروتستنتية ودورها في تطوير الرأسمالية ، كما استند الى اعمال بعض المستشرقين ومنهم ماكسيم رودنسون المحبذ للعرب والى بعض كتابات هشام شرابي .

وقد اثارت دراسة زريق نقمة معظم المشتركين العرب في الندوة الذين رأوا في عمله تعدياً على الدين ، فلم تكن المناقشة مفيدة وبناءة بل كانت بمثابة « تصفية حسابات » ، اذ اتهم زريق بأنه متأثر بعداء المستشرقين تجاه المسلمين وبأنه استند الى أعمال منشورة في القدس المحتلة (ويا للمفارقة فهذه الأعمال هي لهشام شرابي) ، هذا مع العلم أن زريق طرح اشكالية حول دور القيم « التقليدية » في المجتمع دون أن يأخذ موقفا نهائيا ، **بل نراه يشك بوضوح بصوابية أطروحة المستشرقين بأن الدين الاسلامي هو مصدر الركود الاقتصادي** (ص ١٦٨ البند الرابع و ص ١٨٨ ، البند الخامس) كما نراه يفصل بين الدين نفسه واستعمال الدين في بعض الفترات التاريخية لفرض نمط سلطوي استبدادي في المجتمع .

أما المناقشات في الدراستين الأولى والثانية فقد اتسمت بطابع من الجدية والحوار مع أن القارىء يشعر بوضوح أن طروحات زحلان وهريرا لم تقنع الكثير من المشتركين العرب والاجانب من أنصار استمرار الانماط التقليدية لنقل التكنولوجيا الدارجة حاليا في العلاقات الاقتصادية الدولية .

(٢) الدراسات المتعلقة بالعوامل الاقتصادية في نقل التكنولوجيا

ثلاث دراسات ركزت حول العوامل الاقتصادية التي تؤثر على أخذ القرارات في موضوع التكنولوجيا وعلى التأثير الاقتصادي لانماط النقل التكنولوجي . **الدراسة الأولى هي**

للسيد جورج قرم الذي حاول أن يوضح من خلال تمحيص « الاليات المالية لنقل التكنولوجيا » منذ القرن الماضي ، منطلقا ايضا من تجربة محمد علي في مصر وعهد التنظيمات في الامبراطورية العثمانية،حاول ان يوضح طبيعة العراقيل التي تبطل كل الجهود المبذولة لتوطين التكنولوجيا الحديثة في العالم الثالث . وقد ركز على العجز المالي المستمر خاصة في ميزان المدفوعات الذي يسببه نقل التكنولوجيا المستوردة جاهزة أو « معلبة » (حسب التعبير المستعمل في تحليل مشكلات نقل التكنولوجيا) . وشرح كيف أن هذا النمط في اكتساب القدرة التقنية يؤدي دائما الى تراكم الديون الخارجية ، والى التضخم المالي المحلي ، والى سوء توزيع الدخل وعدم اشباع حاجات السوق المحلية من السلع الاستهلاكية ، وكذلك يؤدي الى نقل تكنولوجي عكسي بتشجيع هجرة الادمغة من العالم الثالث الى العالم الصناعي . وندد السيد قرم بالاتجاه التوسعي في منح القروض الى البلدان النامية لدفعها الى المزيد من استهلاك التكنولوجيا الجاهزة . ودعت الدراسة الى اعادة النظر في الاولويات التنموية من جهة بناء قدرة هندسية محلية وتأمين التمويل للمؤسسات الانتاجية صغيرة الحجم وتطوير الابحاث التقنية والعلمية حسب متطلبات البيئة المحلية .

الدراسة الثانية لسيد أحمد وعاطف قبرصي تتعلق « بالتكيف المستنبط (induced adjustment) ودور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية » وذلك بمقارنة تطور كل من الزراعة السورية والمصرية تحت تأثير الابتكار المستنبط (induced innovation) . والدراسة مبنية على نموذج رياضي تم وضعه بالنسبة الى الولايات المتحدة واليابان . ونتيجة الدراسة أن قطاع الزراعة في كل من سورية ومصر قد تكيف مع التطور في المتغيرات الخارجية للقطاع (أسعار الاسمدة وتوفر التركتورات) ،غير أن هذا التكيف لم يؤدي الى النجاح في رفع الانتاجية الفردية للعامل في القطاع الزراعي ، وذلك خاصة بالنسبة الى سورية حيث تدنى مقدار الانتاج للعامل . ويعزو مؤلفا الدراسة هذا التدني الى التقلبات في توفر المياه ، والى عدم التكيف في القطاعات الأخرى من الاقتصاد بالنسبة الى المتغيرات . ويستنتج المؤلفان من دراستهما أن الزراعة ، وان كان تطورها جوهريا في عملية التنمية ، لا يمكن أن تؤمن لوحدها الانطلاقة الاقتصادية اذا بقيت القطاعات الأخرى غير قابلة للتطور والتكيف .

الدراسة الثالثة وضعها الفرع الزراعي المشترك للجنة غرب آسيا ومنظمة التغذية العالمية (FAO) ، وهي تتناول قضية « سياسة الاستثمار ونقل التكنولوجيا في المناطق الريفية الفقيرة » باجراء تمرين رياضي اقتصادي على نتائج سياسات استثمارية مختلفة لتطوير منطقة زراعية في اليمن الشمالي . وتهدف الدراسة الى تبيان الفوائد المترتبة على جعل الاستثمارات كثيفة الرأسمال مترافقة مع اجراءات جذرية في اعادة توزيع الملكية الزراعية ، وفي القضاء على الملاك الزراعيين الغائبين ، وفي اصلاح علاقة المالك بالمستأجر للاراضي الزراعية . والدراسة تشير أيضا الى أن الاصلاح الجذري لا بد منه والا قد يتدنى المستوى المعيشي لدى الزراعيين في حالة اجراء اصلاح زراعي غير متكامل .

الدراسة الرابعة للسيدة نادية الشيشيني من مجلس الوحدة الاقتصادية ، اهتمت « بتأثير التغيير التقني على بنية القوى العاملة في منطقة غرب آسيا » ووضحت التناقضات العديدة الكائنة في الاختيارات التكنولوجية من قبل الحكومات ، خاصة من ناحية تأثيرها السلبي على القوى العاملة ، سواء بالنسبة الى سوء توزيع الدخل أو الى زيادة معدل الهجرة الريفية دون خلق فرص العمل الكافية في المدن . ولا تتردد السيدة الشيشيني بنقد الاختيارات في

أنماط التصنيع في المنطقة العربية من حيث عدم اندماج هذه الانماط في الاقتصاد ، وبالتالي فقدان اقامة علاقات تنشيطية بين قطاعات الاقتصاد المرتبطة بالقطاع الصناعي ، وفقدان الصناعة دورها في تعميم التقدم التكنولوجي في الاقتصاد المحلي . وتعزو مؤلفة الدراسة هذه الاختيارات السلبية الأثر الى اجراء تغييرات تكنولوجية غير مناسبة وأوضاع الاقتصاد المحلي ، فيلتقي نقدها مع نقد الباحثين الآخرين الذين أبدوا عدم الارتياح في السياسات المتبعة في بلدان شرق آسيا في ميدان نقل التكنولوجيا .

أما المناقشات حول هذه الدراسات فيدل الكتاب على أنها كانت هادئة ، الا فيما قاله أحد المشاركين الأجانب حول الدراسة الثالثة التي رأى في محتواها « تخيلا » غير واقعي و « رواية من روايات الف ليلة وليلة » .

(٣) الدراسات حول آليات نقل التكنولوجيا الحديثة

العدد الاكبر من هذه الدراسات يحتوي على وصف مشكلة نقل التكنولوجيا وما تقوم به هيئات الأمم المتحدة أو الهيئات الوطنية في مضمار تعجيل نقل التكنولوجيا . والدراسات المقدمة من قبل الخبراء العرب حول التجارب الوطنية تدل بصورة عامة على اقتناع نسبي بنجاح نقل التكنولوجيا ، غير أن القارىء الملم بالتخلف التكنولوجي في المنطقة العربية يبقى حائراً أمام بعض الدراسات التي تصف انجازات مؤسسية تبدو كبيرة جداً بينما تأثيرها على الحياة الاقتصادية يصعب لمسه في الواقع . الكلام ذاته يقال حول بعض التعليقات خلال مناقشات الدراسات المتعلقة بالعوامل المجتمعية في نقل التكنولوجيا وحول الدراسات القطاعية التي سنأتي على ذكرها فيما بعد .

أ ـ الدراسات حول ما تقوم به هيئات الأمم المتحدة المعنية بنقل التكنولوجيا

يدخل في نطاق هذه الدراسات المسح الشامل الذي قدمه السيد فان ديرغراف ، أحد خبراء لجنة غرب آسيا ، « لوضع العلم والتكنولوجيا في منطقة غرب آسيا » . وهذا المسح يحتوي على المعلومات والبيانات الشاملة الخاصة بالجهود المبذولة في دول غرب آسيا في ميادين اكتساب القدرة العلمية وتطوير القدرة التقنية . وبالاضافة الى ذلك ، فالدراسة تعطي تقويما جريئا للنقص في السياسات المتبعة المسؤولة عن تعميق التبعية التكنولوجية ، ويلتقي هنا واضع الدراسة بوجهة نظر الدكتور زحلان والدكتور قرم في أن السبب الرئيسي في فشل نقل التكنولوجيا يعود الى عدم التوازن بين كثافة استيراد التكنولوجيا جاهزة وقلة الاكتراث بالجهود المحلية في الأبحاث والتطوير . **ويقدر السيد غراف أن المؤسسات الهندسية المحلية تقوم بأقل من ١٪ من الأعمال الهندسية في المنطقة ، وان موقف الحكومات الثابت يمنح الجزء الأكبر من الأعمال الهندسية الى الشركات الاستشارية الأجنبية ، مما يؤدي الى تشجيع تطوير القدرة التكنولوجية في الخارج على حساب القدرة التكنولوجية المحلية** . ويندد واضع الدراسة بافتقاد الوعي لدى الجهات المسؤولة بالامكانات المتوفرة لاكتساب المعلومات الأساسية حول التكنولوجيا الحديثة ، كما يندد بالنقص في سياسات التكوين التقني التي لا تتعدى التكوين التجاري في التعامل مع التكنولوجيا . ويشير السيد غراف أيضا الى عدم اهتمام أجهزة التخطيط في دول المنطقة بالتخطيط العلمي والتكنولوجي .

الدراسة الثانية من عمل أمانة سر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وهي تصب في مجرى الدراسة الأولى ذاته ، اذ تركز على التبعية التكنولوجية الناتجة عن السياسات التصنيعية في المنطقة التي تنفذ قبل أن يصار الى تحديد الحاجات التكنولوجية والى رسم سياسة واضحة في ميدان التكنولوجيا .

الدراسة الثالثة قام بها السيد برتران شاتل من مكتب العلم والتكنولوجيا في الأمم المتحدة وهي تقدم مسحاً مفيداً لجميع أجهزة الأمم

المتحدة التي لها شأن في القضايا الخاصة بنقل التكنولوجيا .

ب ـ الدراسات حول نقل التكنولوجيا

تدخل في نطاق هذه الدراسات الدراسة المقدمة من الدكتور عادل ثابت حول « دور السياسية العلمية والتكنولوجية » وهي مركزة في الحقيقة حول التجربة المصرية .

ودراسة السيد يوسف مزهر حول تجربة مركز التطوير الهندسي والرسم الصناعي في مصر ، وهي دراسة نموذج (case study) مفيدة من ناحية اكتساب المعلومات الوصفية ، وكذلك الأمر بالنسبة الى دراسة السيد الخولي حول « اجتماع الوزراء العرب المختصين بالشؤون العلمية والتكنولوجية في الرباط سنة ١٩٧٦ » ، التي تعطي تفاصيل مفيدة حول الاجراءات المنشودة على صعيد التعاون العربي في ميدان العلم والتكنولوجيا .

(٤) الدراسات حول التكنولوجيا المتوسطة

قدمت دراستان فقط تعالجان بطريقة مباشرة قضية فائدة التكنولوجيات المتوسطة والمتكيفة ، وهما دراسة حول « دور التكنولوجيا رخيصة الكلفة لرفع الانتاجية الزراعية في منطقة غرب آسيا » ، وضعها القسم الزراعي المشترك للجنة غرب آسيا ومنظمة التغذية العالمية ، ودراسة السيد بارون من منظمة العمل الدولية (ILO) حول « التكنولوجيا المناسبة ، الاستخدام والحاجات الأساسية في الدول العربية مع اشارة خاصة الى الصناعات الغذائية » . بقيت الدراسة الأولى نظرية ، بالاضافة الى أن اقتضابها الشديد لم يعط مجالا للقارىء المحبذ للتكنولوجيا العليا المكلفة للاقتناع بفوائد التكنولوجيا الرخيصة . أما الدراسة الثانية ، وان أتت أيضا بشكل مقتضب ، فانها باعطائها امثالا حية (مخبزة ومسمكة) تسمح للقارىء بلمس ضرورة اجراء دراسات معمقة حول انواع التكنولوجيا التي يمكن استعمالها قبل الدخول في أي مشروع .

ونذكر هنا أيضا دراسة السيد ديمتري جرميدس من المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية حول « المقاولات الفرعية الدولية ونقل التكنولوجيا الى العالم الثالث » ، اذ يمكن أن تعتبر المقاولات الفرعية نوعا من أنواع نقل التكنولوجيا عن طريق اعتماد التكنولوجيا المتوسطة . **وركز السيد جرميدس دراسته على التجربة التونسية التي امتدحها ، مع العلم أن هذه التجربة مدار نقد شديد في أوساط العالم الثالث** التقدمية التي ترى في مثل هذه التجارب تكريسا للعلاقات الاقتصادية اللامتكافئة بين الدول النامية والدول الصناعية ، وتكريسا لتقسيم العمل الدولي الجديد الذي تسعى الى فرضه الشركات متعددة الجنسيات . وقد سعى مؤلف الدراسة الى برهنة الفوائد المتعددة التي تجنيها تونس من التجربة من ناحية الاستخدام ، والربح والتجارة الخارجية .

(٥) الدراسات القطاعية والدراسات المتخصصة

ا ـ الدراسات القطاعية

في الكتاب ثلاث دراسات قطاعية ، واحدة حول القطاع النفطي « العراقيل أمام تطور التكنولوجيا في القطاع النفطي والمنجمي في العالم العربي » للسيد عدنان مصطفى ، وزير النفط السابق في سوريا ، وأخرى حول « نقل التكنولوجيا في صناعة الحديد العربية » للسيد عمر قرين ، الأمين العام السابق للاتحاد العربي للحديد والصلب ، والثالثة حول قطاع النقل « اختناقات في النقل ، التخطيط ونقل التكنولوجيا » للسيد فيليب رحباني من مركز الاستشارات في مدينة سبدري في مساشوستس في الولايات المتحدة .

الدراسة الأولى قد تبدو تفاؤلية أكثر مما يدل عليه واقع القطاع النفطي العربي حتى بعد اجراءات التأميم . أما الدراسة الثانية بواقعية أرقامها وبياناتها فتدعو للتشاؤم اذ توضح بجلاء قلة الجهود الفعالة المبذولة في قطاع

الحديد والصلب في العالم العربي بالمقارنة مع حاجات الدول الى المنتوجات الحديدية المختلفة . وتدعو الدراسة الى مزيد من التخطيط المسبق للمشاريع ، والى تضاعف جهود التكوين المهني وتطوير القدرة الهندسية المحلية .

الدراسة الثالثة تصف كيف أن سوء أو قلة التخطيط في العمليات التنموية أدى الى الاختناقات في قطاع النقل ، وهي اختناقات تعرقل بدورها النمو في جميع القطاعات الأخرى من الاقتصاد . **وقدر السيد رحباني النقص في اليد العاملة الماهرة في قطاع النقل العربي بـ ١٥٠ ٠٠٠ عامل وندد بدوره بقلة الاكتراث في السياسات الحكومية بتكوين اليد العاملة الماهرة .**

ب ـ الدراسات المتخصصة

(١) الدراسات حول المياه

ثلاث دراسات تدور حول المياه وهي في الحقيقة موجهة الى الاختصاصيين . الدراسة الأولى هي مسح تاريخي « للعلم المائي والتكنولوجيا في الشرق الأوسط منذ ١٩٤٥ » ، وضعها السيد بارتن ورثنغتون (Barton (Worthington، مستشار بيئوي في انكلترا . أما الدراسة الثانية فهي تدور حول « استعمال المياه الزراعية » ، وضعها السيدان بالمر ـ جونس وكروترس اللذان نددا بالنقص في التكوين المهني في قطاع المياه الزراعية ، وخاصة التعامل مع مياه الري،ونديا بالتكوين عن طريق « التعلم بالعمل » (learning by doing) ، كما بالمزيد من الدراسات حول الاختيارات المتوفرة قبل الدخول في أي مشروع . والدراسة الثالثة متعلقة« بتطبيق ازالة الملوحة في غرب آسيا » وهي من عمل السيد شنبسبا » (Channabasappa) من وزارة الداخلية الاميركية الذي يوضح طرقاً جديدة لازالة الملوحة ولتوفير الطاقة اللازمة للمعامل .

(٢) دراسة حول الطاقة الشمسية

هذه الدراسة محض تقنية وهي للسيد غودينوف (Goodenough) من مختبر الكيمياء بمدينة اكسفرد في انكلترا .

(٣) دراسة حول استعمال الاقمار الصناعية لرصد تطورات البيئة والمناخ

قام بهذه الدراسة السيد هوورد من منظمة التغذية العالمية .

* * *

يخرج القارىء من هذا المجمع من الدراسات المختلفة بمعلومات وبيانات عديدة حول وضع العلم والتكنولوجيا في منطقة المشرق العربي[١] ، لكن يبقى على عطشه فيما يختص بالمشاكل الجوهرية التي تعترض سبيل التقدم العلمي والتقني العربي . في الحقيقة كفة التشاؤم راجحة في الدراسات ، فلا شيء يدل على أن الحكومات العربية مستعدة لتغيير أنماط التنمية التكنولوجية المتبعة بالرغم من وضوح قصورها ، هذه الانماط التي اتفق كثير من الباحثين على القاء مسؤولية استمرار التبعية التكنولوجية والاقتصادية عليها . ترى ما العمل لتغيير هذه الأنماط ؟ ليت هذه الندوة ـ وتشكر لجنة غرب آسيا على أقامتها ـ تفتح الطريق الى المزيد من اللقاءات التي ستركز على تناقضات ومساوىء السياسات الحكومية التنموية في العالم العربي ، **وستشجع الباحثين العرب على مزيد من الجراة في النقد والتنديد تجاه اسلوب التنمية الفوقية الذي تمارسه الدول العربية بلا استثناء ، على حساب الانسان العربي وتطور مجتمع امتنا العربية** □

---

(١) يمكن للقارىء الذي يريد أن يكمل معلوماته حول الأوضاع العلمية والتكنولوجية العربية ، أن يعود الى كتاب صدر حديثا حول الموضوع نفسه بالنسبة الى دول المغرب العربي ، تحت عنوان « تكنولوجيات وتنمية في المغرب » . وهذا الكتاب ، (Technologies et développement au Maghreb) جزء من منشورات المركز الوطني الفرنسي للابحاث العلمية ، وتم اصداره سنة ١٩٧٨ برعاية مركز الأبحاث والدراسات حول مجتمعات بحر الأبيض المتوسط ، وباشراف السيد هوبير ميشال . ولا تختلف استنتاجات الدراسات المختلفة التي تضمنها الكتاب عن استنتاجات الدراسات التي عرضناها بالنسبة الى المشرق العربي .

الوجـــدان العربـــي المعاصر وجـــذور الأزمـــة الديمقراطية

علي محمد نعمان
طالب بجامعة صنعاء
قسم الفلسفة والاجتماع

أثار الأخ خالد القشطيني في مقاله الذي نشر بمجلة المستقبل العربي، العدد السادس[1] ، نقاشا حول الجـذور التاريخيـة للسلطويـة العربية ، غير أنه وقع في مزالق عديدة ، لم أر إزاءها بدا ، من مناقشته . وان كان الاجدى بنا أن نغني هذا الموضوع ، غير أنه من الصعب جدا المرور دون التنبيه والتنبه لجمـل تلك المزالق ، حتى يأخذ أي نقاش فيما بعد بعده ومجراه الصحيح .

لقد افترض الكاتب ان المحيط الجيوفيزيائي العربي ـ الصحراء ـ هو الـذي أملى على البشر ـ العرب ـ هيئتهم وطريقة معيشتهم وتغذيتهـم ، ومـن ثم أسلـوب تفكيرهـم وسلوكهم . أي انها ـ الطبيعة ـ كانت العامل الحاد للمسألة الديمقراطية بين العرب ، وهو أفتراض كـان يجب أن يوضح لنا كيف أتى به كعامل شكل ديمقراطية العرب الصحراوية . ولقد شعرت بأن كثيرا من الافتراضات جاءت على غير مثال ، بل وأنها كانت بعيدة عن الدقة في الاحكام التاريخية والنقدية .

صحيح أن العربي يتمتع بحساسية مفرطة ضد أي محاولـة لخنـق حريتـه وانطلاقتـه ـ العريضـة ـ في الصحـراء العربية . غير أن هذا لا يعفينا أبدا من أن نتلمس لذلك الجذور الحقيقية لهذا النقاش ، في مرحلة يعاني منها العربي اليوم بشكل مدمر لكل مشاعر الحرية والديمقراطية فيه ، وما أحوجنا لمعالجتها معالجة واعية تفك من هذا الاسار المدمر .

فلا ادري ، كيف استطاع الكاتب أن يقرر أهمية الدور الجيوفيزيائي العربي هكذا ! ! ؟ بل واستطاعت الصحراء أن تجذر ديمقراطية العربي آنذاك ، مع أن الدراسات الاجتماعية تؤكد « أننا يجب الا نأخذ البيئة الطبيعية أو الظروف الايكولوجيـة على أنها عامل مسبب CAUSAL FACTOR **بقـدر ما نعتبرهـا مجموعة من الظروف أو الشروط الشاملة التي تلازم قيام نمط معين من انماط الحياة الاجتماعية** »[2] .

ثم يمضي الكاتب زاعما بأن « اتساع رقعة الدولة العربية كان السبب الذي حال دون السير في خط الديمقراطية » ، وبالرغم من كلام كهذا يفقدنا المسار نحو تحديد الاسباب والجذور التاريخية لمسألة الديمقراطية ، لم يعط الكاتب تحليله لتلك الاسباب ، بل ذهب بعيدا عندما

(١) خالد القشطيني « الجذور التاريخية للسلطويـة العربية » ص ١٨٦ .
(٢) د . أحمد أبو زيد . البناء الاجتماعي . جـ ٢ ص ٨٥ ـ ٨٦ .

اعتقد بأن ظهور الاسلام كان سببا آخر لسقوط الديمقراطية « وجد العرب أنفسهم أمام مفترق الطرق هذا عقب ظهور الاسلام » بحيث اعتبر الفترة السابقة لظهور الاسلام تمثل « حياة ديمقراطية بدائية » .

ان هذه الافتراضات والمصادرات والتعميمات ، تقودنا الى أن الكاتب لم يغفل الدور الديمقراطي للأسلام فحسب ، بل تجاهل الآثار العميقة التي خلفها مبدأ الشورى في الأسلام . كان على الكاتب أن يرى ذلك بوضوح ابان فترة الخلفاء الراشدين ، وكيف تلاشى المبدأ الشوري بقيام الحكم الأموي « الوراثي » ، ثم العباسي ايضا .

فبدون البحث عن الموجبات الاساسية لأزمة الحرية والديمقراطية ، بأقامة حوار موضوعي يتصف بتشييد منهج نقد سيوسيولوجي/ تاريخي ، أي بدراسة مجمل الظواهر الاجتماعية والتاريخية والطبيعية ، وتوافر علمية البحث باعتماد مناهج العلوم الانسانية ، خاصة الدراسات الاجتماعية ، لن يقودنا الحديث الى الوصول الى الموجبات ، بل سيكون بمثابة محاولة تأطير وتأصيل التجزئة العربية ، ولا الى الدعوة الجارحة لمسار العمل الوحدوي العربي ، حيث اعتقد الكاتب ـ من حيث يدري أو لا يدري ـ بأن « أقامة الحكم الديمقراطي الانتخابي ستصبح اكثر صعوبة واستحالة في اطار دولة عربية موسعة منها في اطار الدولة الصغيرة المحدودة»، ومثل هذا القول يعد تهديدا للمسألة الوحدوية عن طريق التلويح بشعار الديمقراطية حتى نفقد حقنا بالوحدة العربية ، بل أنها لمحاولة جادة لتثبيت الكيانات العربية الانفصالية واعطائها الصبغة الديمقراطية .

ورفع شعار الحكم الديمقراطي (الانتخابي) في اطار « الدولة الصغيرة المحدودة » يفقد الديمقراطية والحرية معناهما الحقيقي ، فلسنا بحاجة لديمقراطية الانتخاب والترشيح لمجالس « الشعب » فقط ، نحن بحاجة لأن نتنفس عبيرها ونمارسها أيضا ، والا لكان ما ينادي به الكاتب ، موجوداً اليوم في المجالس « الانتخابية » العربية ، بل وفي « الدولة الصغيرة » ناهيك عن انها صوتت كثيرا بنسبة ٩٩,٠٥٪ .

ان الحرية والديمقراطية ليست « مادة » يضيق بها الوطن الواحد ، بينما يتسع لها الوطن المجزأ ، ولا أدري كيف ستكون الديمقراطية قادرة على العيش مع التعفن الجغرافي ـ الانفصالي ، دون أن يكون بمقدورها العيش في الوطن الرحب الموحد . ان البحث عن الجذور التاريخية لازمة الديمقراطية هو السبيل الى الخلاص من الاحباط الوجداني والانفصالي العربي .

بقيام الوحدة الالمانية ، والوحدة الايطالية .. وغيرهما ، كانت هذه الوحدة القومية وأمثالها في أوروبا السبيل الى الطريق الديمقراطي ، بل وان قيام دولة الاتحاد السوفييتي لم تمنع من قيام الديمقراطية فيها على الرغم من انها ديمقراطية بالطريقة الخاصة بها . فطرح المسألة الديمقراطية ـ قطرياً ـ لا يخدم السبيل الى الوحدة العربية ، بل وانه لا يخدم كذلك المسألة الديمقراطية نفسها . وأي حديث جاد وهادف عن أزمة الحرية والديمقراطية ، لا بد له أن يرتبط ارتباطا وثيقا بقضية الوحدة العربية ، وما لم يخدم النقاش هذا الغرض السامي ، فأنه يكون بمثابة طريقة جديدة لتقسيم الأقطار العربية الى أشطار وشظايا جديدة .

إن الآثار التي خلفها سقوط الدولة العربية ودخولها مرحلة التفتت والانحلال السياسي ، ثم الآثار الاستعمارية الانفصالية ـ تحت الاحتلال العثماني والاوروبي ـ وتقسيم الوطن العربي الى أقطار وكيانات صغيرة ، قد تجسدت بعد مرحلة النضال الوطني القطري ، بقيام

الدولة العربية المستقلة سياسيا والانفصالية ـ قوميا ـ بحيث تحول الوطن العربي الواحد الى ٢٢ كيانا ، وكيف جاءت كل هذه المحاولات الاستعمارية وغيرها لتجهض العملية الديمقراطية وتمزق الجسد العربي ، وتصيب وجدان الانسان العربي ، وتصادر الحرية فيه وتحولها الى نوع من الحلم بمدينة اليوتوبيا ، فنصبح إزاء انسان منهزم ، مفتت ، مكبوت لا يستطيع البوح في الجهر ولا في السر . فهل يرى الكاتب ، بأن الوجود الاستعماري ومؤامراته وتقسيمه الـ «دولة العربية الموسعة» الى العديد من أمثال « الدولة الصغيرة المحدودة » كان خدمة لاقامة الحكم الديمقراطي الانتخابي ؟ وهل الـ ٢٢ حكومة عربية بكافة أجهزة الحكم فيها أهون من دولة عربية واحدة ؟ . ونتيجة لذلك فقد كنا نطمع بدراسة رصينة عن « الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية في وجداننا المعاصر » ، حتى نستطيع أن نتبينها سبيلا لاحداث انقلاب نوعي في مجرى مسيرتنا الموضوعية والذاتية . ولو أن الدكتور حسن حنفي قد اعتبر مقالته موضوعا « للاثارة والايحاء بها ثم تركها بين يدي علماء الاجتماع والتاريخ والحضارة »[٣] ، وبالرغم ما لأهمية الابنية الفوقية وارتباطها بهذه الجذور ، الا أنه لا يقبل أن نتمسك بحرفية التفسير الحديث . وان اي نمط للتحديث ليس هو النمط الليبرالي الغربي تماما ، ولكنه أيضا ليس هو النمط الماركسي في الوقت نفسه ، فلقد وجد كلا النمطين في ظل غياب دورنا في المشاركة لاغناء التجربة ـ الحضارية ـ الراهنة ، ومع هذا فأن بأمكاننا الآن ـ على الاقل ـ ان يكون لدورنا الاثر الفعال في الفكر الانساني المعاصر .

لقد اعتقد الأخ خالد القشطيني بأن الضرائب كانت العامل الذي شكل الديمقراطية الحديثة في أوروبا : « ارتبطت الديمقراطية الحديثة ارتباطا وثيقا بجباية الضرائب » . لقد اختلط الامر لديه ، فلم يعد بالامكان أن يفرق بين مفهوم الضرائب كقانون وضعي سنته في البداية مجالس الاقطاع الاوروبية ، وبين (فريضة) الزكاة كأحد الاركان التي يقوم عليها دين سماوي . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى حيث يقول الكاتب « لسوء الحظ لم تتطور الشورى في هذا الشأن الى مجلس منظم ينظر في تقنين الضرائب » . ان الديمقراطية الغربية ـ الحديثة ـ لم تتطور كنتيجة من نتائج مجالس الضرائب ، كما أن الشورى في الاسلام لم تكن لتتطور في ظل وجود مجلس لتنظيم « وتقنين » الزكاة ، وليس صحيحا أن القرآن لم يحدد مقدار ومصادر الزكاة ، بل على العكس من ذلك فكل مسلم قد عرف ويعرف أن القرآن قد حدد مقدارها ومصادرها .

لذا فان الديمقراطية لم تتطور بالضرائب ، كما أنها لم تتجذر « بالدولة الصغيرة المحدودة » ، الا اذا كان يعتقد بأن « الدولة الموسعة » هي أوروبا، فأننا نقول بأننا لا نريد قيام وحدة قارية ـ كونتنتال ـ بل أننا نسعى لقيام وحدتنا العربية ليس إلا .

لا المحيط الصحراوي العربي ، ولا نظام مجالس الضرائب ، ولا الاعتقاد « بالدولة المحدودة » بقادر ان يحقق لنا طريق الديمقراطية . فالطريق الى الوحدة العربية هو الطريق نفسه الى الديمقراطية . كما أن النظام الاقتصادي الكلاسيكي في الغرب لم يكن سببا للحرية ، بل ان الحرية هي التي كانت سببا لهذا النظام ، وهو الامر نفسه بالنسبة للمحيط الصحراوي ـ الجيوفيزيائي ـ العربي، فعلى « الرغم من التسليم بأثر البيئة في الحياة الاجتماعية في كل المستويات الثقافية والاجتماعية فمن الخطأ الزعم بأن هذا التأثير يصل الى حد تشكيل حياة الناس كلها وتوجيهها بطريقة معينة بالذات ، وفي اتجاه مرسوم بالذات

(٣) د. حسن حنفي **المستقبل العربي** العدد ٥ ، كانون ثاني/ يناير ١٩٧٩ /

ايضا . وكل ما تفعله البيئة هنا هو انها تقدم امكانيات عديدة للحياة الاجتماعية في اي مجتمع من المجتمعات ـ اياً ما تكون درجة بساطة هذا المجتمع أو بداء ته وتخلفه ـ بحيث يستطيع الناس أن يختاروا في الأغلب من بين هذه الامكانيات ما يتفق مع ثقافتهم وتنظيمهم الاجتماعي »[٤] .

ان الدعوة الى الوحدة العربية ليست بالحلم المرير ، كما يراه ويعتقده البعض ، بل هي الطريق للخلق والابداع في اعماق الانسان العربي ، وتحريره من اشكال القهر الجغرافي ، والقمع النفسي ، واشاعة جو الثقة والامان ، حرية يراد منها « الانتقال من فرد منغلـق على ذاتـه ، الى شخص يتفتح باستمرار نحو جميع امتدادته المادية والمعنوية والفكرية »[٥] ، وتحرير الارض والنفس نحو قهر القهر للأوضاع اللاانسانية ، واتاحة الدور الكامل للانسان العربي في صنع قدره ومستقبله .

لذا فأن اشتراك كل المثقفين والمهتمين لأغناء مثل هذا النقاش هو مهمة حضارية ، ناهيك عن كونه مهمة قومية رائدة ، عبر وتيرة التصدي لما يرزح في الوجدان العربي المعاصر من مرارة المعاناة ، الى السير به عبر آفاق جديدة رحبة ، تكفل له التنفس الطبيعي المشروع ، وحتى نكون قد هزمنا آفة الكبت واصبح بوسعنا الجهر بما نعتقد وما نريد □

---

(٤) د . أحمد ابو زيد . **عالم الفكر** ، المجلد ٧ العدد ٤ ، ص ٣٢ ـ ٣٣ .
(٥) د . محمد عزيز الحبابي ، **من الحريـات الى التحرر** ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ٣٠ .

عام من « المستقبل العربي »

د . محمود عبد الفضيل

المدير المساعد لبرنامج دراسات التنمية بجامعة كيمبريدج في انجلترا سابقا والاستاذ بالمعهد العربي للتخطيط (الكويت)

ليس هناك من شك في ان اية محاولة لتقويم العام الاول من حياة « المستقبل العربي » تعتبر مهمة صعبة بالضرورة نظرا لتنوع وتشعب الموضوعات المعالجة ، ولا نطمع هنا سوى ان نقدم للقارىء نظرة تقويمية سريعة للاعداد الستة الاولى من حياة « المستقبل العربي ». و « المستقبل العربي » تعتبر احدث الاضافات الى اسرة الصحف الثقافية الفكرية العربية الملتزمة .. وقد جاء صدورها في شهر مايو ـ ايار ١٩٧٨ في وقت اصبحت فيه الحاجة اكثر الحاحا من اي وقت مضى في وطننا العربي لطرح الجديد من الافكار واقتراح الجديد من التصورات والاجتهادات في وقت كاد يغلب عليه طابع العقم والضحالة الفكرية اذا ما قورن بخصوبة الفكر والحوار في الخمسينات والستينات . كذلك جاء صدور « المستقبل العربي » في وقت اشتدت فيه محنة الوطن العربي وازدادت فيه درجة اختلاط الرؤية التاريخية لدى الانسان العربي .. وحيث اصبحت الحاجة ماسة لطرح ازمة الواقع والمستقبل العربي من جديد على بساط البحث العلمي والنقاش الجاد بعيدا عن الارتباط بوجهة نظر اي حكومة قائمة او تبني سياسة نظام بعينه .

واذا ما أردنا اعطاء وجهة نظر تقويمية في مساهمات الاعداد الستة الاولى من حياة « المستقبل العربي » فان نقطة انطلاقنا في هذا الصدد هي ما جاء في « كلمة المستقبل العربي » التي تم تصدير العدد الاول بها ، اذ جاء فيها ان مجلة « المستقبل العربي » هي « مجلة التطلع الى الامام ، والتقدم نحو الامام ليصنع العرب مستقبلهم وليعيشوا مستقبلهم بعقلية المستقبل وادوات المستقبل ومفاهيم المستقبل وحضارة المستقبل » . اذ ان مثل هذا التوجه هو مبرر وجود « المستقبل العربي » ومقياس لمدى نجاحها وجدارتها في تقديم زاد جديد للفكر العربي الوحدوي التقدمي في فترة اتسمت بالضمور والاضمحلال والشلل الفكري .

وفي ضوء هذا التصور فاننا نجد ان الاعداد الستة الاولى من « المستقبل العربي » قد تفاوتت فيما بينها في مدى قربها او نجاحها في تحقيق هذا الهدف الطموح . فاذا ما وزعنا ، بشكل تحكمي ، المقالات والمساهمات العديدة التي حفلت بها الاعداد الستة الاولى على مجموعات ثلاث :

أ ـ مجموعة المقالات ذات التوجه الاستراتيجي المستقبلي .

ب ـ مجموعة المقالات ذات الصبغة الفكرية العامة حول قضايا عربية معاصرة .

ج ـ مجموعة المقالات ذات الصبغة التكنوقراطية البحتة .

فاننا نعتقد ان النجاح النسبي لاي عدد من أعداد « المستقبل العربي » الماضية والمستقبلة يقاس بما يحفل به من المقالات « ذات التوجه الاستراتيجي المستقبلي » . وذلك لا يقلل بدوره من شأن وأهمية المساهمات الاخرى التي تحويها المقالات ذات « الطابع الفكري العام » أو ذات « الطابع التكنوقراطي المحدد » . ولكن المسألة تبقى بالنسبة لنا مسألة ترجيح للوزن النسبي الذي يمكن أن تلعبه المقالات والمساهمات « ذات التوجه الاستراتيجي المستقبلي » في تجديد معالم الفكر العربي الوحدوي والتقدمي ، وطرح ابعاد جديدة للتحرك المستقبلي باتجاه هدف التحرر والتوحد .

وعلى سبيل المقارنة ، فاننا نجد ان التوازن كان مختلا بعض الشيء في العددين الاول والرابع من « المستقبل العربي » لصالح الموضوعات والمساهمات ذات الطابع الفكري العام او التكنوقراطي . وبالمقابل ، فاننا نأخذ العددين الثالث والخامس على انهما يمثلان ، في راينا ، اعدادا نموذجية لما ينبغي ان تكون عليه «المستقبل العربي » من حيث درجة التركيز على القضايا والمفاهيم ذات الطابع الاستراتيجي والمستقبلي . ففي العدد الثالث من « المستقبل العربي » نقرأ مساهمات هامة مثل « تنمية ام نهضة حضارية » للدكتور انور عبد الملك ، و « العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية » للدكتور اسماعيل صبري عبد الله ، و « التربية العربية وعائدها الانمائي » للدكتور حامد عمار ، و « الجانب الاقتصادي في الفكر الوحدوي العربي » للدكتور محمد لبيب شقير ، و « الفوائض النفطية ودورها في تغيير معالم الوطن العربي » للاستاذ محمد سيد احمد ، و « اخطار نزيف الادمغة على الامة العربية » للدكتور الياس زين ، و « القومية العربية : ثلاثة اسئلة تبحث عن اجابة » للدكتور رفعت السعيد .

وبالمثل ، فاننا نقرأ في العدد الخامس مساهمات ومقالات هامة في الاتجاه نفسه ، مثل « اشباع الحاجات الاساسية كمعيار في تقويم تجارب التنمية العربية » للدكتور جلال امين ، « المال النفطي : عائق للتوحيد والتكامل » ، للاستاذ عادل حسين ، « تعديل ميثاق الجامعة العربية » للاستاذ عبد الحميد موافي ، « التنظيم القومي الموحد : الضرورات والامكانات » للاستاذ معن بشور ، الجذور التاريخية لازمة الحرية والديمقراطية » للدكتور حسن حنفي .

ورغم اهتمامنا بهذا النوع من المقالات والمساهمات فاننا لا بد لنا الا نغمط حق الموضوعات ذات الطابع الفكري العام حول القضايا المعاصرة التي يعيشها وطننا العربي . فقد كانت هذه المساهمات على قدر كبير من الاهمية والحيوية حيث امتدت لتعالج قضايا معاصرة هامة تلاحقنا منذ بداية القرن العشرين مثل قضايا **الدين والعروبة** : « المسألة التيوقراطية » للاستاذ صلاح عيسى (العدد ١) ، « عروبة الاسلام » للدكتور محمد احمد خلف الله (العدد ٢) ، « الطائفية الدينية والوحدة القومية » للدكتور محمد عماره (العدد ٣) ، « السمات القومية للاتجاه الاسلامي التجديدي » للاستاذ عبد العاطي محمد احمد (العدد ٥) .

وكذلك **قضايا الفكر القومي الوحدوي** « تعريب الشمال الافريقي » للدكتور محمود زايد (العدد ٢) ، « مصر في اطار الحركة العربية » للاستاذ طارق البشري (العدد ٢) ، « الرؤية الواحدة للمستقبل العربي في بداية القرن » للاستاذ مازن البندك (العدد ٢) ، « شكل الفكر القومي العربي في القرن التاسع عشر» للدكتور فيصل دراج (العدد ٣) ، « الشخصية العربية : النسق الرئيسي والانساق الفرعية » للاستاذ السيد يس (العدد ٣) ، « فكرة الوحدة العربية في مطلع القرن العشرين » للدكتور وليد قزيها (العدد ٤) ، « العروبة والدولة العلمانية » للدكتور محمد خلف الله (العدد ٥) ، « القومية العربية في مرحلة ما بين الحربين » للدكتور وليد قزيها (العدد ٥) ، « معيار العروبة في عضوية

جامعة الدول العربية » للدكتور محمد المجذوب (العدد ٥) ..

بالاضافة الى قضايا **الصراع العربي ـ الاسرائيلي**: « مفهوم الكيانات الاستيطانية » للدكتور علي الدين هلال (العدد ١) ، « شبه جزيرة سيناء والصراع العربي الاسرائيلي » للدكتور محمد صفي الدين ابو العز (العدد ٤) ، « السمات العامة المميزة للصراع المسلح العربي الاسرائيلي » للاستاذ محمود عزمي (العدد ٤) .

واذا ما انتقلنا الى الموضوعات **ذات الطابع التكنوقراطي والمتخصص** فاننا نجد ان المساهمات التي شملتها الاعداد الستة الاولى من « المستقبل العربي » كانت ضعيفة بصفة عامة ولا سيما في مجال الكتابات الاقتصادية باستثناء مقال الدكتور احمد مراد حول « تقويم المشروعات العربية كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي » (العدد ٤) . كذلك خلت تلك الكتابات من طابع التجديد المأمول باستثناء بعض المقالات المحدودة مثل « نحو انشاء بنك عربي موحد للمعلومات » للدكتور صلاح عيد اروس ومجدي يعقوب (العدد ٢) ، « وتنميط الكتابة الالية » للدكتور اسامة الخولي (العدد ٥) ، و « نحو توحيد الارقام العربية » للاستاذ عبد العزيز بنعبد الله (العدد ٥) . وتلك بلا شك نقطة ضعف يجب تجاوزها في اعداد العام الثاني من حياة « المستقبل العربي » .

وقد جرت عادة « المستقبل العربي » في بعض الاعداد ، دون غيرها، على ايجاد بعض المحاور التي يجري حولها الكتابة في موضوع متناسق الاركان مثل محور « التكامل الاقتصادي العربي » (العدد ٤) ، محور « جامعة الدول العربية » (العدد ٥) ، محور « الامن الغذائي (العدد ٦) ، وذلك تقليد يحسن تعميمه في الاعداد القادمة من « المستقبل العربي » ، بحيث يتم التبادل بانتظام بين محاور « للقضايا الاستراتيجية المستقبلية » ، و « القضايا الفكرية العامة المعاصرة » و « الموضوعات التكنوقراطية المتخصصة » ، بهدف تحقيق اكبر قدر من التنوع والترشيد في هذا المجال اذا ما احسن الاعداد والتحضير لهذه الكتابات التي تدور حول محور واحد ، وخطط لها سلفا .

وختاما نود ان نوجه تحية تقدير وتهنئة « للمستقبل العربي » في عيد ميلادها الاول .. ولا شك ان المحصلة كانت في مجموعها ايجابية وممتعة .. ولا شك ان نجاح « المستقبل العربي » في اعوامها القادمة هو رهن بتجاوب الكتاب والقراء العرب معها مؤثرين ومتأثرين، بالشكل الذي يضمن صياغة افضل الشروط لاستمرارها وتطورها والارتفاع الى مستوى التحديات التي يعيشها وطننا العربي □